



کتاب فومیة



قضیة عثمان

تأليف
محمدي حافظ
محمود الشرقاوي



کتاب قومیت

قضیہ عثمان

تألیف
حمیدی حافظ
محمود الشرقاوی

تقديم

عمان التي مازالت تكافح الاستعمار البريطاني ، هي موضوع هذا الكتاب الذي تقدمه للقارئ العربي .

وعمان جزء من الوطن العربي الكبير . كافحت طويلا في سبيل الإبقاء على عروبتها ، وناضلت طويلا ضد حملات بريطانيا لاختلال ثورتها التحررية . وهذا الكفاح يعني أن عمان ، كقطعة عزيزة من الوطن العربي ، تمثل خصائص هذا الوطن في حفاظه على قوميته ، وحرية ، وابقائه على عروبه .

لقد بقي وجه عمان عربيا ، وظل قلبها عربيا ، وبقي لسانها عربيا أيضا . هذه العروبة هي الرباط الذي يضم أقطار العرب داخل نطاق القومية العربية ، وهذه العروبة هي التي يصور هذا الكتاب وجهها وقلبها ومشاعرها وكفاحها ، ليرى الأخوة العرب ماذا يصنع اخوتهم في عمان ، وليتم الترابط المرجو بين أبناء الوطن الكبير .

ونحن لانشك في أن عمان عانت ولا تزال تعاني من الاستعمار البريطاني وأعدائه ، ومازالت تكافح هذا الاستعمار الذي سيطر على مدن عمان وقراها فأهلك الأطفال والنساء والشيوخ

ونحن لانشك أيضا في أن كفاح عمان سيكفل بالنجاح الظاهر ، وأن أمل الشعب العربي في عمان سيتحقق بالحرية الكاملة والاستقلال التام ، بفضل كفاح الشعب ونضال أبنائه .

إن عمان . الدرة الفالية في جبين الوطن العربي ، تجد من حولها قلوب ملايين العرب الذين وحدت بينهم القومية العربية في صعودها الظافر وانطلاقها الحر .

وليست جرائم بريطانيا في عمان إلا عنوانا للبربرية الوحشية ودليلا على أن الاستعمار لا يزال يمد سيفه في قلب الشعب العربي هناك ، وأنه لا سبيل إلى حرية الشعب العربي العماني إلا بتحرره

الكامل من آثار هذا الاستعمار اللعين الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة
في أرض عمان العربية ، وجنوب الجزيرة العربية .

ان كفاح العرب واحد ..

ان انطلاق الشعب العربى . من المحيط الاطلسى الى الخليج
العربى ، واحد .

وليست عمان ، في انطلاق شعبها الحر الابى ، الا دفعة حرة
في تيار القومية العربية الزاحف نحو الامل الكبير في استعادة مجد
العرب ، وتوحيد كلمة العرب .

ان مشكلة عمان قد انتقلت الآن الى الميدان الدولى ، ولعل
الامم المتحدة تنصف هذا الشعب الباسل الذى يطالب بمكانه بين
الاحرار . والذى يريد تطبيق حق مقرر في ميثاق الامم المتحدة .

ومهما يكن من امر فاننا نؤمن بشئ واحد هو ان عمان
ستنتصر على قوى الاستعمار مهما تكن . وستهزم بريطانيا مهما
تقاوم القوى الزاحفة في طريق التحرير ..

(المؤلفان)

الفصل الأول

عمان... أرضا وشعب

تقع عمان في أقصى الجنوب الشرقي لجزيرة العرب ، ويحدها من الشمال الخليج العربي ، ومن الغرب الربع الخالي ، ومن الجنوب البحر العربي ، ومن الشرق خليج عمان . وتبلغ مساحتها ١٥٠ ألف كيلو متر مربع ، وهذا رقم تقديري اذ لم تبذل اية محاولة لتحديد مساحة عمان تحديدا دقيقا . أما عدد سكانها فيبلغ نحو مليون ونصف مليون نسمة ، وتتألف عمان من مقاطعات وأمارات كثيرة . ولما كانت عمان بلدا زراعيا في الدرجة الاولى فان اقتصادها يعتمد على امكانياتها الزراعية أكثر مما يعتمد على أى شيء آخر .

المقاطعات التي تتألف منها عمان ومنتجاتها الزراعية :

١ - عمان الداخلية : وتضم الجبل الاخضر وانشاطق المحيطة به ومن بينها المدن العمانية الكبرى ، كنفزوى العاصمة والرساتق . وسمايل . ونخل ، وفنجاء ، ومنطقة الظاهرة وهي أرض جبليّة تخللها الواحات والسهول الخصبة والوديان التي تشكل أحد المصادر الرئيسية للرّى .

٢ - الشرقية : وتضم أراضي سهلية ورمالا على جانب الجبال التي تمتد شمالا الى وادي حطاط ، وبلدة طيوى . حيث تكثر مصادر الرّى واكثرها صالحة للزراعة .

٣ - المنطقة التي تمتد من رءوس الجبال شمالا حتى حدود اماره قطر ، وهي أراضي صحراوية عديمة المياه فيما عدا راس الخيمة وبعض الامارات الاخرى .

٤ - منطقة الباطنة ، وهي أرض ساحلية سهلة تمتد من شمال مسقط حتى رءوس الجبال وهي عبارة عن شريط ساحلي.

يقع بين البحر والمناطق الداخلية الجبلية ، وتعتبر هذه المنطقة من أخصب مناطق عمان وأكثرها إنتاجا وامكانيات زراعية ، وتعتمد الزراعة فيها على مياه الآبار .

٥ - ظفار : وهي المنطقة الجنوبية وتتألف من شق ساحلي منيسط تحاذيه الجبال .

والواقع انه يكاد يكون لكل من هذه المناطق والمقاطع مناخا خاصا وتربة خاصة به . وعلى الرغم مما يحيط بعمان من سلاسل الجبال الكثيفة الشاهقة التي ترصع هذه البقعة الهائلة من شبه الجزيرة العربية فانها تتمتع بامكانيات زراعية ضخمة . ويمكن القول بأن هذه المقاطعات مختلفة اختلافا تاما سواء فيما يختص بامكانياتها الزراعية أو نوعيتها أو وفرتها أو مناخها . فنرى الجبل الاخضر مثلا ذا مناخ معتدل بالمقارنة الى المناطق الاخرى باستثناء مقاطعة نفار ذات المناخ الموسمي ، ويكاد الجبل الاخضر ينفرد بزراعة اغلب الفواكه التي تنتجها المناطق المعتدلة في العالم .

وينتج الجبل الاخضر العنب والرمان بوفرة ، كما ينتج الخوخ والجوز والزيتون واللوز ، والبوت الذي يؤلف غابات كثيفة ويعتبر الجبل الاخضر احد المصادر الرئيسية لإنتاج الفواكه بل يكاد ينفرد بإنتاج بعضها الذي يحتاج الى تربة جبلية خاصة ومناخ معتدل . وجو الجبل الاخضر بارد شتاء معتدل صيفا وهو يؤلف مصيفا طبيعيا ، ولكن صعوبة المواصلات اليه لا تشجع السكان على اوتياده ، ويبلغ ارتفاع الجبل الاخضر عن سطح البحر نحو ٣٣٠٠ متر مكونة بينها وبين البحر ارضا سهلية خصبة وهي تسمى الباطنة ، اما طبيعة المناطق الاخرى فتكاد تتشابه باستثناء ظفار ، فظفار تقع في المنطقة التي تهب عليها الرياح الموسمية ، ولذلك فهي تمتاز بمناخ معتدل طوال العام . وظفار خصبة نسبيا وقد وصفها « جيمس موريس » في كتابه « سلطان في عمان » بأنها جميلة يانعة وهي البلد الذي ينتج اللبان المستكى . ومن أهم حاصلاتها الزراعية جوز الهند والحبوب .

أما المنطقة الساحلية السهلة (الباطنة) فتتنوع حاصلاتها وهي البلح والليمون والفواكه والخضروات والبقول . ويحتل التمر

المقام الاول في محصولات عمان الزراعية سواء منها المنطقة الحجرية أو المنطقة السهلية بل هو المحصول الاساسي الذي تقوم عليه حياة سكانها الذين يتخذون منه غذاءهم الرئيسي ويصدرون الفائض منه الى الخارج في مختلف ادواره . والى جانب ذلك تنتج ارض عمان التبغ . ويكثر في شمال المنطقة الساحلية ، وقصب السكر والقمح والقطن . وتكاد المنطقتان تشتركان في انتاج هذه المحاصيل فيما عدا القطن فهو من محاصيل المنطقة الداخلية ، كما تشترك جميع مناطق عمان في انتاج المانجو والجوافة والحمضيات والبطاطس والبطيخ والتين والشمام ، ويوجد منه نوع يزيد وزن الواحدة منه على ٧. رطلا او ٨. رطلا .

وهناك محاصيل اخرى كخشب الوقود . والماشية والسمن والجلود والحناء وصوف الماعز .

والى جانب الثروة الزراعية هناك الثروة السمكية ، اذ توجد الاسماك بوفرة كبيرة على طول شواطئ عمان ، وتكثر بصورة خاصة في المناطق الجنوبية منها . وهي تضم أسماكاً لا حصر لها ولا عد ، ونعتبر عنصراً رئيسياً في غذاء السكان ، وأهم المنتجات البحرية هي سمك القرش وسمك السardine . ونستطيع ان نقول بأن عمان الداخلية تستطيع الاستغناء عن الخارج وتمتد بقية المناطق المناخمة لها بجميع المنتجات .

نم هناك الثروة البترولية التي لم تستغل حتى الآن بسبب الظروف غير العادية التي تمر بها عمان . وقد أجمع الخبراء على ان منطقة عمان تضم كميات كبيرة من البترول وذلك لوقوعها في « الحوض البترولي » ولم يستخرج البترول حتى الآن الا في مقاطعة ظفار الخاضعة لسلطان مسقط ، وتقوم باستغلاله شركة أمريكية هي شركة « ستي سرفس » كما اكتشف أخيراً في جزيرة داس التابعة لامارة أبو ظبي . ومما يؤكد احتمال وجود البترول هو الصراع المحتدم بين الشركات الأمريكية والانجليزية عليه . وفيما عدا منطقة ظفار فان الشركات الانجليزية ، هي التي تحتكر امتيازات البترول في عمان . وقد تعاقدت شركة استثمار بترول عمان الانجليزية على استغلال البترول في جميع مناطق عمان ، وقد تختلف أسماء الشركات الانجليزية وتعدد متعدد المناطق ولكنها

جميعا شركات انكليزية ومتفرعة من شركة نفط العراق المحدودة .

وتضم ارض عمان معادن كثيرة بعضها معروف والبعض لا يزال مجهولا حتى يكشف عنه التنقيب . ويتنبأ بعض الخبراء الجيولوجيين بوجود الذهب والكبريت والفحم الحجري والرماس اما النوع الظاهر منها للعيان فهو « المفر » او الاوكسيد الاحمر . ويوجد الآن في جزيرة « (ابو موسى) كما يوجد الملح والاسمدة الطبيعية في جزر « كورياموريا » التي اهداها احد سلاطين مسقط للملكة انكلترا . وجزيرة (الصير) وتقوم شركة Golden Valley Colours الانجليزية باستخراج واستغلال الاوكسيد الاحمر في الجزر التابعة لامارة الشارقة وهي (ابو موسى وطنب) ويقدر الانتاج السنوى بين ٢٠٠٠ و ٦٠٠٠ طن .

وتوجد في عمان بعض حرف وصناعات يدوية ذات طابع بدائي كصناعة النسيج ، والاعطية الملونة من القطن العماني . وهناك العباءات والاولى النحاسية والفخارية وتشتهر « نزوى » « وعبرى » بهذه الصناعات . ويوجد في متحف لندن كأس اثرية آية في الفن كتب عليها « صنع نزوى » كما قامت في المدن الداخلية الكبرى مصانع للأسلحة والذخيرة ويوجد حتى الآن في القلاع العمانية التاريخية ، قلعة نزوى والريستاق . مدافع كبيرة صنعت محليا كتب عليها اسم المكان الذي صنعت فيه واسم الامام الذي صنعت في عهده واغلبها يعود الى الامام سيف بن سلطان ، الملقب بقيد الارض ، وهو العهد الذي بلغت فيه عمان اوج عظمتها السياسية والاقتصادية غير ان هذه الصناعات لم يعد لها من اثر اليوم بسبب الحروب المستمرة التي اضطرت عمان الى خوضها للدفاع عن استقلالها ضد المعتدين الاجانب . ولا تزال عمان تحتفظ حتى اليوم بصلات تجارية مع عدد من البلدان في مقدمتها الهند ، إذ تسترى عمان كل ما تحتاج اليه من المواد الغذائية ، كالارز والمنسوجات وأدوات المطبخ وغيرها من السلع الاستهلاكية التي لا تنتجها عمان ومن ناحية أخرى تصدر عمان الى الهند أهم محصولاتها كالاسماك المجففة والبلح المجفف .

وقد ظلت عمان حتى وقت قريب تتمتع باقتصاد متين قبل ان تحكم بريطانيا سيطرتها على هذه البلاد وتحاربها اقتصاديا

وتجاريا . ولما كانت عمان تعتمد في توفير حاجات سكانها على المواد الغذائية والكساء من الخارج ، بل من الهند بالذات ، مقابل تصدير بعض محاصيلها الزراعية إليها ، فقد عرف الاستعمار البريطاني كيف يستغل هذه الناحية أيام سيطرته على الهند .

لقد كانت عمان فيما مضى تكاد تكفي نفسها بنفسها ، فقد كان إنتاجها الزراعي وفيرا جدا وتجاريتها مزدهرة وكانت تصدر الفائض من إنتاجها الى البلاد التي أنشأت معها علاقات اقتصادية وتجارية كأمريكا وأوروبا وأفريقيا الشرقية والهند ، وحتى الحرب العالمية الثانية كانت عمان تصدر مسحوق السمك الى ألمانيا التي كانت تستغله في صناعاتها الحربية وقد سجلت هذه التجارة أرقاما ضخمة .

ان امكانيات عمان الزراعية ضخمة ونحن اذا وضعنا في اعتبارنا حقيقة واحدة وهي ان عمان لاتعاني كثافة في سكانها . وهي المشكلة التي يعاني منها كثير من البلاد في العالم . فليس من الصعوبة ان نتصور المستقبل الزاهر الذي ينتظر هذه البلاد . فمصادر الري متوافرة ومصادر الطاقة الكهربائية متوافرة ايضا . فهناك بعض مساقط المياه التي يمكن استغلالها لتوفير الطاقة الكهربائية . كما ان سهول الباطنة تضم امكانيات مائية كثيرة وهي لاتحتاج الا لرؤوس اموال وجهود لكي تتحول الى طاقات تروى هذه السهول الفسيحة وتزيد من خصبها وإنتاجها .

ان الظروف غير العادية التي تمر بها عمان الآن لا تسمح باستغلال امكانياتها الزراعية والاقتصادية استغلالا حقيقيا . وأن معظم ما تنتجه عمان من هذه المحاصيل الزراعية هو للاستهلاك المحلي ولايصدر منه الا القليل الى الخارج ، ولكن هذا يرجع الى الاوضاع التي تسود البلاد الآن وتحول بينها وبين استغلال ثرواتها ومواردها . ان عمان تستطيع ان تتحول الى بلد مصدر للإنتاج الزراعي وللمواد الغذائية التي يحتاج اليها الناس . واذا ما اتبح لعمان استغلال مصادرها وامكانياتها الزراعية والمائية فانها تستطيع ان تصدر الى الخارج كلا من المنتجات الآتية : الاسمدة المجففة بأنواعها - والسردين - ومسحوق السمك - والتمور المجافة والمعبأة - والليمون الطازج والمجفف - وجوز الهند واللبان - والفواكه -

والقطن - والحبوب - والبطاطس - والفحم الخشبي والحجري
- وجلود الماعز - والحناء - والسمن - والخضر .

وسوف تكون اهم مشكلة تواجهها عمان بعد التحرر هو
توفير مصادر الطاقة المائية وتوسيع رفعة الارض الزراعية وادخال
آليات الزراعة الحديثة والحصول على المساعدة الفنية من الدول
العربية ، وسوف يسر وجود البترول لعمان موارد ضخمة من
الدخل تستطيع استغلاله في النهوض باقتصادياتها الزراعية بحيث
تحقق لنفسها مستوى لائقا ومستقبلا سعيدا .

وتحقيق هذه الاهداف مرهون بتحرر عمان وبوحدة اراضيها
وسيطرتها على مقدراتها وشؤونها وتمتعها بكامل سيادتها .

الفصل الثاني

الامامة في عمان

ان نظام الامامة معناه الحكم الديمقراطي . فالحاكم ينتخب بواسطة الشعب وعليه ان يستشير ذوي الرأي في الامة في كل امور التي تتعلق بمصلحة الشعب . وهذا النظام مطبق في عمان عند سقوط الدولة الاموية ، اذ هب العمانيون لمبايعة خليفة لهم اطلقوا عليه لقب الامام . وكان الرجل المباع هو الجلندي بن مسعود بن جيفر بن الجلندي ، وجده جيفر كان يحكم عمان حينما ظهر النبي صلى الله عليه وسلم وقد اسلم طوعا حين تسلم كتاب الرسول الذي وفد به عمرو بن العاص ، وتولى بعد ذلك نشر الدعوة الاسلامية في عمان ، وحفظ له العمانيون هذا الصنيع كأول حاكم لهم ، ولكن ابا العباس السفاح تمكن من القضاء على هذه الحركة ، اذ جرد لها قائده حازم بن خزيمة الخراساني ، وكان الامام من ضمن القتلى في هذه المعركة الفاصلة التي وقعت في رأس الخيمة بساحل عمان الذي يسميه المستعمرون الآن الساحل المتصالح ، اذ لم يكن في وسعه الا الجهاد ، ولكن ابا العباس اكتفى من ضم عمان اليه بالقضاء على الامام ، وترك الناس يمشون فوضى . ولذلك هب الشعب سنة ١٧٧ هجرية ، زمن الخليفة هارون الرشيد وأعلن انتخاب امام جديد تخلصا من حالتهم المؤلمة فانتخبوا محمد ابن أبي عفان اليعمدي ، وتبعه الوارث بن كعب الخروصي ، ثم غسان ابن عبد الله اليعمدي سنة ١٩٢ هجرية واستمر الحال هكذا الى عهد المعتضد العباسي الذي ارسل جيشا سنة ٢٨٠ هجرية الى عمان وتمكن من القضاء على الامامة ، ولكن الامامة عادت بمبايعة راشد بن الوليد ، الذي قتل من قبل العباسيين ، وبمبايعة الخليل بن شاذان سنة ٤٠٧ هجرية واستمرت الامامة مدة قرن كامل حتى تقلبت قبيلة النباهنة على عمان ، وانتهى حكم هؤلاء بظهور الامامة ثم مقاومتهم لها وفرق البلاد الى مقاطعات ، ثم بظهور الامامة التي

رفعت رأس عمان عاليا ، وخرجت بها من الداخل الى المجال
الخارجي وبرزت عمان دولة لها مكان سام في التاريخ .

اليعاربة : لقد ظهرت البرتغال على مسرح السياسة العالمية
كاول دولة مستعمرة ، وظهر العمانيون كأول شعب عربي يكافح
الاستعمار ، ارسلت البرتغال قائدهم الفونس البورك الى الهند
فاحتلها ، ولكن يؤمن طريق الهند كان لا بد له من ان يحتل مسقط
وسواحل الخليج العربي ، فنجح في ذلك ، ولكن العمانيين الذين
واجههم « البورك » يومئذ منقسمون الى مقاطعات تحكم كل
مقاطعة قبيلة خاصة فادركوا خطاهم وادركوا عمق الهاوية التي
قادهم اليها ، ولم يجدوا منجيا لهم من ذلك سوى ان يعودوا الى
نظام الامامة فانتخبوا الامام ناصر بن مرشد العربي ، فكان عليه
اولا ان يقضى على رؤساء القبائل الذين ابوا ان ينساقوا مع اكرثية
الشعب فنجح في اخضاعهم واعلن عمان دولة ذات سيادة وكيان ،
وبقى عليه ان يخلص الوطن من المستعمرين في الساحل وفي شمال
عمان ف ارسل قائده عبد الله بن غسان لاحتلال « لوى » المعقل
البرتغالي الحصين في منطقة الباطنة . فنجح في ذلك ، ثم اتجه
الى رأس الخيمة فانتصر الامام ناصر بقيادة القائد على بن احمد ،
وبنى بعد ذلك حصنا للمراقبة قرب مدينة صحار التاريخية
المشهورة بسوقها وأجلى المستعمر عن صور وقريات . وبعد وفاة
الامام ناصر - رحمه الله - بايع العمانيون ابن عمه سلطان بن سيف
العربي اعترافا بفضل هذا الامام عليهم وتسليما بجدارة ابن عمه
فاتم هذا مسمى سلفه وقاتل البرتغال في مطرح وصحار ومسقط
فاجلاهم عنها ، وبذلك فقد البرتغاليون من عمان مركزا له اهميته
الاستراتيجية فاصبح الخطر يتهددهم في الهند وسواحل الخليج ،
ولم يكن هذا الخطر بالنسبة لهم الا بفضل تلك الجيوش العربية
التي اخرجتهم من عمان بقيادة الامامة العظمى . وليس من شأننا
هنا ان نذكر قصة ملاحقة ائمة عمان للبرتغاليين واحتلال مراكزهم
في الهند وفي سواحل الخليج العربي وفي افريقيا الشرقية ، واقامتهم
لامبراطورية عظيمة تحكم المحيط الهندي اجمعه بفضل الاسطول
البحري الضخم الذي بنوه والذي كانت سفنه تتدور بالدافع
الثقيلة وتظهر وكأنها قلاع حربية سايحة فوق البحر .

هذه هي الامامة في عمان . كانت عزا للوطن . وكان العمانيون حكماء في الخضوع لها ، وكانوا أيضا أوفياء لهذه العائلة التي أجلت المستعمر عن بلادهم ، فانتخبوا من وجدوه صالحا من أفرادها ، ولذلك تنابح البعارة في حكم عمان في خلال هذه الفترة عن طريق الانتخاب ، لا الوراثة أو القبيلة ، هذه هي الامامة التي كانت - كما ترى - عزا لعمان ولكنها منذ ان حاول المفرضون استغلالها للتسلط على الحكم عادت النكبة على الوطن واصيب من قبل اعدائه . فعقب وفاة الامام سلطان بن سيف الثاني اراد بعض رجال الشعب ان يحفظوا له جميله في مقارعة العجم وتعمير البلاد فاتجهوا الى مبايعة ولده من بعده ، في حين وجد الكثيرون ان ولده صبي لا يصلح للحكم ولا تجتمع فيه شروط الامامة فنصبوا اماما آخر ، وكان ذلك سببا في تفهقر الوطن عن الدور الذي لعبه في سجل تاريخه . فمئذ ان انحرفت الامامة الانتخابية الى الوراثة حل البلاء على عمان ، فلقد استعان ائصار سيف بن سلطان . الصبي . بالعجم . وذهب سيف بنفسه اليهم . وكان العجم يتحينون الفرصة للقضاء على هذه الدولة التي تنافسهم . فمكنهم سيف واعوانه فدخلوا عمان حتى استطاع عماني بطل من مقاومتهم واخراجهم منها بعد ان جمع العمانيين حوله ، فايدوه ونصروه وكان هذا الرجل هو أحمد بن سعيد البوسعيد الذي حكم عمان كامام منتخب ، ثم جعل الحكم وراثيا في أسرته ، فأحسن في بدايته واساء في نهايته ، اذ خرج عن التراث الموروث في الحكم الانتخابي .

البوسعيد : كان أحمد بن سعيد أول حكامهم . ولكنه كما لاحظت لم يكن حاكما وراثيا ولا جاء عن طريق اغتصاب الحكم بل ظهر بمظهر البطولة ، واخرج الاجانب من الوطن ، ثم بويع بالامامة اعترافا بفضله هذا وبكفاءته لهذا المنصب ، وان شك بعض المؤرخين في تمام بيئته الانتخابية نتيجة استغلاله للمركز ، الذي ناله من بعد بحصر الحكم في أسرته وراثيا ، ولكن القول الذي لا يقبل المناقشة ان أحمد بن سعيد كان يدين بنظام الامامة . وكان يقدر محافظة الشعب عليه ، وبحسب لذلك حسبا . فعندما توفي عين ولده سعيد اماما لا سلطانا أو ملكا أو اميرا على عمان . ولكن اخاه سلطان اغتصب منه ادارة الحكم وابقى له اسم الامام فقط في حين اخذ يدبر الحكم في مسقط أما اخوه الامام فقد بقى في الرستاق ، وبعد

وفاته تنازع ولداه سليم وسعيد ادارة الحكم ، وتمكن سعيد من الفور وتلقب بلقب السلطان وبذلك بدا واضحا انحراف البوسعيد عن تقدير وجهة الراى العام وأعلنوه صراحة حكما وراثيا . ولو كان يحق لاحد أن يستغل عمله الوطنى ليحصر الملك فى ذريته لما كان أجدر من المماربة فى ذلك ، ولكنهم سلموا لحق الشعب بالثراث الانتخابى فعز الوطن فى عهدهم ، وانحرف البوسعيد فكانت النتيجة أن يدخل السلطان الحالى الاستعمار ، كما سنرى فيما بعد ، بل أنه فى عهد سلطان بن احمد ظهرت المطامع الانجليزية والفرنسية فى ارتباطات أدت الى تفهقر النفوذ العماني وتحطيم الاسطول الجبار .

لقد بدا التدخل الاجنبى فى عهد سلطان بن احمد بن سعيد المؤسس ثم واجه سعيد بن سلطان الممارك الكبيرة فى الداخل نتيجة لانشغاله بالتجارة ، وخدمة لمصلحته الخاصة ، وبدا الاستعمار يستغل الفرصة ويضعف مركز الحكم فى عمان ، وكنتيجة للحكم الورائى تنازع الاخوة فيما بينهم ، فأدى ذلك الى فصل نفوذ العمانيين بأفريقيا الشرقية وتأسيس دولة جديدة ، بل أن سالم بن ثوينى بن سعيد قتل أباه ليستأثر بالحكم ، وبتدبير من الانجليز كما هو ثابت تاريخيا ، وعند ذلك أدرك العمانيون هول ما يقودهم اليه الحكم الموروث ، فقاموا بانتخاب امام لهم وكان فى البوسعيد رجل صالح كفء لحمل الاعباء وهو الامام عزان بن قيس بن احمد بن سعيد فبايعوه اماما والتف حوله الجميع يتقدمهم الشيخان الامير صالح بن على الحارثى وسعيد ابن خلفان الخليلي . واشتعلت الحرب بين السلطان قاتل ابيه وبين الامام وانصاره . فتمكن الاماميون من احتلال المناطق الهامة فى عمان والوصول الى مدينة مطرح ، التى تبعد ميلين ونصف ميل عن العاصمة مسقط ، وهناك تلقى بيعة الشعب كاملة سنة ١٢٨٥ هجرية (١٨٦٨ م) وهذا هو نص البيعة الذى يعتبر دستورا للحكم الصالح :

« بسم الله الرحمن الرحيم : قد بايعناك على طاعة الله ورسوله ، وعلى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ونصبناك اماما علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط الا تعقد راية

ولا تنفذ حكما ولا تنفي أمرا الا برأى المسلمين ومنسورهم . وقد
بابعناك على انفاذ احكام الله - تعالى - واقامة حدوده ، وقبض
الجبائيات . واقامة الجمعيات ، ونصرة المظلوم واغاثة الملهوف ،
والا تأخذك في الله لومة لائم . وار تجعل القوى ضعيفا حتى تأخذ
منه حق الله . والعزيز ذليلا حتى تنفذ فيه حكم الله ، وأن تمضي
على سبيل الحق أو تنفي روحك فيه . وان نعطينا على ذلك عهد
الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين .

واخضع الامام عمان بأسرها فدخل مسقط . ولكن الانجليز
اناروا بعض القبائل على الامامة باغرائهم وتخريضهم وتسليحهم .
كما انهم انسحبوا من تأييد سالم حينما وجدوا هزيمته . وجلبوا
اخوانه تركي بن سعد من بومباي فنزل آل ساحل عمان . وكانت تلك
خطة محكمة ، فاتصل تركي ، من طريق الساحل ، بمقاطعة
الظاهرة ، التي تبعد عن مركز الامامة ، وتصعب المواصلات بينها
وبين الامام ، فتمكن من اغراء القبائل بالظاهرة وهجم تركي على
مطرح . وكان الامام قد جاء من نزوى ، عاصمة عمان ، ليشترك
في معركة مطرح . وهناك اغرى تركي من يقتله ، فخر الامام
المكافح العادل صريع ابن عمه ، الذي قدم من الهند معتمدا على
الانجليز . وهكذا تجد كيف يناضل العمانيون في سبيل اقامة
الامامة وكيف يتفق الاستبداد والاستعمار على مقاومتهم . ثم هكذا
برى كيف أن الحاكم المنتخب يخلص البلاد من الاستعمار في حين
تهافت الحاكم الوارث للتحالف مع الاستعمار وادخاله الى البلاد .
بل يلجأ اليه في بومباي . وكر الاستعمار آنذاك . على ان المسألة
لم تنته عند هذا الحد بل ان الشعب العماني عاد فثار مرة أخرى
في عهد فيصل بن تركي ، وأعلن انتخاب الامام سالم بن راشد
الخروصي . وفي حين كانت قوات الامام تبعد عن مسقط عاصمة
السلطان خمسة أميال . اذ حلب الانجليز قوات من جيشهم
المرابط بالهند . وحاربوا جيش الامام بحجة السلطان ، فلم يستطع
قوات الامام المحدودة السلاح ان تصمد لجيش الانجليز المعبأ
بعيه كاملة فتقهقرت عن مسقط . الا انها استطاعت ان تكسب
بصرا له قيمته . هو اعتراف السلطان واعتراف الانجليز بدولة
الامامة . فقد عقدت معاهدة للصلح اكدت هذا الاعتراف وكفلها
الاعتماد الانجليزي بمسقط . اذ كان هو المفاوض وحو له ذلك

اعتبارا لنظرة السلطان . لان الجيش الذي اوقف دخول الامامين الى العاصمة هو جيش المفاوض «العفيف» كما ان المعتمد هو الذي وقع المعاهدة كانما ليس هناك وجود للسلطان ، ووقعها من قبل الامام الشيخ العلامة الامير عيسى بن صالح الحارثي .

وقد هب العمانيون مرّة ثانية وانتخبوا الامام محمد بن عبد الله الخليلي سنة ١٣٣٧ هجرية واستمر يحكم البلاد حتى توفي سنة ١٣٧٣ هجرية وفي خلال مدة حكمه اخذ السلطان يفتال الاكفاء من انصار الامام . وبلغ عدد من اغتالهم السلطان تيمور سبعين رجلا من اكرم الرجال . اما ولده سعيد فقد لجأ الى الذهب يستميل به الناس . فانفق الاموال الباهظة واعطى الاعطيات الكبيرة في حين يفيض شمه ويفر من عائلته مشردين في جهات الخليج . ولماذا يهمل ذلك وهو يريد ان يكفل لنفسه النفوذ ؟ على ان العمانيين كانوا معتمدين على اخلاصهم لدولتهم ونظامهم فلم يكونوا معوز بكل هذا ولذلك فانه حينما توفي الامام محمد . بويع الامام غالب . ولم يجد السلطان اذ ذاك الا ان يستعين بالانجليز .

وحينما تولى الامام غالب وجد ان عمان في حاجة الى اصلاحات كثيرة . وانه يجب ان يطلب مساعدة الدول العربية لانعاش القطر العماني . والقيام بالاصلاحات المنشودة وتحقيق سيادة عمان الكاملة بانضمامها الى جامعة الدول العربية .

وقد وجد الانجليز في عدا الانجاء خطرا يهدد مصالحهم هناك . فآخذوا يتحينون الفرص لمهاجمة عمان . وفي ٢١ من ديسمبر ١٩٥٥ بدأت القوات البريطانية تضرب الشعب العربي في عمان بكل قسوة وعنف بالقنابل . والدبابات ..

ولم يستلم الشعب . بل حمل السلاح ، وراح يكافح من اجل تحرير بلده من أسر الاستعمار البريطاني .

وفيما يلي بيان باسماء الائمة الذين حكموا عمان ، منذ القرن الثاني الهجري الى يومنا هذا :

بنو جلندی أو بنو عمارة
(بزمان : العاصمة نروى)

سنة ١٢٥ هـ
سنة ١٢٧ هـ (٧٥٤ م)
حول ١٧٧ هـ (٧٥٧ م)
١٨٥ هـ (٨٠١ م)
١٩٢ هـ (٨٠٨ م)
٢٠٨ هـ (٨٢٣ م)
٢٢٦ هـ (٨٤١ م)
٢٣٧ هـ (٨٥١ م)
٢٧٣ هـ (٨٨٦ م)
٢٧٧ هـ (٨٩٠ م)
٢٨٤ هـ (٨٩٧ م)
٢٨٥ هـ (٨٩٨ م)
٢٨٦ هـ (٨٩٩ م)
٢٨٧ هـ (٩٠٠ م)
٢٨٧ هـ (٩٠٠ م)
٢٨٧ هـ (٩٠٠ م)
٢٩٢ هـ (٩٠٥ م)
٣٠٠ هـ (٩١٢ م)

جلندی بن مسعود الازدى
فترة شهود
محمد بن ابى عمار الازدى
الوارث بن كعب الحمدى
غسان بن عبد الله
عبد الملك بن حمير الازدى
مهنا بن جيفر الحمدى
الصلت بن مالك الازدى
راشد بن النضر
عزان بن تميم
محسن بن الحسن
عزان بن خضر
عبد الله بن محمد
الصلت بن القاسم
محمد بن الحسن «للمرة الثانية»
الحسن بن محمد
الحوارى بن مطرف
عمر بن محمد بن مطرف
محمد بن يزيد الكندى
ملا البحرى

(توفى سنة ٣٢٨ هـ)
٣٢٨ هـ (٩٤٠ م)
٣٣٤ هـ (٩٤٣ م)
٣٣٥ هـ (٩٤٤ م)
حول ٣٤٠ هـ (٩٥١ م)
حتى سنة ٣٦٢ هـ

الحليل بن شاذان بن الصلت بن مالك ٤٠٧ هـ (١٠١٥ م)

الخروصى
راشد بن سعيد
(توفى سنة ٤٤٥ هـ)

حفص بن راشد
راشد بن علي
ابو جاد موسى بن موسى
٤٤٥ هـ (١٠٥٣ م)
٤٤٥ هـ (١٠٥٣ م)
(توفي سنة ٤٤٦ هـ)
توفي سنة ٥٧٩ هـ (١١٨٣ م)

بنو نيهان

٥٤٩ هـ - ٨٠٩ هـ
١١٥٤ م - ١٤٠٦ م

الفلاح بن المحسن النيهاني
عرار بن الفلاح
المظفر بن سليمان
مخزوم بن الفلاح
مالك بن علي الحواري
٥٤٩ هـ

حتى سنة ٨٠٩ هـ
٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م)

بنو سامة بعمان

احمد بن الخليل
عبد الحاتم بن ابراهيم
حول ٣٠٠ هـ (٩١٢ م)
حول ٣١٦ هـ (٩٢٨ م)

الآئمة بعمان

العاصمة نزوى وبهلي

ابو الحسن بن عبد الله بن حميس بن عامر الازدي : توفي في ٢١
ذي القعدة سنة ٨٤٦ هـ ٨٣٩ هـ - ١٤٣٥ م

٨٣٩ هـ (١٤٣٥ م)

عمر بن خطاب بن محمد بن أحمد بن شاذان بن صلت اليعمدي

٨٥٥ هـ (١٤٥١ م)

٨٩٦ هـ (١٤٩١ م)

٨٩٧ هـ (١٤٩٧ م)

٩٠٥ هـ (١٤٩٩ م)

عمر الشريف
احمد بن محمد
ابو الحسن بن عبد السلام

٩٠٦ هـ (١٥٠٠ م)	محمد بن اسماعيل
٩٣٦ هـ (١٥٦٩ م)	بركات بن محمد بن اسماعيل
٩٦٧ هـ (١٥٧٠ م)	عبد الله بن محمد الهنائي
٩٦٨ هـ (١٥٧١ م)	بركات « للمرة الثانية »

بنو يعرب

(العاصمة : الرستاق ويبرين والحزم)

	ناصر بن مرشد بن سلطان بن مالك
١٠٢٤ هـ (١٦٢٥ م)	ابن ابي العرب
١٠٥٩ هـ (١٦٤٩ م)	سلطان بن يوسف بن مالك
١٠٧٩ هـ (١٦٦٨ م)	بلعرب بن سلطان بن سيف
توفي سنة ١١٢٣ هـ (١٧١١ م)	سيف بن سلطان بن سيف
١١٢٣ هـ (١٧١١ م)	سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف
١١٢١ هـ (١٧١٩ م)	مهنا بن سلطان بن سيف
١١٢٤ هـ (١٧٢١ م)	يعرب بن بلعرب بن سلطان
١١٣٥ هـ (١٧٢٣ م)	سيف بن سلطان « للمرة الثانية »
١١٣٧ هـ (١٧٢٤ م)	محمد بن ناصر بن غافر
١١٤٠ هـ (١٧٢٧ م)	سيف بن سلطان « للمرة الثالثة »
١١٥١ هـ (١٧٣٨ م)	سلطان بن مرشد
	احمد بن سعيد بن احمد بن محمد
١١٥٤ هـ (١٧٤١ م)	البوسعيد
١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م)	عزان بن قيس بن عزان
١٣٣١ هـ (١٩١٣ م)	سالم بن راشد الخروصي
	محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان
١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م)	الخليلي
١٣٧٣ هـ (١٩٥٤ م)	غالب بن علي الهنائي « الامام الحالي »

الفصل الثالث

كفاح عمان واستقلالها

أجلت جنود أمانة عمان البرتغاليين عن مسقط سنة ١٦٥٠ ميلادية ، وألقت عمان الداخلية معها وحدة تامة بسطت سلطانها على ممتلكات البرتغال في افريقية على بلاد الخليج العربي ، ثم انتهت أيام مجد مسقط ووحدتها مع عمان بانتهاء القرن الثامن عشر في حومة النزاع الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا .

فقد توغلت بريطانيا في شئون مسقط وألزمته فيما بين عامي ١٧٩٨ و ١٩٢٩ بواحد وعشرين تعهدا واتفاقا تمنح الرعايا البريطانيين امتيازات ضخمة وتفضلهم على غيرهم في المعاملات التجارية . وتقرر لهم في مسقط مقيمين ووكلاء وضباطا اقتصاديين وسياسيين عدا القناصل ، ثم لتفل أيدي السلطنة عن التصرف في أراضيها الا بموافقة بريطانيا . وتطلق أيدي الانجليز في شئون البلاد ومواردها ، وتمنحهم امتياز صيد الاسفنج في الخليج العربي . وحتى استغلال البترول والفحم وسائر المعادن ، وبالجمل لا تدع بريطانيا امرا لهذه السلطنة التي تسمى دولة مستقلة . وفي هذا القرن العشرين اتصلت الامامة في عمان منذ سنة ١٩١٣ حتى الآن . ففي سنة ١٩١٣ . اختارت عمان سالم بن راشد الخروصي اماما لها ، وغلبت سلطنة مسقط على امرها . يدفعها في ذلك انحياس السلطنة نحو الانجليز ، ومخالفة القائمين عليها لتعاليم الاسلام في رأي الامامة ، والخصار المفروض من مسقط على عمان ، والخيولة دون ورود الاسلحة من الخارج .

وفي سنة ١٩١٤ شنت القوات البريطانية مع قوات مسقط حربا على عمان استمرت ست سنوات .

وفي سنة ١٩١٩ طلبت بريطانيا الصلح ، وبعتت بمذكرة الى زعماء عمان تطلب منهم وقف اطلاق النار . وكان الموقع على المذكرة السير . ل . هاويزت ، وتعتبر هذه المذكرة من الناحية الدولية اعترافا باستقلال عمان ، وقد اوضح فيها قنصل مسقط سياسة الاستعمار البريطاني حيال عمان فقال في صدها

« اكتب اليكم هذه الاحرف بالخصوص . لاخبركم ان ارادتنا هي ان نساعد في تأليف حكومة عربية في كل البلاد العربية لتحكم حسب عوائدها . وحيث تخلص العرب من ربقة جور الانوارك . فالرجاء وثيق أنهم سيتقدمون في أمورهم على الطريقة العربية الطيبة وبما أن الفرصة الآن سنحت لأن نلفت الى عمان فانه من الواجب أن أحاول أن أشرح لكم سياستنا تجاه عمان كي تفقدوا ان نذهبوا مطمح نظرنا » .

وبعد أن بين في المذكرة انه يريد التباحث مع العمانيين لاقرار السلام في المنطقة أخذ يهدد الشعب العماني فقال

« ان لدينا خمسمائة ألف من العساكر المدربة على الحروب في العراق ، وقد فرغوا من أعمالهم العربية ولا حاجة لنا بهم هناك . وبضعة آلاف منهم تكفي للاستيلاء على عمان بأسرها لو أننا أردنا بكم سوءا . . . والسيد تيمور يخالفكم في أنه دائما يحاول أن يكون على صداقة معنا ، وانتم لا تجهلون ذلك وتعلمون أيضا أن الحاكم المتولى على السواحل لا يعجز عن فرض الخراج الباهظ على ما يذهب اليكم ، كما يستطيع أن يخرج من بلادكم الاموال على الدوام ولا حيلة لكم في ذلك . وتعلمون كذلك أن زمام أمور البحر في ايدينا . فان كنتم تريدون مناصبتنا العداء فلن نسمح أن يباع لكم الأرض أو القمح أو الاثواب التي تلبسونها . ولن نبيع لكم بيع ثمركم ، مع ان كل تجارتكم لا تجرى الا في بلادنا . . . لكن اذا كنتم تستحسنون صداقتنا وتخابروننا في مهامكم ، لكننا ساعدناكم كما نساعد الآن السيد « تيمور » نعم ان لم ترضوا الآن أن تعاونونا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم ، وليس بنا ، كما صرحت من قبل . . . ومن المتعذر أن يكون أصدقاء لمن لا يرد صداقتنا » .

ونلاحظ أن هذه المذكرة على الرغم من انها تتضمن

التهديد . فانها تتضمن ايضا الاعتراف باستقلال عمان . اذ ان بريطانيا قد تقدمت بها الى امام عمان طلبا للصلح باسم مسقط . وقد تأكد هذا الاعتراف سنة ١٩٢٠ بمقد معاهدة « السيب » التي وقعتها نيابة عن الامام - محمد بن عبد الله الخليلي . والشيخ عيسى بن صالح الحارثي امير الشارقة ونائب الامام ، ومن قبل السلطان تيمور بن فيصل ، المستر وينكيت « آي س اس » باليوز ، وقضيل بريطانيا في مسقط . وتضمنت الشروط التالية بمعاراتها :

أولا : ان يكون كل وارد من عمان من جميع الاجناس الى مسقط ومطرح وصور وسائر بلدان الساحل . لا يؤخذ منه زيادة عن خمسة في المائة .

ثانيا : ان يكون لجميع العمانيين الامن والحرية في جميع بلدان الساحل .

ثالثا : ترفع جميع التحجيرات على جميع الداخلين والخارجين من مسقط ومطرح وجميع بلدان الساحل .

رابعا : الا تاوى حكومة سلطان مسقط مذنباً يهرب من انصاف العمانيين ، وان ترجعه اذا طلبوه منها ، والا تتدخل في داخلتهم .

وهذه الشروط الاربعة للامامة .

وهناك اربعة شروط اخرى — سلطنة مسقط وهي :

١ - كل المناياخ والقبائل يكونون بالامن والصلح مع حكومة سلطان مسقط ولا يهاجمون بلاد الساحل ولا يندخلون في حكومته

٢ - كل المسافرين الى عمان لمشاعلهم الجائزة والامور التجارية يكونون احرارا ولا تقوم تحجيرات على التجارة ولهم الامن .

٣ - كل محدث ومذنب يهرب اليهم يطردونه ولا يؤوونهم .

٤ - دعاوى التجارة وغيرها التي تقام على العمانيين تسمي وتفصل على موجب الانصاف بالحكم الشرعي .

وقد كانت هذه المعاهدة انتصارا لكفاح الشعب العماني اد
اعرفت بسيادة عمان واستقلالها الذي تحاول بريطانيا اليوم انكاره
على العمانيين . وقد اعترف المؤرخون الغربيون باستقلال عمان .
وسلمت كل المصادر الرسمية البريطانية بهذه الحقيقة في وثائقها
عن عمان ومسقط .

جاء في كتاب المعهد الملكي البريطاني عن الشرق الاوسط في
الفصل الخاص بمسقط وعمان ما يلي :

« والحق انه منذ نهاية القرن التاسع عشر لم يجاور نفوذ
سلطين مسقط المناطق الساحلية وظفار الى قبائل داخلية عمان .

وفي سنة ١٩١٢ نارت هذه القبائل راضخت لها اماما كان
حممه عام ١٩٢٠ الامام محمد بن عبد الله الخليلي . وهو في الواقع
صاحب السلطان على القبائل التي نقيم في منطقة تمتد نحو مائتي
ميل الى الشمال الغربي والجنوب الشرقي من مفر امامته « نزوى »
الواقعة الى الجنوب من الجبل الاخضر . فهذه القبائل البدوية
الداخلية تدعى له بالولاء » .

وقد قال الكاتب « اكليز » الذي كان يفود قوات السلطان
صمد الاماميين :

« ان معاهدة سنة ١٩٢٠ تعد نسليما باستقلال عمان » .
وقال رينشارد سانجرى في كتابه « شبه الجزيرة العربية »
« وبانتهاء الحرب العالمية الاولى انقسمت البلاد الى قسمين
امامة عمان في المنطقة الجبلية وحكومة مسقط في المنطقة
الساحلية » .

ولكن .. ماذا كان وضع عمان بعد معاهدة السيب ؟ ..
لم تتمكن بريطانيا في خلال الحرب العالمية الاولى من فرض
سيطرتها على عمان الداخلية فاضطرت امام المقاومة العنيدة للشعب
العماني ان تعترف باستقلالها ولكنها طلت تتحين الفرصة للسيطرة
على عمان .

واخذت بريطانيا بحرك السلطان للتدخل في شئون عمان
الداخلية حتى تستغل هذا الصراع الداخلي وتنقض على عمان .

وقد رأت بريطانيا أن الاستيلاء على عمان أصبح أمراً ضرورياً لدعم سيطرتها في هذه المنطقة ولتحصين مراكزها البترولية ، وكان من المحتّم على بريطانيا حتى تستطيع الاستيلاء على عمان :

١ - أن تلغى أولاً نظام الإمامة ، وهو النظام الانتخابي لرئيس الدولة .

٢ - أن تواجه حركة وطنية في عمان لها تاريخ وماض ولم تستسلم قط للمستعمرين الأجانب .

ولكن بريطانيا لم تنجح في الاستيلاء على عمان ، التي ظلت دولة مستقلة باعتراف بريطانيا نفسها في معاهدة السيب سنة ١٩٢٠ . وإزاء صعود عمان وبما بدأ رسمت بريطانيا خطة طويلة الأجل لاختصاصها ، وهي الخطة نفسها التي أشار إليها القنصل البريطاني في مذكرته لطلب الصريح عام ١٩٢٠ وتتلخص في :

١ - الحصار الاقتصادي والتجويع .

٢ - منع وصول الأسلحة إلى عمان الداخلية .

٣ - الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية العمانية وتحويلها إلى قواعد عسكرية بريطانية .

٤ - إثارة الفتن الداخلية .

٥ - وإخيراً .. استخدام نفوذ السفحة .

وقد قامت مقاومة شعبية ضد الاستعمار البريطاني في مسقط نفسها طيلة فترة ما بعد المعاهدة . وحدثت أيضاً عدة انتفاضات وطنية أهمها انتفاضة موفى حكومة مسقط سنة ١٩٢٤ .

وامام هذه المقاومة من جانب الشعب العماني أخذت السلطات البريطانية ، مستترة وراء سلطان مسقط ، تعمل على نقض معاهدة السيب ١٩٢٠ ، وذلك لتحطيم الحركة الوطنية العمانية والقضاء على الإمامة فيها .

وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل هي رفع النسبية المفروضة على البضائع الصادرة من عمان والواردة إليها من ٥ في

المائة « المنصوص عليها في المعاهدة » الى نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٧٥٪ .

وفي سنة ١٩٥٤ حينما توفي الامام محمد بن عبد الله الخليلي ، وحينما اختار الشعب العماني : وفقا لتقاليدده ، الامام غالب بن على . تدخلت حكومة مسقط والسلطات البريطانية منتهكة بذلك معاهدة سنة ١٩٢٠ التي لا تبيح لها التدخل في الشؤون الداخلية لعمان واخذت بريطانيا تعمل على استخدام القبائل والمشايع في عمان لاثارة الفتن والمنازعات الداخلية . لكي تتخذ منها ذرائع للتدخل في البلاد .

وفرضت بريطانيا في السنوات الاخيرة . قبل العدوان . حصارا محكما على عمان بحيث تعزلها عزلا تاما عن العالم الخارجي . كما احاطتها بعدد كبير من المراكز الحربية .

ولكن .. ما اسباب العدوان البريطاني على عمان ؟

ان السبب المباشر للعدوان هو : أولا . الوعي العربي ، ثانيا : البترول

أولا : الوعي العربي :

هناك عدة عوامل بلورت الوعي العربي في عمان ، ودفعت بالشعب العماني الى المضي في ركب العروبة المتحررة . وبحطيم شعار العزلة القديم . وليس من شك أن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان لها أثر كبير في نمو الوعي القومي العربي في عمان . مما دفع الاحرار الى مصاعفة نشاطهم التحرري واعتناق مبادئ العروبة العربية التي تنادي بالحرية والوحدة .

بعد تبلورت الحركة الوطنية في منطقة الخليج العربي بعد نوره ٢٣ يوليو وضاعف من نشاطها مبادئ مؤتمر باندونج التي اعلنتها شعوب آسيا وافريقية لأول مرة في التاريخ في ١٨ ابريل سنة ١٩٥٤ .

كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بريطانيا للمضي على وضع العصائب على عيون الجماهير العربية في الخليج العربي . حتى

لا تعرف التطورات التي حدثت في الشرق الاوسط وفي العالم كله في السنوات العشر الاخيرة ، وتمنع انتشار مبادئ القومية العربية ومبادئ باندونج .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ضاعفت بريطانيا من قواتها ورموعدها العسكرية وبذلت في تكوين الجيش البريطاني الاول في بلدة « فلج القبائل » بسلطنة مسقط في صيف سنة ١٩٥٣ .

« وكان تكوين هذا الجيش هو المرحلة الاولى لمراحل العدوان على عمان وتلتها بعد ذلك مرحلتان هما في العرف العسكري : مرحلتا تركيز ووثوب ، احدهما مرحلة « راس وقم » والثانية مرحلة « غيزى » .

ومن هاتين الفاعدتين سات القوات البريطانية العدوان على عمان .

لانيا : البترول :

اهتزت المنطقة في الخليج العربي بعد تأميم محمد مصدق للبترول الايراني في سنة ١٩٥١ ، ولذلك عمدت بريطانيا الى استغلال حقول البترول في هذه المنطقة التي كانت تعيش في عزلة تامة عن الموطن العربي لتعوض ما قد تفقده من بترول ايران .

وتحت عنوان « حرب الذهب الاسود » كتبت صحيفة « كومبا » الفرنسية مقالا في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٧ قالت فيه .

« ان الثروة البترولية في صحارى هذه المنطقة هي سبب الاحداث الاخيرة .

وكانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الناية تملك امتياز البترول في المنطقة كلها ولكنها فقدت هذه المكانة بعد الحرب . واضطرت الى البحث عن اراض جديدة ولو ادى ذلك الى العنوان على دولة مستقلة كإمامة عمان .

وتبدأ قصة البترول سنة ١٩٢٢ حينما أعلن عن وجوده في

عنه المنطقة فقد كتب القنصل البريطاني في مسقط الى السلطان
تيمور بن فيصل يخبره بوجود البترول في البلاد وبضرورة عدم منح
امتياز استغلاله الا لبريطانيا . وفي يناير سنة ١٩٢٣ رد السلطان
تيمور على القنصل بخطاب يؤكد فيه انه لن يمنح احدا الاذن
باستغلال البترول الا بعد استشارة ائوكيل السياسي في مسقط
وموافقة حكومة الهند وانه بعد أن يثبت وجود البترول في البلاد
سيبحث الامر مع القنصل لاتخاذ التدابير اللازمة وتنظيم العمل
ووضع الشروط ، وقال السلطان ان العمل سيكون بطبيعة الحال
احتكارا .

وفي سنة ١٩٢٥ منح السلطان تيمور شركة ، دارس ، امتياز
لتبحث عن البترول والغاز الطبيعي وغيرهما من المنتجات ولكن هذا
الامتياز انتهى سنة ١٩٢٩ .

وفي سنة ١٩٢٧ حصلت شركة ، عمان وطفار ، لاستثمار
البترول التابعة لشركة بترول العراق على امتياز انتاج البترول
ونقله ، ووقع الاتفاقية السلطان الحالي سعيد بن تيمور . ومنذ أن
وفعت هذه الاتفاقية وحصلت الشركة على الامتياز سنة ١٩٢٧ لم
يبدأ الشركة أى عمل في البلاد ، وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية
الثانية لم يحدث أى شيء وبقي الامتياز للشركة وبترول البلاد
المدفون احتياطيا للمستقبل .

ولكن حينما أمم الدكتور محمد مصدق بترول ايران في سنة
١٩٥١ تنبعت بريطانيا الى وجود البترول المدفون والامتياز الذي في
يدها ، فالتفت الى هذا الجزء من المنطقة وبدأت تدق الابواب من
جديد .

فابتدأت الشركة بادیء ذی بدء بتكوين جيش نظامي يحميها
من ثورة الشعب وكان هذا الجيش يتستر باسم « السلطان » ويعمل
وايته على الرغم من وجود ضباط بريطانيين فيه وقيادة بريطانية .
وباسم هذا الجيش ولأجل مصالح هذه الشركة حدث العدوان الاخير
على عمان . وأصبحت سلطنة مسقط قاعدة استعمارية بريطانية .

وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٧ نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » مقالا تحت عنوان « الحاكم الذي يريد البترول » قالت فيه :

« في الشرق الاوسط نوعان من الحكام : الاغنياء بالبترول . واولئك الذين يودون الاغتناء بالبترول » والسلطان سعيد بن تيمور من الفريق الثاني ، والحقيقة أن آماله تقاسمه فيها الحكومة البريطانية وشركات البترول الامريكية والانجليزية مما جعل حياته معقدة ومشاكله خطيرة . وهذا أحد الاسباب التي دفعته لان يطلب هذا الاسبوع من أصدقائه المقربين من رجال سلاح الطيران الملكي الهجوم على حصون امام عمان الشيخ غالب بن علي . فمند عامين ورجال شركة بترول العراق البريطانيون ينقبون في عمان ، ولكن امامها واباعه يهدد ون السلطان فيضطر لان يلجأ للبريطانيين من وقت لآخر لحصر الامام في منطقته . »

واذا ما نجح الامام هذه المرة فان السلطان قد يفقد البترول وكذلك تفقده شركة بترول العراق التي تتضمن أسهما فرنسية وأمريكية ويتولى الانجليز ادارتها .

وحلم الانجليز يتأخض في الحصول على مصدر اساسي للبترول في ذلك الركن من الجزيرة العربية ذي الموقف الدفاعي المناسب بمائل الحفول الجزيرة في الكويت والبحرين على رأس الخليج . والسلطان يعي كل هذا فثقافته غريبة وهو يقرأ صحيفة «التايمز» اللندنية ويشترك في الصحف الامريكية . وهو يعلم انه اذا فقد هو والبريطانيون عمان فانهم قد يفقدون واحه البريمي ، واذا فقدوا واحه البريمي فان المشيخات الساحلية التي تسيطر عليها بريطانيا والتي تجاور السلطان من الشمال قد تضيق أيضا . وستكون السيطرة البريطانية على البحرين والكويت معرضة للخطر والتهديد ويمكن أن تهم منطقة الخليج العربي كلها في أيدي العرب .

الفصل الرابع

العدوان البريطاني على عمان

في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ زحف القوات البريطانية الى مدينة « نزوى » عاصمة امانة عمان وعسكرت طوال الليل في بلدة « فرق » ضاحية نزوى واحتلتها فجر يوم ١٥ ديسمبر .

وفي الصباح زحفت القوات كامله من « فرق » الى نزوى . وكانت الطائرات ابريطانية تشارك في عمليات الزحف .

وقد قاوم الشعب العماني القوات ابريطانية مقاومه رائعه ، وكان تبرير بريطانيا لهذا العدوان اتهاها امام عمان وزعمائها « بتدبير » خيانة ضد سلطان مسقط .

بيد انه نبين ان بريطانيا حينما علمت ان امام عمان اراد ان يقيم علاقات ود وصداقة مع الدول العربيه السفيفة ، اعتبرت هذه الاعمال تآمرا وخيانة .

وقد عبرت عن هذا المعنى جريدة « نيويورك تايمز » الامريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٧ فقالت :

« في سنة ١٩٥٥ قرر السلطان ومؤيدوه البريطانيون ممن يهيمنون على جيش السلطان ويدبرون شئون حكومته الخارجية ، قروا أن الامام قد ازداد طموحا وبنغ حدا كبيرا » تعنى بذلك محاوله الامام الانضمام لجامعة الدول العربيه . وعبر الصحفي البريطاني « جيمس مورس » الذي رافق سلطان مسقط في رحلته من ظفار الى نزوى ومسقط عن طريق البر « عبر في كتابه «سلطان في عمان» عن شعوره ازاء العدوان البريطاني فقال :

« اننى لست مقتنعا أبدا بمبررات أعمالنا وشرعيتها . وانه
لا امر يدعو الى التساؤل : هل لسلطان مسقط الحق فى ابعاد الامام ،
او انه لم يعمل ذلك الا من أجل منح امتيازات البترول ؟ »

ثم تحدث « جيمس مورس » عن أعمال بريطانيا العدوانية
فوصفها بأنها لا يمكن أن يقال عنها انها تصرفات بريئة أو « عبث
أطفال » .

حتى وزير خارجية بريطانيا اعترف بأن قرار حكومة بريطانيا
الذى يقضى بالتدخل للقضاء على الحركة الوطنية فى عمان كان من
أجل المصالح البريطانية ، وقد أبخ مجلس العموم بأن عمل
بريطانيا لم يكن حسب أى اتفاقية مع سلطان مسقط .
ونستطيع الآن أن نخص الأدلة التى تدمغ بريطانيا وتثبت
حق عمان فى الحرية والاستقلال :

١ - يثبت تاريخ عمان انها ظلت طوال القرون الماضية دولة
مستقلة ذات سيادة .

٢ - تكوين سلطنة مسقط فى أواخر القرن الثامن عشر ، التى
انصلت عن الوطن الام وشكلت الجزء الساحلى فقط .

٣ - اسم « حكومة مسقط وعمان » دليل قاطع على وجود
دولتين مستقلتين .

٤ - معاهدة « السيب » باعتراف المسئولين الانجليز انفسهم
تؤكد استقلال عمان .

٥ - خرق حدود امانة عمان فى أثناء العدوان البريطانى
واحتلال مركز « عبرى » الذى كان يقيم به ممثل الامام ، يعد دليلا
على العدوان .

هذه الحقائق أدلة تثبت استقلال عمان وسيادتها من قبل
الطرفين ونحب أن نطرحها للمناقشة أمام المغالطات البريطانية :

أولا : ان بريطانيا قد اعترفت بمقتضى معاهدة « السيب »
سنة ١٩٢٠ ، بأنه لا يصح لها بنى حال أو مبرر أن توصل جيوشها

ويعبر حدود أمامه عمان ونحل مناطق يوحد بها من يمثلون
الامام .

وهذا العمل يعتبر عمدا خارجيا سواء كانت الجيوش
امريطانية مشتركة مع سلطان مسقط أو غير مشتركة . .

ومن الغريب أن « سلوين لويد » وزير خارجية بريطانيا صرح
كما سبق ان ذكرنا ، بأن العمليات الحربية التي قامت بها بريطانيا
لاحتلال عمان لم تكن حسب الاتفاقية الموقعة بينها وبين سلطان
مسقط ، وأنه من الواضح أن السبب في اتخاذ هذا الاجراء هو
المساعدات التي تلقاها العصاة من خارج أراضي السلطان .

واضاف سلوين لويد في مناقشته امام مجلس العموم
البريطاني :

« لهذا فان الحكومة البريطانية ترى انه يجدر بها ان تسرع
في الموافقة على طلب سلطان مسقط لمساعدة ، اذ أن لنا علاقات
صداقة وتحالف مع السلطان وأسلافه طوال ثمانين والخمسين
سنة الماضية » .

وحينما وصل « سلوين لويد » وزير خارجيه بريطانيا الى هذا
القول وقف « نويل بيكر » وسال : وهل نحن نقوم بمثل هذا العمل
لمجرد تلبية بداء أو بناء على التزامات تعدي ؟

فاجاب سنوين لويد : اننا لا نقوم بهذا العمل بناء على التزامات
تعدي .

ولما صرح لويد بهذا التصريح والاعتراف بأن حكومة بريطانيا
لم تقم بتلك الاعمال العدوانية بناء على التزامات تعدي . . علنت
صيحات الاحتجاج من جانب المعارضة .

ومضى سلوين لويد في بيان سياسته حكومته فقال : « ولكننا
اليوم نبذل الجهد لمساعدة صديق حميم » .

بهذه الكلمات والاعترافات وصف وزير خارجية بريطانيا سيا
سياسة حكومته ، فاعترف صراحة بأن حكومة بريطانيا ليست
مرتبطة بأنه معاهدة للتدخل في شئون مسقط الداخلية .

وهذا المعنى بالذات يفسر إحدى مواد المعاهدة المقودة بين
بريطانيا وسدطان مسقط والتي ينص احد بنودها على ما يلي :

« ان حكومة بريطانيا تلتزم بمساعدة سلطان مسقط ضد
الخطر الخارجى الذى يهدد سلطته . ولكنها لا تلتزم بالتدخل فى
شئونه الداخلية » .

ومعنى هذا كله . انه ليس لحكومة البريطانية أى حق أو
مبرر شرعى للتدخل فى شئون حكومة مسقط الداخلية وإرسال
الجيش لمساعدتها .

فكيف إذن تخرق حكومة بريطانيا اتفاقياتها وتتدخل فى
شئون الحكومة الداخلية وتبرر هذا التدخل بأنه « مساعدة لصديق
حميم » ؟ ؟

ليس هناك من جواب أو تفسير لهذا الاستفسار الا ان بريطانيا
لا تحترم القوانين الدولية ولا تراعى ميثاق الأمم المتحدة وانما هى
تعمل من أجل مصالحها الذاتية .

ويؤكد هذه الحقيقة . قول مسؤولين لوزير الخارجية
البريطانية . فى مجلس العموم البريطانى بتاريخ ٣٠ يونيو سنة
١٩٥٧ حين قال :

« اننا اذا فسرنا فى جزء واحد فسيصبح ذلك اعتقاد الناس
فى أماكن أخرى بأن دعاية أعدائنا المضادة لبريطانيا صحيحة وأن
حكومتنا ليست عازمة مستقبلا أو ليست قادرة أن تقف بجانب
أصدقائها » .

وتفسير هذا الاعتراف هو أن حكومة بريطانيا متأكدته بصفه
قاطعة من حرج مركزها القانونى بسبب تدخلها العدوانى المسلح فى
عمان . ذلك التدخل المحالف للمصالح الدولية والذي لا هدف له
الا حماية مصالح بريطانيا البتروليه ودعم نفوذها فى منطقة الخليج
العربى .

ثانيا : والسؤال الذى يدور فى الأذهان ويدور حوله موضوع
المناقشة هو :

ا، اذا كانت امامه عمار دولة مستقلة ذات سيادة . فكيف تسمح بريطانيا لنفسها بأن تبعث بجيوشها وتستولى على دولة لها حدودها وفيها نظام حكومي قائم بذاته منفصل عن سلطنة مسقط وللامام ممثلون في المراكز يخضعون له مباشرة ؟

ب، اذا كانت امامة عمان — كما يدعى بعض الانجليز والعلاء — تابعة لسلطان مسقط ، وان الثورد حركة داخلية . فكيف تسمح بريطانيا لنفسها بالتدخل في شئون دولة لا تربطها بها اتفاقات تسمح بالتدخل في شئونها الداخلية ؟

ولو فرضنا ان هذه الثورة داخلية فانهما يعني ان الشعب يطالب بحقوقه واصلاح الوضع في البلاد . وان اية حكومة خارجية ليس لها اى حق في التدخل لقمع الحركة الوطنية الداخلية ، ما دامت تلك البلاد مستقلة وغير مستعمرة .

وجن نستخلص من القسم الاول . ومن الغرض الثانى ان حكومة بريطانيا معتدية وانها لا تملك اى مبرر شرعى لعدوانها على امامة عمان .

وفى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٧ نشرت جريدة «الدلي تلغراف» البريطانية تصريحاً للفيكونت « سنانجت » أدلى به فى مجلس العموم البريطانى قال فيه : « انه من الواضح اننا عزونا عمان » .

وفى أوائل شهر يوليو سنة ١٩٥٧ دخل طائب بن على « شقيق الامام غالب » أرض عمان . وحين وصوله «نزوى» واجتماعه بالامام وزعماء عمان ، أعلن الامام غائب الجهاد واسرداد أرض الوطن من الفاصيين ، ولقيت هذه الدعوة استجابة حارة من الشعب العماني وكانت مفاجأة أدهلت القوات البريطانية الموجودة في داخل عمان ، وأكبر هزيمة منيت بها قوات بريطانية على تلك التي حاقت بالفرقة العسكرية فى « فرق » خارج مدينة « نزوى » وكان على رأسها القائد البريطانى « شيزمان » . وكان من أثر هذه الهزيمة الساحقة أن خاف السلطان سعيد بن تيمور وكتب الرسالة التالية الى القنصل البريطانى العام فى مسقط :

« انكم تعلمون علم اليقين بالحالة التى تطورت الآن فى نزوى

وانى أشعر بأن الوقت قد حان لسكى أطنب أقصى حد ممكن من المساعدة العسكرية والجوية التى تستطيع صديقتنا حكومة صاحبة الجلالة اعطائنا اياها فى هذه الظروف . كما حدث فى الفترات السابقة التى دعمت صداقتنا .. وانى من أجلها أحمل الامتنان والشكر الدائم .. وسأكون جد شكرا اذا كان فى الامكان تقديم هذه المساعدات لاعادة الحالة وتجنب خسارة فى الارواح .

ان الاحداث تسير الآن بسرعة بحيث لا اجد من الضرورى أن أذكر لكم ان السرعة التى سيتم بها تقديم المساعدة ستكون ذات أثر فعال ، وعليه سأكون شاكرا جدا لو بحثتم هذا الموضوع مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية .

وبعد وصول هذه الرسالة بيوم واحد أعلن وزير خارجية بريطانيا « سلوين لويد » فى مجلس العموم ان الحكومة البريطانية وافقت على طلب السلطان .

وفى ٢٣ من يوليو نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » مقالا بعنوان « ثورة جديدة فى الجزيرة العربية » استهلته بالهجوم على القومية العربية باعتبارها السبب المباشر لهذه الثورة وقالت « ان عزل سلطان مسقط وعمان سيؤدى الى زعزعة مركز بريطانيا فى المنطقة البترولية بل سيفتح الباب لخلع بقية حكام المنطقة الساحلية وينذر محمية عدن بالخطر » .

وقد ردد « شالر روبرتس » هذا الكلام فى حديث نشر بصحيفة « واشنطن بوست » بتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ فقال : « انه لو فقدت مسقط وعمان فستحدث نكسة تهز النفوذ البريطانى فى كل مشيخات الساحل وقطر والبحرين والكويت .. وكذلك ستعرض عدن للتهديد ، وطبعاً كل ما تخشاه بريطانيا هو القومية العربية » .

وفى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ أعلن وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم أن الاوامر صدرت لـ سلاح الطيران البريطانى بالقيام بعمليات ضد الثوار فى عمان الوسطى .

وفى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٥٧ كتبت « نيويورك تايمز »

تقول : قامت اليوم قاذفات القنابل النفاثة التابعة لسلاح الطيران البريطاني بضرب حصن نزوى بالصواريخ وذلك في أول هجوم ضد الثورة في سلطنة مسقط وعمان العربية .

ومنذ ذلك التاريخ والحرب دائرة الرحي بين أحرار عمان ، بقيادة الامام غالب بن علي وبين القوات البريطانية . وعلى الرغم من الصواريخ ، والقنابل الحارقة والجيوش الكبيرة . . . فان شعب عمان . . بكافح ، ويقاثل ، دفاعا عن أرضه . وكرامته وعرويته .

ان بريطانيا في حربها ضد شعب عمان العربي . لا تعترف بالقيم الانسانية فقد رفضت أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتقديم مساعداتها الطبية لضحايا العدوان البريطاني في عمان .

وفيما يلي نص الخطاب الذي أرسه « ف . سيورديت » نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى السيد محمد الخارثي :

جنيف في ١١ من ديسمبر ١٩٥٨

حضرة صاحب السعادة

السيد محمد محمد الخارثي . ممثل امامة عمان :

تسرف بإكيد محادثتنا الشفوية التي تمت فيما بيننا يوم الثلاثاء الموافق ٩ من ديسمبر بشأن امكان قيام اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتقديم الخدمات الانسانية التي طلبتموها لضحايا الحوادث الاخيرة في عمان .

وكما سبق أن اوضحته لسيادتكم ، لا يمكن للجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل في أي بلد دون موافقة السلطات الرسمية المختصة فيها واللجنة تعمل دائما في علانية تامة ودون تحيز ويعتبر ذلك من الامور الجوهرية اللازمة لها لكي تكسب ثقة جميع أطراف النزاع وبدون هذه الثقة لا يسنى لها انقيام برسالتها الانسانية ، وبمجرد تلقينا للمعلومات التي ارسلتموها بناء على طلبنا بعد زيارتكم الاخيرة ، اصدرنا تعليماتنا الى السنر دي تراز . مندوبنا العام بالشرق الاوسط للقيام بزيارة عمان لبحث امكانيات المساعدة

التي يمكن للجنة الدولية للصليب الاحمر أن تقدمها لضحايا الحوادث
الآخيرة هناك ، وفتح اعتماد مبدئي لتمكينه من تقديم الاسعافات
المعجلة حتى يتم اعداد خطة شاملة .

ويؤسفنا القول بأنه على الرغم من تكرار رجائنا ، عن طريق
كل من المستر دى تراز واللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف ،
فانه قد تبين استحالة القيام بهذه المهمة إذ أن سلطان مسقط رفض
منع تأشيرات الدخول اللازمة .

هذا ويقوم المستر دى تراز بتتبع هذه المسألة عن كثب ،
وسيتوجه الى عمان بمجرد الاذن له بذلك .

وفي أثناء إحدى زياراته الى القاهرة سيقوم سيادته ، بلا شك ،
بالاتصال بكم لافادتكم عن تطورات الموضوع ، وسوف يكون من
المفيد جدا لو تفضلتم سيادتكم بإعطائه أى معلومات اضافية من
ناحيتكم .

هذا وفي حالة طلب مساعدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر
يهمنا الوصول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات فيما يتعلق بعدد
وحالة الضحايا . فيما اذا كانوا مرضى أو جرحى أو أسرى حرب
أو محاصرين .. الخ ..

وكذلك طبيعة ومقدار المساعدة المطلوبة .

واننى يا صاحب السعادة المخلص لك .

امضاء

ف . سيورديت

نائب الرئيس

وبناء على ذلك تكون السلطات البريطانية في عمان قد ارتكبت
جريمة اباداة جنس وخرقت ميثاق الامم المتحدة ، إذ تنص الفقرة
الثالثة من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة على « تحقيق التعاون
الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية والانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات

الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، وبلا تفريق بين الرجال والنساء .

والمادة الثالثة عشرة تنص على « انماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية ، والاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس كافة ، بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء » .

وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تم التوقيع على اتفاقية لمنع اباداة الجنس . وطبقا لهذه الاتفاقية أصبحت المعاملة التي تعاملها دولة لرعاياها الوطنيين ، ليست من اختصاصها المطلق ، ولكنها أصبحت مسألة دولية . سواء أكانت تلك المعاملة في وقت السلم أم في وقت الحرب وهذا ما نصت عليه الاتفاقية في المادة الاولى :

« وتؤكد الاطراف المتعاقدة أن الافعال التي ترمى الى اباداة الجنس ، سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب ، تعد جريمة في نظر القانون الدولي، وتتعهد باتخاذ التدابير لمنع ارتكابها والعقاب عليها » .

وقد عرفت المادة الثانية من الاتفاقية جريمة اباداة الجنس بأنها « ارتكاب فعل من الافعال المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة بقصد القضاء الكلي أو الجزئي على جماعة بشرية بسبب صفتها الوطنية أو العنصرية أو الجنسية أو الدينية » .

والافعال التي تضمنتها المادة الثانية هي :

١ - قتل أعضاء الجماعة .

٢ - الاعتداء اتجسيم على افراد هذه الجماعة جسمانيا أو نفسيا .

٣ - اخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا كلا أو بعضا .

٤ - اتخاذ وسائل من شأنها اعاقة التناسل داخل هذه الجماعة .

٥ - نقل الصغار قسرا من جماعة الى أخرى .

وتتضمن المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ما يلي :

تعتبر الأفعال الآتية معاقبا عليها :

١ - إبادة الجنس .

٢ - الاتفاق بقصد ارتكاب إبادة الجنس .

٣ - التحريض المباشر العلنى على ارتكاب إبادة الجنس .

٤ - الشروع فى إبادة الجنس .

٥ - الاشتراك فى إبادة الجنس .

ونفرض اتفاقية جريمة إبادة الجنس التزامات على الأعضاء الموقعين عليها سواء أكان ذلك فى النطاق الداخلى أم فى النطاق الدولى .

أولا - فى النطاق الداخلى (الوطنى) :

تلتزم الاتفاقية الدول المصادرة التشريعات الضرورية لجعلصوصها ملزمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالعقوبات . كما تلتزم الدول المتعاقدة أيضا بمحاكمة الأشخاص المتهمين بهذه الجرائم فى محاكمها الوطنية .

ثانيا - فى النطاق الدولى :

توافق الدول المتعاقدة على أن الأفعال التى ذكرت فى المادة الثالثة من الاتفاقية لا تعتبر من الجرائم السياسية ، وإنما تعتبر من جرائم القانون العام ، وبناء عليه يجوز تسليم المجرمين فيها وفقا لقوانينها ومعاهداتها (المادة ٧ من الاتفاقية) .

ونحن نورد هنا أدلة اتهام بريطانيا بإبادة شعب عمان . وبقي على محكمه العدل الدولية أن تتحرك ، وتدين بريطانيا بمقتضى الاتفاقية المبرمة سنة ١٩٤٨ حتى يؤمن الراى العام العالمى بأن الإنسانية تعيش فى عصر القانون ، لا فى عصر شريعة الغاب .

في ابان الحرب العالمية الثانية انتزعت السلطات البريطانية في عمان اجزاء هامة اتخذتها قواعد حربية . وكانت جزيرة «مصرة» و «رأس الحد» و «صلالة» هي المناطق التي استحوذ عليها الانجليز في عمان مدعين انها لحماية البلاد من أخطار الحرب ، وهي في الواقع لحماية مصالحهم الاستعمارية مقابل تعويضات نافذة لم يكن يستفيد منها الشعب اية فائدة .

كانت جزيرة مصرة أهم وأكبر القواعد الحربية في عمان والنمى لعبت دورا كبيرا في الحرب كقاعدة دفاعية للحلفاء ، ولكن الجزيرة كانت مسرحا لأسوأ وأحط صروب الاستغلال الاستعماري واستهتاره بالحقوق الانسانية ، ذهب ضحيته مئات من العمال العمانيين الذين يعملون ويكدحون في تلك القواعد .

فقد كان تسجيل العمال العمانيين الموفدين الى جزيرة مصرة للعمل في القواعد البريطانية ينم في العاصمة عن طريق مؤسسة تجارية أجنبية يملكها أحد الاحتكاريين الهنود المتوطنين في عمان، وقد استغل هذا التاجر العمال استغلالا بشعا اذ لم يقف استغلاله عند حد دفع أجور زهيدة لا تسد الرمق فحسب . بل ان أبشع صورة لذلك الاستغلال كانت تتمثل في نوع التغذية التي كانت تقدم للعمال وفي المساكن الحقيرة غير الصحية التي كانوا يعيشون فيها .

نفع جزيرة «مصرة» في الجزء الجنوبي من عمان على البحر الجنوبي ، وموقعها يعطيها مناخا فريدا في السوء ، فالهواء مشبع بالرطوبة في الشتاء ، وملتهب شديد الحرارة في الصيف . وانعدام مياه الشرب فيها يجعل الحياة مرهقة، وتتطلب مناعة غذائية ومقاومة صحية كافية ، وطبعاً لم يكن هذا أو ذاك متوافرا للعمال العمانيين على يد تلك المؤسسة الاحتكارية المتعاونة مع الاستعمار فقد كان الطعام الخالي من جميع عناصر التغذية الى جانب الاعمال الشاقة التي تحتاج الى طاقة بشرية هائلة وانعدام الوسائل الصحية والوقائية السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة الوفيات بين العمال العمانيين . ولم يجد العمال من يهتم بأمرهم ويدافع عن حقوقهم . فكانوا يعاملون معاملة وحشية من الجنود الانجليز . .

ولم يختلف وضع العمال العمانيين في قاعدة « صلالة » عنه في جزيرة « مضيرة » ان لم يكن أسوأ ، فالعمال هناك يتعرضون لنفس المعاملة والقسوة والاحتقار ويواجهون نفس المصير المظلم .

وفي ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٧ قذمت نازقات القنابل الصاروخية البريطانية بفارات عنيفة على المواقع الجبلية التي تحتلها قوات الوطنيين .

وفي ٢٧ من يوليو دمرت الطائرات البريطانية بالصواريخ والقنابل مدينتي نزوى وأذكي تدميرا تاما .

وفي ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وافق مجلس الامه « المصرى » بالاجماع على القرار التالى باستنكار الاعتداء البريطانى على شعب عمان العربى :

« يقرر مجلس الامه لجمهورية مصر أنه باسم الشعب المصرى يستنكر أشد الاستنكار الاعتداءات الوحشية على الشعب العربى المسالم فى عمان ، واستخدامها أسلحة الدمار فى تخريب المدن والقرى والفتك بالسكان الآمنين الذين لا ذنب لهم الا سعيهم للتحرر من السيطرة الاجنبية . »

ومجلس الامه يهيب بالهيئات النيابية فى العالم أن تشاركه فى الاحتجاج على تلك الفظائع وحمل حكوماتها على التدخل لوضع حد لها ، تحقيقا لمبادئ الامم المتحدة ، واحتراما لحقوق الانسان

وفي ٨ من أغسطس أكد الامام غالب بن على أن المجاهدين العمانيين صامدون أمام عدوان قوات سلطان مسقط ، التى تؤيدها طائرات وقوات المستعمرين البريطانيين . وقال : ان القتال لن يتوقف ، حتى ينتزع العمانيون حقهم كاملا فى الحرية والاستقلال والسيادة ، رغم وحشية المعتدين الذين لم يتورعوا عن تقتيل وترويع النساء الحوامل والمرضعات والشيوخ والاطفال .

وقال الامام غالب أيضا : « ان الشعب العماني لن يقبل وقف القتال ، الا اذا اعترف المعتدون باستقلال عمان ، وهو ما سبق أن اعترفوا به فى المعاهدة المبرمة بينهم وبين عمان . »

وفي يناير سنة ١٩٥٩ قامت الطائرات البريطانية من قاذفات القنابل بغارات وحشية على الجبل الاخضر واستخدمت في هذه الغارات قنابل تحتوي على مواد سامة سقطت في مجرى المياه وآبار الشرب، وقد نتج عن هذه القنابل مقتل عدد كبير من المواطنين الابرياء من أثر المواد السامة المنتشرة في المياه . كما نفق عدد من الحيوانات والماشية .

وفي أبريل سنة ١٩٥٩ نشرت جريدة « الديلي وركر » البريطانية مقالا شجعت فيه السياسة البريطانية في عمان فقالت : « ان سلطان مسقط خاضع للحماية البريطانية وهو يدعي أنه حاكم عمان أيضا ، ولكن هذا الادعاء ينازعه فيه الامام ، الحاكم الروحي والمدني لعمان . وهو بالتأكيد ليس خاضعا للحماية البريطانية ، ثم ان هناك بترولا في عمان »

وتمضى الجريدة في مقالها فائده .. نسمع أحيانا ، قليلا من الانباء عن نشاط عسكري بريطاني هناك . فما المبررات والحجج لذلك ؟ .. اننا لا نحتاج الى البحث عن الاسباب .. انها البترول .

واذا كانت عمان ومسقط دولتين فان أى شيء يفعله القوات البريطانية في مجرى الحرب هناك يؤلف عدوانا . مكشوقا ، يجرى دون مبرر وخلفا « لميثاق الامم المتحدة » .

وفد فعلها ماكميلان ، وسلوين لويد . وسركاؤهما ، منتصرين لدولة هي مسقط ضد دولة أخرى في حرب عدوانية يخوض غمارها ويموت فيها الشباب البريطاني وغيرهم من جهة والشباب العماني وغيرهم من جهة أخرى .. من أجل البترول .

واذا كانت عمان جزءا من مسقط فان ما يجرى فيها اذن ليس حربا ولكنه قضاء على ثورة فقط ، وبريطانيا وحدها تساعد فيما يسمى حفظ القانون ، فما الوضع الحقيقي ؟ وهل عمان جزء من مسقط ؟ .. وهل الحكومة البريطانية على حق حين تدعو سلطان مسقط بأنه « سلطان مسقط وعمان » ؟ .. من سوء حظ الحكومة البريطانية ان الجواب على هذه الاسئلة موجود بوضوح تام في معاهدة « السب » الموقعة في ٢٥ من سبتمبر ١٩٢٠ ان هذه المعاهدة مضرة

بالحكومة البريطانية وهي لذلك لا تستطيع أن تبرز نسخة منها ، ولكن ليس ثمة أدنى شك في وجودها . وعلى هذا فإنه ليس لدى الحكومة البريطانية الحق بأى شكل من الأشكال ، وفقا للقانون الدولى وسواء بصفتها حامية سلطان مسقط أو بأى صفة أخرى . ان تشن حربا ضد عمان وهي اذ تفصل ذلك ترتكب عدوانا « مكشوحا » ، ان البترول لا يغير القانون الدولى ، وانما يغير السلوك الدولى .

ماذا تعمل الحكومة البريطانية فى الواقع ؟

اننا نعلم الشيء القليل جدا من الصحافة البريطانية . والشعب البريطانى لا يعرف شيئا على الاطلاق . ولا شك أنها ظاهرة غريبة للحكومة الديمقراطية فى العالم الحر . ان يكون القارىء البريطانى جاهلا بما تقوله القاهرة وبما تقوله الحكومة البريطانية على السواء ، وجاهلا أكثر بما تفعله الحكومة البريطانية باسمه وبأمواله وبجياة ولده .

لقد كانت عمان -- فى البدء -- ضرورية لمطالب الدفاع عن مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وخاصة عن طريق الهند ، وحينما تحررت الهند كانت عمان ضرورية لبريطانيا بسبب مناجمها (الفحم والمنجنيز وغيرهما) وأخيرا حينما كسب الحلفاء الحرب العالمية الثانية ونبتوا مصالحهم البترولية فى هذه المنطقة ، أصبحت السياسة البترولية انجيل سلوكهم وهادى خطاهم ، ووقعت عمان ضحية لمعركة السيطرة على البترول واحتكازه .

هذا ولا تزال المعارك دائرة بين السعبد العماني بقيادة الامام غالب بن على والقوات البريطانية وقوات السلطان سعيد بن تيمور . حتى اليوم .

الفصل الخامس

الجامعة العربية وقضية عمان

بدأت صلة امانة عمان بالجامعة العربية منذ انتخاب الامام الحالي (غالب بن علي) سنة ١٩٥٤ . فقد بعث الامام الى جامعة الدول العربية برسالة يطالب فيها بالاعتراف بعمان دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، ودراسة أوضاعها وقبول انضمامها الى الجامعة .

وفي ١١ من ديسمبر وافق مجلس الجامعة على توجيهات اللجنة السياسية في هذا الشأن وهي : (أحيطت اللجنة علما برسالة امام عمان وأوصت بانتظار نتيجة ما تقوم به الامانة العامة مسعينة بالدول الاعضاء ، من دراسات لامانة عمان) .

وبحثت الامانة العامة خير الاساليب لابرار استغلال عمان . واطهار كدائها الدولي ونظرت اللجنة السياسية الموضوع في اجتماعها يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٥٥ في ضوء مذكرة الامانة العامة التي تضمنت الرأي فيه .

وتقدمت اللجنة بتوصية أقرها مجلس الجامعة وجاء فيها :

١ عينت اللجنة بطلب عمان ، الانضمام الى جامعة الدول العربية ، وتوصى بأن يؤجل الموضوع الى اجتماع قادم استكمالا لعناصره .

وبعد ذلك واجهت اللجنة السياسية ومجلس الامانة موضوع طلب عمان الانضمام للجامعة وتطور الحوادث فيها ، ووافق مجلس الجامعة على توصيات اللجنة السياسية وهي :

اولا - طلب امانة عمان الانضمام الى جامعة الدول العربية :

في ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٦ قرر المجلس الموافقة على قرار

اللجنة السياسية الآتى : نظرت اللجنة السياسية هذا الموضوع وأوصت بأن يصدر مجلس الجامعة بشأنه هذا القرار د رغبة من مجلس الجامعة فى تسهيل السبل أمام البلدان العربية الأعضاء التى لم تبد بعد رأيها فى الموضوع لتكوين وجهه نظرها فيه، وعلى أن تعرض هذه الدول رأيها فى مجلس جامعة الدول العربية فى دورته القادمة ، لكى يتخذ قرارا حول انضمام الامامة الى الجامعة .

ثانيا - بعثة الجامعة الى عمان :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسي الآتى :

نظرت اللجنة السياسية مذكرة الامانة العامة بشأن امامة عمان ونفوض الامين العام فى تاليف بعثة ثلاثية تمثل الجامعة للاحاطة بالاحوال فى منطقة عمان وبذل المساعى لدى المسئولين فيها ، وتقديم تقرير عن نتيجة سعيها الى مجلس الامانة العامة فى دورته القادمة ، وتوصى الدول الاعضاء بالتعاون على تسير مهمة البعثة .

ثالثا - قضية امامة عمان :

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :

استعرضت لجنة الشؤون السياسية قضية امامة عمان وتطور الاحداث فيها منذ العدوان البريطانى على استقلالها وسيادتها ، ورات أن توصى بما يأتى :

١ - أن تواصل الدول الاعضاء مساعيها حتى تسترد امامة عمان حقوقها وحريتها .

٢ - أن توجه حكومات الدول الاعضاء مندوبيها لدى الامم المتحدة الى الاشارة لهذه القضية وما تعانیه امامه عمان فى الوقت الحاضر امام الجمعية العامة فى دورتها المقبلة .

٣ - أن تواصل الامانة العامة مساعيها لتنفيذ قرار مجلس الجامعة فى جلسته المنعقدة يوم ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٦ .

٤ - إيفاد بعثة الى امامة عمان والامارات والمناطق العربية
المسماة بالمحميات .

قرر المجلس في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ الموافقة على
نوصيات لجنة الشؤون السياسية الآتية :

احاطت اللجنة علما بما ورد في مذكرة الامين العام بشأن البعثة
الثلاثية المقرر إيفادها الى امامة عمان . وباقتراح وزارة خارجية
الجمهورية السورية تأليف لجنة من الدبلوماسيين الخبراء العرب
لزيارة الامارات والمناطق العربية المسماة بالمحميات ودراسة أحوالها
وتقديم تقرير مفصل عنها .

ورات اللجنة ان تتابع الامانة العامة مراقبة الاحوال في هذه
البلاد حتى يتيسر إيفاد البعثة متى سمحت بذلك الظروف
القائمة في هذه المناطق ، وفي السنوات الاخيرة ظلت الامانة العامة
تتابع حركة المقاومة في امامة عمان . وقد حرصت الامانة العامة
على أن تنهض بواجبها في خدمة هذه القضية العربية وأن تتعاون
مع مكتب امامة عمان بالقاهرة في هذا الشأن . كما قامت بما يلي :

في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٧ بعثت مذكرة الى الدول
الاعضاء ومعها صور من الكتاب الذي أرسله الامير صالح بن عيسى
الحارثي ، نائب امام عمان ، الى الامين العام بشأن ما تقاسميه
عمان من اعتداءات متوالية ، وخاصة منذ اول مايو سنة ١٩٥٧
واجباً أن تناصر دول الجامعة شعب عمان في كفاحه ومحنته .

وتضمنت مذكرة الامانة العامة الاشارة الى استعداد بريطانيا
لمزيد من اعمال العدوان في امامة عمان ، واثى ما حدث في يومي
١٩ و ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ من قيام ثورة في عمان واستيلاء
الوطنيين على بعض المناطق المجاورة لمناجم البترول وانتهت برجاء
قبول الجامعة مؤازرة امامة عمان للتغلب على التدابير الواسعة
التي تتخذ ضدها .

وفي ٢٥ من يوليو بعثت الامانة العامة الى الدول الاعضاء
مذكرة بشأن البرقيتين الوارديتين من نائب امامة عمان ، وما تضمنتهما
من ان الحالة في الامامة أصبحت خطره . وان الامر يقتضي المؤازرة
من الدول العربية الاعضاء .

وحينما نازمت الحالة في الامامة وانجهت النية لعرض

انفضية امام مجلس الامن أصدر مجلس الجامعة في ١٢ من أغسطس ١٩٥٧ قرارا وافق فيه على توصية لجنة الشئون السياسية في الموضوع وقد تضمنت توصيته السابقة ما يلي :

قيام الدول الاعضاء بعمل جماعي مشترك ، وذلك بطلب عقد جلسته عاجلة لمجلس الامن للنظر في هذه القضية ، ووقف تدخل القوات العسكرية البريطانية ضد عمان بوصفه مهددا للسلام والامن في الشرق الاوسط ومخالفا لاحكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

وفي سنة ١٩٥٨ وعلى أثر استمرار العدوان واشتداداه عقدت اللجنة السياسية عدة اجتماعات بشأن امامة عمان ، وقد اصدرت قراراتين بصدد ذلك اولهما في ابريل سنة ١٩٥٨ ويتضمن ما يلي :

احاط المجلس علما بكتاب السيد مدير مكتب امامة عمان في القاهرة الى الامين العام بشأن التطورات الاخيرة لقضية عمان . ونظرا لاهمية ماورد فيه فقد قرر احالته الى حكومات الدول الاعضاء لنظره في ضوء قرارات المجلس السابقة بشأن هذه القضية .

وصدر القرار الثاني في ١٠ من سبتمبر ١٩٥٨ بالموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية الآتية :

نظرت لجنة الشئون السياسية لمجلس جامعة الدول العربية قضية عمان وتطوراتها ، واللجنة اذ تؤكد حق شعب عمان في ممارسة اسباب سيادته واستقلاله . تستنكر استمرار العدوان البريطاني على اراضيهِ وتدعو حكومات الدول الاعضاء الى مؤازرة الشعب العماني العربي بشتى الوسائل في كفاحه المشروع العادل . وقد تقرر احالة القضية الى وفود الدول الاعضاء لدى الامم المتحدة لاتخاذ الموقف الملائم لاثارتها في الامم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الافريقية .

وفي سنة ١٩٦٠ عادت الجامعة العربية الى بذل الجهود في المجال الدولي لاثارة قضية عمان . كما اثارت موضوع انضمامها الى الجامعة العربية فقررت العودة لدراسة هذا الموضوع في اجتماع الجامعة العربية الذي سيعقد في الدار البيضاء .

وفي مؤتمر الدار البيضاء قرر مجلس الجامعة العربية التأكيد على تأييد الجامعة لكفاح عمان . ودعمه عالميا وعربيا ، كما قرر وضع ميزانية ثابتة لامامه عمان ، ودعا الدول العربية الى دفعها من ميزانياتها بنسبة اشتراكها في ميزانية الجامعة العربية .

ولم يقتصر الاهتمام على الحكومات العربية الاعضاء في الجامعة بل تعداه الى المؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية في كل بلد عربي . والى المجالس النيابية والمؤتمرات العربية الدورية والتي ساهمت في دعم قضية عمان والدفاع عنها واتخاذ التوصيات والقرارات بتعبئة الشعب العربي في كل قطر من أقطار العروبة لمساندة امامة عمان بكافة الوسائل

وكمثال على ذلك نورد التوصية التي اصدرها مؤتمر المحامين العرب ، الذي عقد ببغروت في سبتمبر ١٩٥٩ ، بشأنها :

يعلم المؤتمر ان امامة عمان دولة مستقلة استقلالها تاما اجزا بحكم المواثيق ائندولية . . ويوصي المؤتمر جامعة الدول العربية بقبول عمان عضوا في الجامعة ويطالب المؤتمر الشعوب والحكومات بمساندة شعب عمان ماديا وأدبيا في كفاحه ضد العدوان الذي نشنه بريطانيا على عمان المجاهدة .

وقد كان لهذه التوصية وامثالها اثر كبير في اوساط الشعب العربي وفي اوساط المنظمات العالمية المائلة . كمنظمات مكافحة الاستعمار وغيرها .

وقد برزت القضية العمانية في كثير من المنظمات والتجمعيات والمؤتمرات الدولية والبرلمانات ، وحصلت على عطف هذه المؤتمرات والمنظمات وتأييدها .

ففي مؤتمر مكافحة الاستعمار ، الذي عقد في « بلجراد » في نهاية عام ١٩٥٩ اشتركت امامة عمان بوفد عماني خاص شارك في نشاط المؤتمر وحمل اليه اماني الشعب العربي العماني وشرح قضية العدوان البريطاني ، وكشف القناع عن الجرائم التي ارتكبتها الاستعمار في هذا البلد الآمن .

وقد وقف اعضاء المؤتمر حميما الى جانب الوفد العماني وادعلن عن تأييده لهذا الكفاح وعطفه عليه .

وفي مؤتمر الشعوب الآسيوية والأفريقية الذي عقد في «كوناكري» - عاصمة غينيا ، حضر ممثلو أمانة عمان ، وأثاروا قضية العدوان على استقلال بلادهم ، فدرس المؤتمر هذه القضية بروح متفهمة عالية ، وأدار المؤتمر الاستعمار لارتكابه عدوانه الأثيم ، وشجب الأعمال الوحشية التي يقوم بها الجنود البريطانيون في عمان .

كذلك أيد المؤتمر المطالبة بإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، وجلاء القوات المعتدية البريطانية عن عمان ، وأيد طلب إدراج القضية العمانية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد بلغ من اهتمام الدول الآسيوية الأفريقية بدعم قضية عمان أن هذه الدول قررت منذ عام ١٩٥٩ أن تحتفل مع الشعب العربي العماني في الثامن عشر من يوليو في كل عام وهو يوم عمان .

ولم يقتصر اهتمام المجتمع الدولي بقضية عمان على الدول الأفريقية الآسيوية بل تعداها إلى دول أمريكا اللاتينية ، وبعض الدول الأوروبية . بل إن صدى هذا العدوان تردد بشكل صريح في مجلس العموم البريطاني حيث دارت مناقشات دلت منتهى الدقة والوضوح ، تم فيها فضح الاستعمار والكشف عن أهدافه الحقيقية .

فقد تناول نواب حزب العمال البريطاني ، في مناقشتهم ، موضوع العدوان البريطاني الصريح على استقلال عمان . وهاجموا الحكومة بسبب موقفها العدائي من الشعب العربي العماني وهمجية الغارات الوحشية على السكان الأمنيين . وكان في طليعة المهاجمين زعيم المعارضة «جينسكل» و «نوبل بيكر» الوزير السابق في حكومة حزب العمال .

سأل «نوبل بيكر» - في إحدى جلسات مجلس العموم البريطاني ، الحكومة :

— لماذا لا تعترف بريطانيا بأن المارك الدائرة الآن في عمان لها ارتباط بوجود البترول ؟

وشدد نواب حزب العمال هجماتهم على الحكومة البريطانية وطالبوها في إحدى الجلسات بأن تدلي ببيان مفصل عن العمليات الحربية في الخليج العربي .

ولكن الحكومة رفضت إعطاء أى تقرير عنها .

وأعلن ماكملان رئيس الوزراء البريطاني . في هذه الجلسة بأنه ليس من المناسب الادلاء بتفاصيل عن هذه العمليات .

وتساءل النائب العمالي « بيكر » لماذا تمتنع الحكومة عن نشر هذه الحقائق على البرلمان البريطاني ليعرف حقيقة الحرب الدائرة في عمان وأسبابها ؟ . وألح على الحكومة أن توضح للمجلس حقيقة هذه العمليات الحربية . وخاصة الفترات الجوية التي باقت سنة ١٩٥٨ ألف غارة على المدر العمانية الآمنة .

واتهم النائب العمالي حكومته بأنها استخدمت قواتها للعدوان على أمانة عمان المستقلة . بس اكتشافها البترول فيها .

كما طلب « بويل بيكر » في إحدى الجلسات من الحكومة أن توزع نص المعاهدة التي تعتبر الوثيقة الرسمية لسيادة عمان واستقلالها « فاجابه وزير الدولة لشئون وزارة الخارجية « دافيد اورمسجور » :

— ان هذه المعاهدة تتعلق بالشئون الداخلية لسلطنة مسقط . وليس للحكومة البريطانية أن تعمل على نشر نصوص هذه المعاهدة .

واضاف يقول :

— ان معاهدة « السيب » المبرمة سنة ١٩٢٠ تعتبر الاساس الرسمي لحق الانجليز في إرسال جنودهم لمساعدة سلطان مسقط .

وهنا سأل النائب العمالي الوزير : هل دخل البترول ضمن اعتباره من الامور الداخلية . وهل أرسلت الحكومة البريطانية قواتها الى مسقط وعمار لحماية حقوق سلطان مسقط . لكي تحصل على هذا الدخل من البترول ؟

وقد نعلتم وزير الدولة البريطاني وأعلن — وسط مجلس العموم — ان البترول في عمان لم يعان عن اكتشافه رسمياً بعد .

الفصل السادس

الأمم المتحدة وقضية عمان

في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بحثت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في إثارة مسألة العدوان الاستعماري البريطاني على عمان في مجلس الأمن الدولي .

وفي ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ طلبت مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان وسورية واليمن وتونس من مجلس الأمن عقد جلسة عاجلة للبحث في مسألة العدوان البريطاني في عمان . وقد بعثت هذه الدول الى مندوب كولومبيا ، ورئيس المجلس ، في شهر أغسطس ، رسالة جاء فيها :

« ان شعب عمان وقع ضحية عدوان مسلح تقوم به الحكومة البريطانية انتهكة التزاماتها في ميثاق الأمم المتحدة » .

وقد اتسع نطاق هذا العدوان في الاسابيع القليلة الماضية فاصبح حربا عامة تستخدم فيها أسلحة الدمار الحديثة ، كالصواريخ وقاذفات القنابل والطائرات النفاثة والسيارات المصفعة والمدافع الثقيلة والرشاشة ، وتشترك في العمليات الحربية القوات البريطانية البرية والجوية والبحرية .

وان الحكومة البريطانية تستهدف من هذا العدوان القضاء على سيادة عمان التي ظلت تنعم باستقلالها مدة طويلة ، وقد تأكد هذا الاستقلال في اتفاقية « السيب » التي وقعت في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٠ بين مسقط وعمان وقامت الحكومة البريطانية بدور الوساطة بينهما .

واذا سمح باستمرار هذه الاعمال العدوانية ضد شعب عمان

الامن . فانها ستؤدى الى عواقب وخيمة . وان خطورة الموقف في هذا الجزء من العالم العربى تحتم على مجلس الأمن ان يتخذ اجراء عاجلا . فهو مسئول عن استقرار السلام والامن العالميين ومنع العدوان .

وطلبت الدول العربية انعقاد المجلس وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على " انه من حق أى عضو ان يعرض على المجلس أو الجمعية العامة أى نزاع أو حالة من المحتمل ان تعرض السلام العالمى للخطر . "

وفي ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٧ اجتمع مجلس الامن لمناقشة مسأله عمان ، وافتتح الجلسة الدكتور فرانسيسكو ورايتا، مندوب كولومبيا بوصفه رئيس الدورة . ونحدث السيد هاشم جواد مندوب العراق بوصفه ممثل مجموعه الدول الآسيوية الافريقية . فطالب بادراج المسألة فى جدول الاعمال .

وقد استهل حديثه مؤكدا ان العلاقات بين بريطانيا والعراق ودية ولكنه يدعو لمناقشة المسألة لانه من الضرورى اظهار المدى الذى تهدد به مسألة عمان السلام العالمى .

وقال : ان العرب يشعرون بأن العالم لا يعرف الا القليل جدا مما يدور فى تلك المنطقة من شبه الجزيرة العربية . حيث وقع تدخل مسلح ضد استقلال دولة ، وان التدخل العسكرى للقوات البريطانية ، بالاشتراك مع قوات سلطان مسقط بعد انتهاكا لاستقلال عمان الذى تمتعت به منذ اجيال طويلة . وقد شاهد العالم فى خلال الاسابيع الاربعة الماضية احداثا تدعو الى الاسى بالنسبة لشعب عمان له الذى يمرض لعدوان مؤبد بالاسلحة الحديثة كالصواريخ والنفثات وغيرها .

وتلا مندوب العراق مقتطفات من الصحف البريطانية والامريكية عن العدوان الوحشى القادر ائذى وقع على المجاهدين الاحرار فى عمان ، وقال : ان هذه الوقائع قد أزعجت الشعوب العربية من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى . ويهدد أمن الدول الصغرى . فالعدوان فى عمان لا يهدد السلام فى الشرق الاوسط

فحسب ، بل ينشئ سابقة في العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى تنتهك بمقضائها سيادة هذه الأخيرة .

وقال : انه من واجب الأمم المتحدة ان تتوقف لمثل هذه الاحداث ، وحث المجلس على ادراج المسألة بمقتضى المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق .

وتحدث بعده « بيرسون ديكسون » مندوب بريطانيا ، شاكرا المندوب العراقي على اشارته للصدقة بين العراق وبريطانيا ، واغرب عن أسفه لان هذه الصدقة لم تمنع العراق من توجيه تهمة خطيرة ضد بريطانيا في مسألة عمان ثم حمل اقتراح ادراج مسألة عمان في جدول أعمال المجلس . وندد بالرسالة التي بعث بها العرب لمجلس الامن فقال : انها اغرب وثيقة عرضت على المجلس واضاف : ان الفاظ الرسالة تحمل معاني ضخمة بعيدة عن الواقع فهي لا تتحدث عن العدوان فحسب بل عن حرب كاملة شنتها بريطانيا .

وقال : ان العدوان لا تتوافر عناصره الا بين دولتين تتمتع كل منهما بالسيادة في حين ان عمان جزء من سلطنة مسقط وعمان ، فهل يعرف المجلس بأن عمان وحدها دولة ؟ ثم ان الرسالة لا تشير اطلاقا الى وجود سلطان مسقط وعمان . فابن الحقائق اذن في تلك الرسالة ؟ ..

وقال ديكسون : ان عمان ليست دولة مستقلة ذات سيادة . بل هي جزء من اراضي السلطان . وقد تم التدخل العسكري بناء على طلب السلطان لاستعادة النظام الذي اخلت به الاعمال المدبرة من الخارج .

ومضى ديكسون يقول : ان معاهدة « السيب » كانت اتفقا بين السلطان والقبائل التي تتبعه . وقرأ المندوب البريطاني الرسالة التي بعث بها السلطان الى بريطانيا طالبا المعونة . وقال : ان الاعمال العسكرية تمت في نطاق محدود جدا وكانت خسائر المجاهدين ضئيلة نسبيا ، وما عملته الحكومة البريطانية كان تأييدا لحكومة مسقط وعمان الشرعية في سبيل استقرار المنطقة .

واستطرد يقول : انه لو لم تقمع الاضطرابات في عمان

لشملت عواقبها مناطق أوسع . بل وكان العدوان لصالح الدول العربية التي وقعت الرسالة لمجلس الأمن وقال ان الرسالة مشحونة بالمغالطات ، وتعلق بأحداث داخلية وأن الفهم الذي تنطوى عليه لا أساس له ، والطريقة غير المنطقية التي كتبت بها تبرر رفض المجلس إدراجها في جدول أعماله .

وتحدث مندوب الفلبين مدافعا عن إدراج قضية عمان فقال : ان الاعتراف بقيام التدخل العسكري ، وتقديم ١١ دولة عربية شكوى ضده ، يبين خطورة الموقف وأنه من الواجب على الأمم المتحدة ان تبحث حالات العدوان او تهديد السلام . حتى ولو كان ذلك داخل اية دولة .

وقال : ان السير « هارلى سوكورس » النائب العام البريطاني السابق كان قد صرح ابار بحث مسألة التدخل السوفيتي في المجر بأن التدخل العسكري غير جائز حتى بناء على طلب الدولة المعنية .

واضاف قائلا : انه يجب توسيع معاهدة « السيب » وسلطة السلطان حتى يتصرف المجلس بعدالة . وختم حديثه قائلا : انه سيصوت في صالح إدراج المسألة في جدول الاعمال .

وتحدث المندوب السوفيتي « اركادي سوبوليف » فقال : ان بعض الدوائر الرسمية وبعض الصحف الغربية تحاول الزعم بأن مسألة عمان صراع داخلي ، ولكن سير الاحداث يدع هذا الزعم وقد ظهر من العدوان أن شعب عمان كان يحاول تحرير نفسه من السيطرة الأجنبية .

وقال : ان الحكومة البريطانية حاول انكار الطبيعة العدوانية لتدخلها ، ولكن الروابط الاستعمارية لا تستطيع أبدا تبرير التدخل في عمان ، وأن العدوان البريطاني هناك يعد انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة .

واضاف سوبوليف قائلا : ان مسألة عمان قد حدثت بعد عدد من الاحداث العدوانية كالاستيلاء على واحة البوريمي سنة ١٩٥٥ . وان بريطانيا تدخلت في سبيل مصالحة الذاتية هادئة

الى الاستيلاء على مصادرو البترول التي تخص العرب . وان
بريطانيا مستعدة لارتكاب أية جريمة ضد الشعوب العربية المحبة
للسلام في سبيل مصالحها

ومضى المندوب السوفيتي يقول ان التوتر يتزايد لان عددا
من الحكومات الأخرى يؤيد العمليات التي تقوم بها المملكة المتحدة،
لذلك فانه يرجو أن يطلب مجلس الأمن الى وفد الولايات المتحدة
أن يفسر التصريح الذي أدلى به « فوسستر دالاس » في ٦ من
أغسطس الحالي (١٩٥٧) حينما قال : ان هناك تعاونا وثيقا بين
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تلك المنطقة ، فهل كان يقصد
بذلك العدوان ضد الشعب العربي ؟ .

وختم حديثه قائلا : ان المجلس يجب ان يعمل في سبيل
وقف العدوان البريطاني الذي قد يؤدي الى موقف خطير جدا .

وتحدث بعد ذلك « هنري كابوت لودج » مندوب الولايات
المتحدة ، فهاجم بشدة النقد العنيف الذي وجهه المندوب
السوفيتي لأمريكا ، وندد بأعمال روسيا في الجرف وفي الحرب
العالمية الثانية حينما عقد حلف مولوتوف - ريبنتروب .

وقال : ان ما سمعته من المؤيدين والمعارضين لادراج مسألة
عمان في جدول أعمال المجلس لا يبرر التزام الولايات المتحدة
بتأييد أي من الجانبين ، ولذلك ستمتنع عن التصويت .

وقال ان حقائق ما دار في المنطقة غير معروفة بطريقة واضحة
وشخصية أطراف النزاع مثار شك .

واضاف قائلا : ان أمريكا لا تقبل التفسير الذي ورد في
رسالة الدول العربية وما دام النزاع العسكري قد انتهى فان
أمريكا ترجو أن تنتهز الأطراف المعنية الهدوء النسبي السائد
لتسوية المسألة بالطرق السلمية والمفاوضات . .

وتحدث مندوب السويد فأيد ادراج المسألة ، وقال : انه
يجب على مجلس الأمن ألا يتخلى عن مسؤولياته .

وتحدث مندوب الصين الوطنية فقال : ان هناك حاجة لتوضيح

موقف السلطان والامام ومسألة السيادة في المنطقة وشروط معاهدة « السيب » وأضاف قائلا : ان الوقت لم يحن بعد . كي يتخذ المجلس موقفا في القضية ، وانه سيمتنع عن التصويت .

وتحدث مندوب استراليا معارضا ادراج المسألة قائلا : انها لم تهدد السلام الدولي ، لان عمان ليست دولة ذات سيادة ، وأضاف يقول : ان الدول العربية تهدف برسانتها الى احراج المملكة المتحدة فقط .

وتحدث مندوب فرنسا مؤيدا موقف بريطانيا وقال : ان ميثاق الامم المتحدة يجب الا يستخدم كدرخ للدعاية الهدامة ، والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وقال : انه سيصوت ضد ادراج المسألة ..

وقام مندوب كولومبيا فأعلن انضمامه الى معارضي ادراج النزاع في جدول الاعمال .

ثم تكلم سوبوليف ، مندوب روسيا ، مرة أخرى ليرد على اعتراضات المندوب الأمريكي على نقده لصريجات « دالاس » فقال : ان رد كابوت لودج كان بمثابة رحلة مضللة في عمق التاريخ .

ثم أعقبه مندوب الصين الوطنية ، واقترح تأجيل المسألة .

وأخيرا صوت مجلس الامن ضد ادراج مسأله عمان في جدول الاعمال بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة ، مع امتناع الولايات المتحدة والصين الوطنية عن التصويت .

وفي الدورة التالية للجمعية العامة للامم المتحدة كررت الدول العربية محاولة ادراج قضية عمان في جدول أعمالها ، ولكن هذه المساعي كانت بدون جدوى .

وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ عقد رؤساء الوفود العربية في الامم المتحدة اجتماعا برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، للبحث في الخطوات اللازمة لعرض المشكلة على الجمعية العامة . وكانت الدول العربية جادة في اتخاذ الخطوات الموصلة الى هذا الغرض . الا ان الدراسة الواسعة والانصالات الجدية

التي قام بها المندوبون وممثلو امانة عمان في نيويورك ، اقنعت هؤلاء جميعا باتخاذ قرار - بالاجماع - يقضي بتأجيل عرض القضية في الدورة الثالثة عشرة أيضا ، وارجائها الى الدورة التالية التي ستعقد في خريف ١٩٥٩ على أن تظل الوفود العربية على صلة مستمرة بأحداث عمان . وبوفود الدول ، لكي تبقى القضية في مستواها العالمي وعلى أن تظل المساعي قائمة لارسال ممثلين لجمعية الصليب الاحمر الدولية في عمان .

وقد بلغ العدوان البريطاني سنة ١٩٥٩ حدا من الشدة دفع السكرتير العام للأمم المتحدة داح همرشلد بان يصرح بان قضية عمان لم تعد مشكلة تهم العرب وحدهم بل تهم الإنسانية كلها ، بسبب أعمال القتل والتدمير التي تحدث هناك .

وكان لابد للجامعة العربية من ان يمدد المحاولة ، لعرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولتحقيق ذلك ، قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية

١ - تأكيد قرار مجلس الجامعة الصادر في ٢٦ من مارس ١٩٥٩ ودعوة جميع الدول الاعضاء الى تقديم المعونات للامانة .

٢ - مواصلة التعريف بالقضية العمانية وعدالتها سواء في الميدان الداخلي أو في المجالات الدولية .

٣ - أن تقوم الدول العربية - التي لها علاقات دبلوماسية مع بريطانيا ، ببذل المساعي لحسم هذا النزاع ورد حقوق العمانيين المقتصة اليهم .

٤ - أن تقوم الوفود العربية لدى الأمم المتحدة في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة بإثارة القضية في الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود وفي اللجنة السياسية وفي كل مناسبة أخرى تسمح بالأمم المتحدة ، وأن تقرر ما تتخذه من خطوات عن ذلك .

وفي دورة سنة ١٩٦٠ ذهب ممثلو امانة عمان الى نيويورك وأجروا اتصالات واسعة بمندوبي الدول العربية والاجنبية ، ولكن الوقت لم يكن كافيا ، وهكذا لم تمسأعدهم الظروف على عرض

القضية على الجمعية العامة ، فأجلت الى الموزة التكميلية التي عقدت في ابريل سنة ١٩٦١ .

وفي ابريل سنة ١٩٦١ ذهب وفد عماني الى نيويورك أيضا يتألف من الشيخ طالب بن علي والشيخ سليمان بن حمير أمير الجبل الاخضر ، متابعه هذا الموضوع وقد تكلم الوفد العماني أمام اللجنة السياسية .

كما لمي السيد احمد الشقيري . مندوب المملكة العربية السعودية : خطابا ضافيا حول القضية شارحا وجهة نظر العرب فقال :

ان الوفود العربية اذ تطالب بادراج هذه القضية في جدول أعمال الامم المتحدة فانها انما تعتبر قضية عمان قضية اعتداء مسلح ارتكبته الماكة المتحدة ضد دولة عمان ، منتهكة بذلك استقلالها السياسي وسيادتها وحرمة اراضيها . لقد كانت تلك هي التهمة الوحيدة ضد بريطانيا العظمى في ذلك الحين غير اننا وقد استمعنا الى حجج المملكة المتحدة في معارضتها لادراج المشكلة في الجمعية العامة فاننا قد توصلنا الى ان المملكة المتحدة قد اقترفت مخالفات اخرى خطيرة كل منها جدية بتوجيه تم سقطة اخرى الى المملكة المتحدة . لقد انكرت المملكة المتحدة مالا تستطيع الاعتراف به واعترفت بما لا تستطيع انكاره ، لقد اعترفت بالغزو المسلح ولكنها انكرت المدوان لقد انكرت الطابع الدولي لامامة عمان ، في حين اكدت وجود ما تسميه بسلطنة مسقط وعمان ، لقد استخدمت المملكة المتحدة الصواريخ ، وقاذفات القنابل واقتنابل المحرقة والمدرعات وقذائف الميدان والبنادق الرشاشة ضد قرى ومدن شيعب عمان الاعزل ، ثم جاءت تزعم انها لم تكن طرفا في النزاع ، لقد ضربت حصارا بحريا وستارا حديديا برياً ، وحجرا تاما على الانباء ، ولكنها وجدت في نفسها الشجاعة لتزعم بان سلطان مسقط هو الطرف الحقيقي في النزاع . لقد قامت بدور انبطل على المسرح ثم جاءت الى الامم المتحدة لتلعب لعبة « الاستغماية » وراء ظهر سلطان عميل من عائلة عميلة تعرفه الشعوب التي تكافح لتحطيم اغلال العبودية الاستعمارية والنفوذ الاحنبي معرفة تامه .

ولهذا أصبحت واجباتنا مزدوجة بالنسبة لهذه القضية ،
فنحن لا نواجه عدوان بريطانيا فحسب بل وتشويهها لحقيقة هذا
العدوان ولهذا يتحتم علينا حين نضع أمامنا حقائق العدوان أن
ندحض ادعاءات بريطانيا لتشويه حقيقة هذا العدوان وأن نحكم
في وقت واحد على انكزلات بريطانيا وعلى اعترافاتها . وبالإضافة
الى هذا فإن الواجب يقضى علينا بأن نذكر الأمم المتحدة بأن المعتدى
في هذه القضية دولة هي عضو دائم في مجلس الأمن ، وهذا يحتم
عليها في الدرجة الأولى ، المحافظة على الأمن والسلام ، لا أن ترتكب
عدوانا على الأمن والسلام وتثير الاضطراب في ربوع العالم .

وانه لما يتفق والمنطق والعدالة ان نقول بأن الدول العربية
لم تكن الدول التي وجهت التهم الى المملكة المتحدة ولا حتى اهل
عمان انفسهم الذين قاموا بعرض القضية على الأمم المتحدة بل
هي المملكة المتحدة نفسها التي وجهت التهمة الى نفسها ، فاذا
كان هناك طرف يجدر أن يواجه اللوم اليه فهذا الطرف هو المملكة
المتحدة نفسها ، لقد ارتكبت المملكة المتحدة عدوانا في المنطقة
وعليه لم يكن هناك مفر لنا من عرض القضية على الأمم المتحدة .
اننا نقف الى جانب شعب عمان لانهم اخواننا وابناء جلدتنا
ولا نستطيع ان نتركهم تحت رحمة صواريخ المملكة المتحدة . انه
لا مدوحة لنا عن ذلك وانه من واجباتنا المقدسة ان ندافع عن
قضية اخواننا هؤلاء وعليه فان العوامل التي دعت الى عرض
القضية على الأمم المتحدة هي سوء تصرف وسوء اعمال المملكة
المتحدة لا حسن تصرفها واعمالها . وعلى المملكة المتحدة أن تستمد
ثلقى الحكم من اكبر هيئة تحكيم للجماعة البشرية .

وانني اذ اعرض هذه القضية . ارى لزاما على ان اشير في
اول الامر الى أن عمان بلد عريق كأي بلد عريق آخر ، وشعبها
قديم كأي شعب آخر ، وعلى الرغم من كون عمان تقع على
الطرف الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية الا انها قد لعبت دورا
طيبا في تاريخ الحضارة العربية ، ان عمان تشكل الارض والدولة
التي يطلق عليها امانة عمان وهي دولة مستقلة ذات سيادة .

واستنادا الى مصادر التاريخ الغربي والرحالة الافرنج

عرفت عمان باسم امانة عمان وهي لفظة مستمدة من كلمة امام ، ومعناها الرئيس صاحب السيادة .

وكدولة ديمقراطية فان الامامة تعتبر نظاما عريقا يرجع في عهده الى القرن الثامن الميلادي وعلى حد تعبير حجة غربية تعتبر الامامة امتدادا للخلافة الاسلامية الاولى . فالامام حسب التقاليد الاسلامية . يعتبر الرئيس المدني والروحي للدولة .

والامامة كنظام يقوم على مبدأ انتخاب الشعب له . وان الامام ما زال ينتخب بنفس الاساليب الذي كان ينتخب به الكهنة في صدر الاسلام . وبمجرد انتخاب الامام يصبح رئيسا للدولة وحاميا للقوانين ولااداره الرئيسية وانفائدا العام . وباختصار فان الامامة تقوم على مبدأ سيادة وتسيير روحها من العقيدة الدينية . ولكي اقدم فكرة عن طريق انتخاب الامام ارجو ان تسمحوا لي بان اقرأ عليكم نص عهد الولاء الذي يقطعه الشعب في هذه المناسبة وقد اقتبسها من بعض كتب الامامة . ان هذه الوثيقة مؤرخة في عام ١٢٨٥ بعد الهجرة . المطابقة لسنة ١٨٦٨ ميلادية . وقد صدرت بمناسبة انتخاب احد الائمة . وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم . اننا نقسم لك يا مولانا على شرط ان تطيع الله ورسوله وان تحل ما أحله الله وتحرم ما حرمه الله اختصركنا اماما لنا وللناس على شرط الا تقطع برأى لك و تنفذ امرا الا بموافقة المأمين ورضاهم . اننا اقمنا لك بالطاعة على شرط ان تقيم شعائر الله وان تقيم حدوده وان تجبي الزكاة وان تقيم الصلاة وتعين المظلومين وابناء السبيل ، وان يكون القوي عندك ضعيفا حتى تأخذ الحق منه وان يسر في طريق الحق حتى ولو كان في ذلك القضاء عليه . وعلى شرط ان تتعهد لنا بكل هذه العهود وللمسلمين جميعا .

بهذه الروح وعلى اساس الميثاق استمرت الامامة في عمان منذ الف ومائتي عام . فمتى واسط القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا ، وجميع المؤرخين ، عربا كانوا أو غير عرب . قد سجلوا تسلسل الامامة على هذه الصورة حتى يومنا هذا . اما اليوم فالامام هو صاحب العظمة ، الامام غالب بن علي . الذي اختاره شعبه عام ١٩٥٤ . ومن الجدير بالملاحظة ان مؤرخا غربيا ممن

يعتبر حجة في هذا الشأن ، والذي كتب قبل قيام الانجليز باعتدائهم على عمان ، قد سجل تسلسل ٨٥ اماما حكموا عمان في الماضي وكان لهم دور كبير في تاريخها .

وعليه فالامامة نظام ديمقراطي في شكله ومضمونه ، او ربما كان اقدم نظام ديمقراطي في العالم بقي الى يومنا هذا ، واني اود ان اؤكد للجمعية الموقرة ، ولوفد المملكة المتحدة ، ان عمان اقدم من كثير من الدول المثلة في هذه المنظمة ، بما فيها مؤسsoها القدامى . واني اعتقد انه ليس مما يخالف العرف ان اقول ان عمان كدولة ذات سيادة اقدم من المملكة المتحدة نفسها ، فعندما انتخب الامام الاول الجلندي بن مسعود من قبل الشعب العماني في اواسط القرن الثامن لم يكن للانجليز كدولة وجود على الاطلاق .

اني آسف لاني اضطرت الى اثبات هذه الحقائق عن امامة عمان وعن امامها صاحب السيادة ، لان التشويه الذي صمدت اليه المملكة المتحدة هو من الجسامة بحيث اضطرت معه الى شرح مفهوم الامامة من الفه الى يائه . ومن جهة اخرى لكي اثبت ان العدوان المسلح من جانب المملكة المتحدة لم يوجه ضد منطقة تابعة لا تتمتع باستقلالها وانما ضد دولة ديمقراطية لها جذور عميقة وتاريخ طويل من الكيان القومي .

واحب ان اوضح على اى حال ، اننى عندما اشير الى امامة عمان كدولة فاني لا استخدم العبارات في معانيها الفضاضة وعندما اقول دولة عمان فاني اعنى بذلك ما اقول بكل ما في الكلمة من معنى ، وكاية دولة اخرى تمتعت عمان في ظل الائمة بكامل سيادتها وكانت تملك كل مقومات هذه السيادة ولم تكن عمان من تلك الدول التابعة الصغيرة التي لم يقدر لها ان تلعب اى دور هام في تاريخ العالم ، ففي عام ٨٠٨ الميلادي كانت عمان في قمة مجدها في ظل امامها النشيط « غسان » كانت وقد كونت لها في ذلك العهد اسطولا بحريا لحماية شواطئها من القرصنة وذلك قبل مدة طويلة من تسلسل الانجليز تحت قناع مكافحة القرصنة الزائف الى المنطقة .

وفي عام ٨٤١ بعد الميلاد ضوعفت قوة عمان البحرية والبرية

وكانت تملك ٣٠٠ سفينة حربية مزودة بالأسلحة . وقد أدى ازدهار عمان الاقتصادي الى زيادة كبيرة في سكانها وأصبحت عاصمتها مدينة « نزوى » وهى العاصمة الحالية وكانت تعرف بجوهرة الاسلام . أما اذا وجد ممثل المملكة المتحدة غرابة في هذا الاسم فاني سأقول له بأن « نزوى » هى نفس العاصمة التى قذفها الانجليز بالقنابل وهدموا حصونها .

ففى عام ٨٥١ عندما هوجمت جزيرة « سقطرة » العمانية وسقطت فى يد الاجانب جهز الامام قوة من ١٠٠ سفينة حربية حررت الجزيرة وطاردت الغزاة .

وفى اواسط القرن السابع عشر هاجم البرتغاليون شواطئ عمان واستمرت الحرب بين الامام يعرب بن بلعرب العربى والبرتغاليين لعدة سنوات حتى عام ١٦٤٩ عندما تمكنت القوات العربية من طرد البرتغاليين ومطاردهم .

وفى عام ١٧١١ فى عهد الامام « سيف سلطان العربى » استطاع الاسطول العماني تطهير المنطقة من كل نفوذ اجنبى . لقد كان اسطول عمان فى ذلك الوقت من القوة وكان مجهزا بالمدافع واجهزة القتال . بحيث استطاع ان يتعقب فلول القوات البرتغالية فى كل اتجاه .

وفى اواسط القرن الثامن عشر كانت امامة عمان على حد وصف حجة اجنبية موثوق بها اقوى دولة عربية تسيطر على جزء من افريقيا الشرقية « الذى هو زنجبار » وعلى اجزاء فارس وساحل بلوشستان .

وقد واجهت عمان . بمجرد ان قامت بتدعيم استقلالها وتطهير بلادها من الغزو البرتغالى خطرا خارجيا جديدا ظهر انه اشد خطرا واقوى . وكان هذا الخطر هو الاستعمار البريطانى الذى كان فى اوج قوته وذرورة جسعه وجبروته ان العمانيين لم يقتربوا ذنبا بجهلهم يستحقون غزو البريطانيين لبلادهم ، اذا صح تبرير العدوان او كان لدى الغزاة اى مبرر لقيام بعدوانهم . ان كل ذنب عمان هو انها تقع وسطا بين الشرق والغرب . اما بالنسبة للانجليز فان كل ذنب عمان هو كونها دولة ذات قوة

نامية ، الامر الذي يتمثل في اسطولها البحري وفي طول شواطئها التي تمتد نحو ٣٢٠٠ ميل ، وفي موقعها الاستراتيجي وسيطرتها على خطوط الملاحة الى الهند والشرق الأوسط ، واخيرا في تجارتها المزدهرة . كل هذه العوامل وضعت عمان وجها لوجه امام الاستعمار البريطاني كما أن حرب السنوات السبع التي اشتملت بين بريطانيا وفرنسا ما بين سنة ١٧٥٦ وسنة ١٧٦٣ قد كشفت عن أهمية الخليج العربي كاقصر طريق واسرعه بين اوربا والهند وقد ارغمت معاهدة السلم التي وقعت في باريس في نهاية تلك الحرب - ارغمت فرنسا على أن تتخلص من جميع ممتلكاتها في القارة الهندية فمنحت بريطانيا الحرة الثامنة بها كما مكنت بريطانيا من أن تسرق حرية شعوب شرقي الجزيرة العربية .

ولسكى اختصار الموضوع . مع العلم ان تاريخ الاستعمار طويل لا يحتمل الاختصار ومؤلّم وقاس ايضا . فان الحكومة البريطانية ظلت لعدة سنوات تقوم بسلسلة من الاعتداءات على عمان وعلى شعب عمان الباسل . وكان الغرض هو اخضاع عمان لنفوذها اذا تعذر ادماجها في نطاق الامبراطورية البريطانية ، وكما هي العادة كانت هذه الاعتداءات تتم تحت قناع زائف من مكافحة القرصنة والسرقة في المنطقة . غير ان هذه الفترة الدامية قد اثبتت ان سجل بريطانيا شرقي الجزيرة العربية كان يمثل اللصوصية على الأرض والقرصنة في البحر .

وبدون أن أترسل في التفصيل المخيف الرهيب فان النتيجة هي ايضا رهيبه ومخيفه فمن طريق القسوة المسلحة والمكر والدسائس ، وعن طريق الرشوة . بل وعن طريق سلسلة من العمليات العسكرية . تمكنت بريطانيا في آخر الامر من تحقيق اطماعها الاستعمارية . واحدا بعد الآخر ، في مرحلة بعد أخرى ، ففي اول الامر عزلت بريطانيا منطقة زنجبار عن عمان ، ثم فصلت مسقط عن عمان ، ثم فصلت الساحل الشمالي لتجعل منه سبع محميات عربية تعرف بالامارات المتصالحة ورايها هاجمت عمان .

ثم خامسا واخيرا جاء الانجليز ليربعوا على مقعد الامم المتحدة ليزعموا بانهم ليسوا طرفا في النزاع وانهم لم يفعلوا شيئا

أبداً وإن المسألة لا تخصهم وإنما يخص من يسمونه بصاحب
السمو سلطان مسقط وعمان .

وهكذا قسمت بريطانيا عمان ومزقتها أربا أربا . ولم يبق
هذا التقسيم على أي عامل ديني أو لغوي أو عنصري أو يتصل
بأمانى شعب المنطقة لأن عمان من السهل إلى الجبل . ومن الساحل
إلى الصحراء أرض واحدة ، وواحدة فقط . وشعبها واحد . .
يتكلم لغة واحدة . وبدين بدين واحد ويربطه تاريخ مشترك وأمانى
مشتركة . . وإن العامل الوحيد الذي أدى إلى هذا التقسيم
للشعب الواحد والبلد الواحد هو الاستعمار البريطاني . والاستعمار
البريطاني وحده .

هكذا كان الوطن العماني حتى عام ١٩٥٤ . سلطنة مسقط
والمشيخات المتصالحة التي تخضع للنفوذ البريطاني المباشر .
وأمانة عمان كدولة مستقلة تماماً وذات سيادة تحت سلطة إمامها
غالب بن . لقد احتاجت بريطانيا إلى قرنين من الزمن لتحقيق
هذه الأهداف . لقد كان تاريخاً طويلاً من الحروب والدسائس
والمناورات السياسية وكل القوى الدولية التي تملكها بريطانيا .
غير أن كل هذه الأوضاع لم تكن لتشبع مطامع بريطانيا . وحتى
ذلك الوقت اكتفى الإنجليز بالتفتيت السياسي والتقسيم الإقليمي
لعمان . لقد كانت المشيخات خاضعة لنفوذهم على أساس من
الاتفاقات الخيالية والمضحكة ، وسلطنة مسقط خيعة تحكمها
عائلة ترعرعت في ظل أسوأ التقاليد الاستعمارية البريطانية . غير
أن اكتشاف البترول وما في تربة عمان من بروات والثروات الذي
يمكن أن تساهم به هذه البلاد وقت السلم وفي أوقات الحرب . .
كل هذه الأشياء حركت الإنجليز من جديد ، فإن لعابهم قد سال
لبترول الشرق الأوسط ففروا أن يخضعوا عمان بأى ثمن . غير
أن المعضلة التي واجهوها هي : بأية طريقة يخضعونها لنفوذهم
وشهواتهم ؟

فمن تجربة الاستعمار البريطاني كانت عمان بعيدة المنال
بالنسبة للإنجليز . وفي الحق أن عمان كانت بعيدة المنال بالنسبة
لكل دولة أجنبية طامعة . لقد استعصت عمان على البريطانيين
وذلك لأنها كانت حريصة على استقلالها متحمسة للتمسك بكيانها

ففي عام ١٩١٩ كتب " الميجور هاورث " القنصل البريطاني في مسقط ، الى نائب امام عمان الخطاب التالي :

" انني أرغب في الاجتماع بكم ، لتباحث فيما يجب عمله لتحسين العلاقات لان المباحثات هي الوسيلة الوحيدة في مثل هذه الاحوال لتسوية النزاع . ان لدينا خمسة آلاف جندي مدربين على الحروب وممكّنين الآن في العراق . لقد أنجزوا عملياتهم الحربية ولا عمل لهم الآن . وان بضعة آلاف منهم تكفي لاحتلال عمان كلها ، وانتم تعرفون كذلك بأننا سادة البحار ، فاذا كنتم تريدون غدوانا فاننا سوف نمنع ورود الارز والحبوب والاقمشة الى عمان كما سنمنعكم من بيع منتجاتكم لان جميع طرق التجارة هي في أيدينا . ولهذا اطلب منكم ان توضحوا ذلك للامام . ان الامور لا يمكن ان تستمر على هذه الحالة ، مما يحتم ان نجتمع ونتخاطب في الامر .

غير ان الامام كان مصمما على الا يتعامل مع الاجانب - لا لاسباب ناتجة عن كرهه لهم او حقدده عليهم - وانما لان التعامل مع الاجانب في تلك الايام كان يؤدي الى سيطرة الاجانب ، وقد اثبت تاريخ الاستعمار في افريقيا وآسيا ان مخاوف شعب عمان كانت تقوم على اسباب حقيقية . فان كثيرا من زملائنا الموقرين الذين يجلسون هنا يعلمون حق العام . بالاستناد الى تاريخ شعوبهم - ان اعلام الاستعمار لم يفرسها غير المستكشفين والتجار والاطباء والبشرين وكلهم اناس منزهون وتقيا ومسالمون . وانه لهذه الاسباب اختار العمانيون العزلة على الرغم مما فيها من عيوب وذلك لكي يتقوا اخطار الوقوع تحت السيطرة الأجنبية .

اما من الناحية الاخرى فان الامامة سواء من حيث المبدأ او التطبيق ، فانها ضد اية سيطرة أجنبية ، لقد كانت الامامة مستقلة لمدة ١٢٠٠ سنة . انها تقوم على ارادة افراد الشعب الذين لايربطهم بالامام الا الولاء الاختياري ، ودور الامام هو تحقيق مبادئ الحق والعدالة بين افراد شعبه وضمان حماية الشعب والدفاع عنه ضد أي خطر خارجي ، ولو أدى ذلك الى التضحية بالمال والارواح .

وعليه فمنذ البداية عرف المستعمرون البريطانيون انهم

لا يستطيعون التعامل مع عمان ، كما نبين لهم أن ليس معه أمل
يرجى من ناحية الامام ، صحيح انهم عقدوا اتفاقا مع سلطان
مسقط على امتيازات البترول ، أو بعبارة أدق على تسليم البترول
لهم ، الا أن هذا البترول يقع في أرض تخص سيادة الامام .

لهذا ناز الامام على البريطانيين وكان الحق معه . وفي خلال
الفرس الماصيين فتت الانجليز الوطن العماني ، وكان الرجل الوحيد
مهم الانجليز هو تركيز انتقل على سلطان مسقط . الذي يعرف في
مصطلح الاستعمارية الانجليزية بصاحب السمو السيد سعيد بن
ببور . وهكذا ففي عام ١٩٥٣ أبرم السلطان اتفاقا مع شركة
بريطانية للبترول ، أو بعبارة أدق ، ان شركة البترول البريطانية
هي التي عقدت الاتفاق مع السلطان .

وبدأت الشركة تعد جيشا تعهد عي بشموله . فكان هذا
الجنس من الناحية الاسمية تابعا للسلطان ولكنه من الناحية
الفعلية يخضع للقيادة البريطانية . وفي عام ١٩٥٤ تحرك هذا
الجنس الى شرقى منطقة مسقط لتلقى التدريبات والعتاد .

وقد عسكر هذا الجيش بالعرب من ميدان العميديات في
عمان ، وكانت خطته هي ان يشن حربا من أجل البترول ، وفي
شهر ديسمبر من عام ١٩٥٥ شن البريطانيون عدوانهم المسلح وهو
المرحلة الاخيرة من تاريخ عدوان البريطانيين على عمان . وفي عام
١٩٥٧ اتخذ العدوان البريطاني صورة العدوان السامع . مما أدى
الى عرض الموضوع على مجلس الامن . ومنذ ذلك التاريخ حتى الان
سنطعن ان نقول ان الشعب العماني لم يلق السلاح . زح حركة
المقاومة والندفاع عن الوطن العماني لا تزال قائمة حتى هذا اليوم ،
وعكدا قدر سلطان مسقط أن يكون مخلب القسط في القطن
انجليزي على البترول وهو عطش لن ترويه كل حفول البترول في
العالم . وكأسياده الانجليز حاول السلطان أن يمسح في أول
الأمر على الحملة العدوانية على عمان ، حتى انه سماها رحلة أو
مملكة عمان . ففي خطاب وجهه الى المؤتمر « جيمس موريس » أحد
المؤسسين الانجليز الذي رافق الحملة ، كتب المصطفى في رحلته
تذكارية ، ما يلي :

بعد التحية - كنت على وشك أن أكتب اليك عندما وصلني خطابك . ويسرني أن أخبرك بأنني أسمع لك بهرافقتي في رحلتي الى عمان . وأن اهتمامك بكتابة بحث عن الرحلة يستحق التقدير ، وأرجو لك رحلة ممتعة ومريحة . أرجو أن تكون مستعدا للمسهر يوم الاثنين الموافق ١٩ من ديسمبر في الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥ هذا هو فهم سيده ان لم يكن صوت سيده .

اني لا أحتاج الى اثبات صحة هذا الخطاب الا اذا حاول مددوب المملكة المتحدة أن ينكر توقيع السلطان . وعندئذ فقط . سأقوم بإزاحة الستار عن الحقيقة وتقديم البراهين . وعلى أية حال فإن رحلة السلطان لم تكن ممتعة ولا مريحة بالنسبة لشعب عمان على الأقل . لقد كانت رحلة للهدم والتدمير الشامل والقتل الجماعي وتحطيم كل شيء بلا تمييز .

وحتى المستر موريس ، وهو صحفى حر التفكير ، لم يستطع أن يخفى اللعبة الخطرة التي تلعبها بريطانيا في عمان .

ففي كتابه يقول :

وهكذا قرر كل من السلطان والحكومة البريطانية وشركة النفط ذات يوم بأن الوقت قد حان لحسم الموضوع نهائيا ، وهكذا أعد المسرح . ففي جو من التكتّم الشديد هيئ الجو للسلطان ليفرض سلطانه ، عن طريق القوة ، على المنطقة الجبلية الداخلية من عمان ، وقد درست استراتيجيّة السلطان التي رسمها له البريطانيون درساً وافياً . فقد قامت طائرات سلاح الطيران البريطاني برحلات استكشافية فوق العاصمة « نزوى » بينما تجمعت القوة العسكرية بقيادة الضباط البريطانيين بالقرب من المناطق الجبلية من عمان . وصدرت الأوامر الى القوات الأخرى بأن تكون على أهبة الاستعداد .

وحيثما تم اعداد هذه الخطة اصدر وزير خارجية السلطان بلاغا اعلن فيه بدء الحرب ضد عمان في حين انطلقت ابواق الدعاية البريطانية تصف الحملة بأنها مسألة داخلية بحتة ، ونزلت الجيوش بقودها ضباط بريطانيون وتحت اعلام بريطانية ، ولكنها كانت

تتنكر تحت اسم السلطان ، وفي ديسمبر ١٩٥٥ احتل البريطانيون العاصمة العمانية في حين انسحب الامام الى المعقل الخلفية حيث يستطيع مواصلة القتال ضد البريطانيين ، وليس مما يضير عمان ان تتمكن القوات البريطانية الغازية من التوغل فيها لتفوقها في معداتها الحربية ، غير ان العار هو في صف أولئك الذين جعلوا من العدوان على الشعوب الصغيرة حرفة لهم وهواية ، ان العمانيين لم يلقوا سلاحهم بل أنهم قد أعلنوها صريحة باهم مصممون على القتل من أجل حريتهم حتى النفس الأخير . وبانهم لن يرفعوا الراية البيضاء مهما يكلفهم ذلك من تضحيات .

وقد بادر الانجليز الى دعم عملياتهم العسكرية في شهر يوليو ١٩٥٧ ، فانطلقت صواريخهم تنال على قرى عمان العزلاء كمرحلة جديدة في الحرب من أجل البترول .

وعلى الرغم من الرقابة المشددة التي فرضتها القوات الانجليزية على عمان فان أبناء العدوان البريطاني الغاشم قد برهنت للعالم على انه لم يكن مجرد رحله لسلطان عبر مملكته أو نزعه ترفيحية للمراسلين البريطانيين . وفي ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ كتبت التايمز اللندنية تقول : ان القوات البريطانية قد اشتبكت مع ١٥٠ من رجال القبائل العمانية ، وفي ٢٢ من يوليو قامت الطائرات البريطانية بغارات جوية على ضواحي العاصمة العمانية ، وفي أغسطس قامت الطائرات البريطانية النفاثة بالاغارة على أجزاء أخرى من عمان في حين نقلت القوات البرية البريطانية بسرعة لسحق كفاح الشعب العماني لاسترداد حريته واستقلاله من القاصبين ، أما صحيفة نيويورك تايمز الامريكية فقد كتبت تقول : ان فصيلة من فصائل القوات الجنوبية العسكرية في الملايو قد أمرت بالاتجاه الى مسقط . وقد وصلت أولى الفصيلتين الى مسقط في نوفمبر سنة ١٩٥٨ والثانية في يناير سنة ١٩٥٩ . وفي ٢١ من يوليو ١٩٥٨ كتبت « النيويورك تايمز » تقول ان القوات البريطانية في الخليج العربي قد أخذت في تعزيزها ، وان الفيلق البريطاني الرابع والعشرين قد اتخذ له قواعد في البحرين بعد أن نقل من كينيا ، هذا بينما قامت بريطانيا بفرض حصار على جميع منافذ عمان الداخلية ، وضربت الحقول وقنوات المياه ضربا شديدا من الجو .

إن هذه التحركات العسكرية والعمليات التي رافقتها ليست مجرد بلاغات صحفية عربية أو غير عربية ، بل إن الحكومة البريطانية قد اعترفت بنفسها بكل ما في هذا الاعتراف من رذيلة ، وفي ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ صرح المستر « سلوين لويدي » الذي كان وزيرا للخارجية البريطانية . في ذلك الوقت ، في البرلمان ، بأنه قد صدرت الأوامر للطائرات البريطانية النفثة بالقاذورات على تجمعات القبائل النائرة في عمان الوسطى . وأنا لا أعتقد أن المندوب البريطاني الموقر يستطيع إنكار هذا البيان ، لأنه موجود في سجلات البرلمان البريطاني ، كما أنني لا أعتقد بأن لدى وفد المملكة المتحدة أي توضيح يدلي به حول هذا الاعتراف الرسمي .

إنه بيان صريح يحمل طابع الاستنكار الذاتي . أما الطائرات النفثة البريطانية فهي على أساس هذا الاعتراف ، قد اتخذت كستار للعدوان المسلح ، وكقوة هجومية لنشر الدمار في ربوع القطر العماني ، ولا يوجد هناك تفسير آخر ولا يمكن أن يكون بل في الحقيقة والواقع أنه في الوقت الذي كان فيه السيد « ستون لويدي » يدلي ببيانه المذكور في البرلمان وجه الإنجليز إلى النوار العمانيين ، كما أشارت إلى ذلك صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية ، اندارا باخلاء منطقة مسقط العربية وبالإسحاح من المناطق التي احتلوها داخل عمان ، وقد كانت مدة هذا الإنذار ٢٤ ساعة ، ولكن أبى العمانيون أن ينسحبوا من بلادهم ويتركوها : أنها وطنهم ودارهم . أنهم لم يحتلوا أية مناطق من عمان . وأن هذه المناطق هي قراهم ومدنهم التي عاشوا فيها منذ القدم . أنها بلادهم . أي ، المفتصبون الحقيقيون فهم البريطانيون الذين اغتصبوا عمان بقوة الحديد والنار والدمار .

والأفلم الطائرات النفثة وصمد من تستخدم ؟ إن عمان منذ مفتوح وأعزل لولا شجاعة أهله وتصميمهم على العيش في حرية أنهم لا يملكون غير أسلحة بدائية ولا يعتمدون إلا على شجاعتهم وبطولتهم لمقاومة من حاول اغتصاب سيادتهم . فلم إذن تستخدم الطائرات النفثة ضد شعب مسالم لا يملك أي شيء من وسائل الدفاع الحديثة ؟ وفي ٢٥ من يوليو كتبت صحيفة « النيويورك تايمز » الأمريكية يقول إن انقلاب النفثة البريطانية قد دكت بصواريخها

حصنا من الطين وذلك في أول عملية جوية ضد النورث في البحر العربي الصغير بمسقط وعمان . حقا يا زملائي أعضاء الوفد ان الحصن في تلك البلاد مبنى من الطين ، وذلك طبقا للمعادة المسماة هناك . وان الانجليز يعرفون ذلك تماما . ان الحصن ليس هو حط ماجنو الذي عجز الانجليز أن يدافعوا عنه . أو خط سيجريد الذي عجز الانجليز من اختراعه ، فلم اذن المظارب النعانة ؟ انه لم تنطلق لتلك حصن عمان بل لتلك الارادة الحديدية لشعب عمان ولتسحق مقاومتهم الباسلة ولتخضعهم لسلطانهم الفاشم ولكن لتعلم المماكة المتحدة أن العمانيين الذين حفظوا على استقلالهم الفاء ومائتي عام مستعدون لمقاتلة البريطانيين الفاء ومائتي عام اخرى من أجل استرداد حريتهم واستقلالهم .

صحيح ان الغارات الجوية قد أحدثت اضرارا شديدا باحصن المبنى بالطين ، كما صرح باطق باسم سلاح الطيران البريطاني . وان الغارات الاحدى عشرة التي شنت على الحصن كانت ناجحة . وأن جميع الصواريخ التي ألقيت قد أصابت أهدافها . وأن الغارات الاخرى حققت نفس الغرض ، كل هذا صحيح . غير أن ما هو أصح من كل هذا أنه مهما ألقى البريطانيون من القنابل والصواريخ . ومهما قاموا به من الغارات ضد شعب عمان فإن تصميم العمانيين العنيد على التحرر والاستقلال تصميم لن يهرى بدا .

لقد شنت حروب استعمارية في كثير من أرجاء العالم ، غير ان الحرية قد انتصرت دائما وخرجت الخربة من هذه المعارك مكلفة بأكاليل الغار . وان انحلال الامبراطورية البريطانية وتفنتها لهو أكبر شاهد على ذلك .

ان بريطانيا لم تال جهدا ، ولم يعدم في تاريخها الاستعماري سلاحا أو معسكرات اعتقال أو منافي عبر المنطعة الاستوائية . غير ر كل هذه الاستعدادات باء بالفشل . ولقد انتشرت الشعوب على المستعمرين وحقق حرياتهما وها هي ذى الآن شاركننا في احلال معاعدها داخل هذه المنظمة وهي منحدرة تجرورا كاملا . هذا هو المستقبل الباهر الذي ننظر عمان دولة مستقلة وعضوا ذا سيادة في هذه المنظمة .

وأحب أن أوجه نظر اللجنة بأن الغارات الجوية التي أشرف

اليها آنفا ، لم تكن مجرد مظاهرة عسكرية كما يحاو لبعض الدوائر البريطانية أن تدعى ، بل هي عمليات حربية واسعة النطاق ، وهذه هي صحيفة « التايمز » اللندنية المعروفة بصحة مصادرها تصف الفارة الجوية التي شنت على عمان يوم ٢٦ من يوليو :
بما يأتي :

كان حصن «نزوى» العظيم الذى يقع فى قلب المنطقة الجبلية من عمان هدفا لقنابل وصواريخ النفايات البريطانية ، وتشير التقارير التى تم الحصول عليها من الطيارين الاربعة الذين اشتركوا فى الفارة ، عن نجاح هذه العمليات بجاحا تاما ، فقد صرح احد هؤلاء الطيارين أن جميع القنابل التى ألقيت قد أصابت الهدف ولم تخطئه أبدا . وهذا يعنى بالحرف الواحد أن عدد القنابل التى استقرت بين جدران هذا الحصن لا يقل عن ثمان وأربعين قنبلة و ٧٠٠٠ طلقة مدفع .

سيدى الرئيس : ان الصحيفة التى سرت هذا الخبر لم تكن « البرافدا » أو « الازفستيا » . ان هذا البيان قد جاء من « التايمز » اللندنية بالذات من قلب لندن .

ومما هو جدير بالذكر ان الفارة التى سبقت على عمان يوم ٢٦ من يوليو ١٩٥٧ قد اسخدم البريطانيون فيها الصواريخ ذات الانفجار العالى ، فقد وصفت صحيفة « نيويورك تايمز » الامريكية هذه الفارة بأنها الفارة الثانية التى يشنها فى يوم واحد سلاح الطيران البريطانى ، وهى نشبت أن النوار فى عمان مازالوا يشكلون تهديدا قويا .

غير أن العدوان البريطانى لم يقتصر على الفارات الجوية فهد اضطرت بريطانيا لاستخدام القوات البرية لسحق مقاومة الشعب العماني .

على ان الشعب العماني تحت قيادة زعيمه الامام كان على استعداد ، ولا يزال ، لبذل أية تضحية للدفاع عن الوطن وعن حريته واستقلاله . ثم ان جيش السلطان يفتقر الى الروح المعنوية لانه جيش مؤلف من المرتزقة الذين لا يشعرون بأى حافز معنوى على القتال . ولكى يحقق البريطانيون اغراضهم فى عمان فقد اضطروا للقيام بعمليات عسكرية كبيرة . وتأييدا لهذه الحقيقة

خرجت جريدة « الديلي تلجراف » البريطانية في عددها الصادر في يوم ٢٣ من يوليو بالبيان التالي : ان قوات السلطان اضعف من أن تصمد في معركة برية ، بينما لن يكون للفوات البرية البريطانية أي تأثير في مجرى الحرب في منطقة جبلية كعمان الا اذا قام البريطانيون بعمليات حربية كبيرة ، ولا بد لبريطانيا من أن تثبت هيبتها وتعلن تصميمها على المحافظة على الكرامة البريطانية) .

وعلى أساس هذا التعليل العدواني . كما أوصح المصادر البريطانية نفسها ، اندفع البريطانيون بكل قواهم وامكانياتهم العسكرية في حملتهم الفاشمة على دولة عمان وفي ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٧ عرف العالم عن طريق صحيفة « النيويورك تايمز » الامريكية ان القوات البرية البريطانية قد أخذت تتقدم داخل سلطنة مسقط وعمان لحماية السلطان من الامام ، وان السيارات المصفحة قد أخذت تنقل الآن بالطائرات من عدن الى ميدان العمليات الحربية رأساً . وقد ظل البريطانيون حتى الآن مترددين في الاعتراف بإمكان استخدام القوات البريطانية ضد قوات الامام ، ولهذا عبا البريطانيون كل قواتهم البرية والجوية والبحرية من أجل كسب معركة البترول ، وان المعركة الرهيبة لا تزال مستمرة ، كما أن كفاح عمان الذي تؤيده الشعوب المحبة للحرية لا يزال مستمرا وسوف يستمر حتى يجلو عن الوطن العماني آخر جندي انجليزى . ليس فقط من عمان اليوم ، بل من عمان العظمى بكل حدودها الطبيعية ومن جبالها حتى شواطئها .

هذه هي قضية عمان امامكم بكل نقاتها وبساطتها . تلك البساطة المستمدة من حقائق التاريخ ، والتي تقوم على مبادئ القانون الدولى وعلى أساس من اعتراف بريطانيا نفسها .

ان قضية عمان باختصار ، وكما عرضت على اللجنة الموقرة ، قضية تحرر شأنها في ذلك شأن عدد كبير من القضايا التي واجهتها الامم المتحدة منذ قيامها ، ان كل ما نحتاج اليه هذه القضية هو أن تعمل هذه المنظمة على تحقيق استقلال شعب عمان وحرية بزعامه امامه صاحب السيادة .

اما الجانب البريطاني فقد يكون لديه الكثير مما يقوله ، ولكن

كى عدا الكثير يتنافى نماغيا صارحا مع ميثاق الأمم المتحدة . ومع
 أبسط مبادئ القانون الدولى . ولعلكم يعجبون الى أى حد من الخيال
 ذهب السادة المتحدة فى سبيل جديدها بحق عمان وقضية عمان .
 لقد أدت المملكة المتحدة بحجة تعتبر غايه فى الخيال والسخريه
 واللاواقعيه ، ويبدو أن البترول يقضى على بعض أكبر اناس تعقلا .
 فقد ادعت المملكة المتحدة بأنه لا يوجد شيء اسمه دولة عمان المستقلة
 ذات السيادة ، وإن امامة عمان ان هى إلا جزء ومقاطعة من ممتلكات
 من يسمى بسلطان مسقط وعمان ، وليس بمة شيء أكثر سخما
 وبعدا عن الحقيقة عن هذا الادعاء ، وحتى أبسط مبادئ الجغرافيا ،
 اذا جاز أن نقنع بريطانيا بأبسط مبادئ الجغرافيا ، التى تثبت
 بما لا يدع مجالا للشك ان عمان ليست مدولا لبلدة أو مقاطعة بل
 هى اسم لوطن بأسره وهو الاسم الذى اشتق منه خليج عمان ،
 ان الجغرافيين الانجليز لم يتحدثوا عن شيء اسمه خليج مسقط بل
 تحدثوا عن خليج عمان ، وأن لفظة مسقط التى استخدمها السلطان
 العميل هى اسم يطلق على مرفأ فى خليج عمان ، ان مسقط ليس
 اسما لبلد أو مقاطعة ، بل هو اسم يطلق على مرفأ عمان الرئيسى .
 وهذا كل ما فى الامر . وانه لما يحز فى نفوسنا ان تجاهل
 الانجليز - وقد كانوا أول المكتشفين والملاحين والجغرافيين - أبسط
 حقائق الجغرافيا .

ان الانجليز هم الذين جرونا فى متافسة المسائل الجغرافيه ،
 وعندما يحاولون أن ينكروا الحقائق فلا بد لنا من وضع الأمور فى
 نصابها ، وتصحيحها .

وفى خلال الندوات التى حرت فى مجلس الأمن فى شباط
 أغسطس سنة ١٩٥٧ . أشارت المملكة المتحدة الى ما اسمته دولة
 مسقط وعمان العربية العربية آمورده . ومنذ ذلك الوقت حتى الآن
 لم استطع ان أكتشف دولة عربية بهذا الاسم . وقد انفق مع المملكة
 المتحدة فى هذا التعبير الا فيما يتعلق بجزء واحد منه ، فإن اضافته
 كلمة مسقط يعتبر تشويها متعمدا وصريحا ، هناك دولة عمان
 العربية العربية الموقرة ، هذه هى الحقيقة العربية ، أما التعبير
 الذى أطلقته المملكة المتحدة فهو صناعة بريطانية ولا يعيش الا فى
 مخيلة البريطانيين ، لقد أشعار المندوب البريطانى فى اللجنة فى

معرض حديثه عن التذكوى التي تقدمنا بها ضد حكومته . بأن دولة عمان دولة خيالية لا وجود لها على الاطلاق ، فهل يمكن أن ندخل دولة الى اعدم لانتصع بالوجود الا ما يسميه الانجليز بدولة مسقط وعمان . أما اذا رأى الانجليز أن فى الأمر أسطورة فانهم هم المسموثون عن عدم هذه الاسطورة بأشجع صور التهم .

وحلال القرنين الماضيين استطاع الانجليز فرض أسرة حاكمة . هي أسرة السلطان الحالي ، لنحكم مسقط وبعض الشطوط المحاذرة لها وهذه هي التي يسميها الانجليز دولة مسقط وعمان العربية العريقة الموقرة . بينما هي فى الواقع ليست عربية ولا عربية ولا موقرة . فالميل لا يكون عربيا ولا موقرا ، أما اذا شئت الممكة المتحدة أن تعرف من هي دولة عمان العربية العريقة الموقرة فاسا نقول لها ان هذه الدولة هي امامة عمان التي هاجمها البريطانيون واقتصوا امامها وزعيمها عن وطن أحداه وآبائه . هذه هي الدولة العربية وهذا هو الرئيس الحقيقي لدولة عمان .

ابى لا اقصد من التأكيد على سيادة عمان تكرار القول . غير أن ممثل المملكة المتحدة الموقر ذكر فى سياق بيانه . أمام مجلس الأمن . أن دولة عمان دولة خرافية كما وصف المشكلة أمام الجمعية العامة بأنها مشكلة خرافية ، غير انه ليس هناك خرافة فيما يتعلق بالكيان الدولى لعمان . بل ان اقوال الممثل البريطانى عن الخرافة بل وخرافة الخرافات .

حينما أحاول التأكيد على الكيان الدولى لافامة عمان فانى لن أشير الى غير معاهدة « السيب » لسنة ١٩٢٠ بيد ان امامة عمان وحققها فى الاستقلال والسيادة لا ينبع من هذه المعاهدة . فهو كيان عميق الجذور فى الوجود التاريخى لعمان . غير أن معاهدة السيب تتضمن ردا مفجعا للمملكة المتحدة اذا ما اعتبر المنطق وبدنيته الاشياء كافية للرد على هذا الهراء .

وأقول هذا الهراء ، دون أن أقدم أى اعتذار عن هذا القول . ذلك أن البريطانيين كان لهم دور فى هذه المعاهدة ، وهي معاهدة قد تم الوصول اليها بين مسقط وعمان بوساطة السير « ونيك » . قسطن ومعمد بريطانيا العظمى فى مسقط ، وهذه الحفلة واردة

فى هامش المعاهدة . فاذا كان على المملكة المتحدة أن تتقيد بقانون الأدلة المعمول به فى محاكم بريطانيا العظمى فطبقاً لهذا المبدأ لا تستطيع بريطانيا أن تتملص من حقيقة كانت هى طرفاً فيها ، وتبعاً لذلك لا يجوز لها أن تنصل من نتيجة تصرفها . أن بريطانيا مسئولة عن احترام هذا القانون والامتثال له .

لقد ذهبت المملكة المتحدة الى حد انكار الصفة الالزامية لهذه المعاهدة .

فلقد أدلى ممثل المملكة المتحدة أمام مجلس الأمن ، « بان معاهدة « السيب » لم تكن بأى حال من الأحوال اتفاقية دولية بين دولتين : مسقط من ناحية ، وعمان من ناحية أخرى . لقد كانت المعاهدة المذكورة من ذلك النوع المألوف فى هذه المنطقة بين الحاكم وبعض قبائله . . وقد تقدمت المملكة المتحدة بنفس الادعاء السخيف فى الجمعية العامة حتى زعمت أن المعاهدة قد سميت خطاباً بمعاهدة .

لقد قلت الادعاء السخيف لأنى بذلت جهداً عسيراً فى البحث عن تعبير آخر يتناسب مع ادعاء المملكة المتحدة ولكن دون جدوى .

والحقيقة التاريخية التى لا مراء فيها هى أن معاهدة «السيب» سنة ١٩٢٠ هى معاهدة سلام أبرمها لا تسوية نزاع بين سلطان ورعاياه ، بل لانتهاء حالة حرب كانت قائمة بين امام عمان من جانب وسلطان مسقط من جانب آخر . ان البريطانيين لا يستطيعون نكران هذه الحقيقة لأنهم كانوا يساعدون السلطان عندما كانت قوات الامام تزحف نحو مسقط لانقاذها من حكم اسرة لم تجلب لعمان غير العزلة والذل والنفوذ الاجنبى . وانه بسبب تأييد البريطانيين لسلطان مسقط ومساعدتهم له امكنه انقاذ حكمه من الهزيمة ، وعلى هذا الاساس وقعت معاهدة « السيب » وعلى بعد أميال قليلة من مسقط .

ان هذا ليس مكان التحليل القانونى لنصوص المعاهدة ، وانما لكى نرد على مزاعم المملكة المتحدة يكفى أن نبين أن المعاهدة تتناول طرفين - الامامة والسلطنة - وتتحدث عن السلم بين الجانبين . وهى تنص على أربعة شروط بالنسبة للامامة وأربعة بالنسبة للسلطنة . وهذه الشروط تتناول العلاقات التجارية

وسلطة المحاكم والهاربين من القانون غير ان النص الاساسى الذى تعهد به الطرفان والزمنا نفسيهما به هو الخاص بعدم الاعتداء وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لبعضهما البعض .

فاذا كانت هذه الوثيقة ليست معاهدة وماذا تكون اذن ؟ واذا كانت هذه الوثيقة قد سميت خطأ معاهدة فهل تفضل المملكة المتحدة فتقول لنا تحت أى تعريف نفع هذه المعاهدة بالنسبة للقوانين الدولية ؟ ان الشؤون التى تناولتها المعاهدة هى ذات الشؤون التى اعتادت الدول المتحضرة ان تنص عليها فى المعاهدات التى تعقدها فيما بينها .

فعبارتنا التعهد بعدم الاعتداء وعدم التدخل عما من النماذج السائدة فى عصرنا الحاضر فيما يختص بالمعاهدات الدولية ، والقواعد والخصائص القانونية وبطبيعة الحال ليست هذه المعاهدة هى المنبع الذى تنبثق منه سيادة الدولة العمالية . ولكن المعاهدة وثيقة قاطعة لدحض انكار الانجليز للكيان الدولى لامامة عمان . ولولا البترول فى عمان لعرفت المملكة المتحدة التاريخ والقانون معرفة أفضل .

وعلى أية حال لا يجب ان نسى المملكة المتحدة انها قد اعترف بالمعاهدة عن طريق تطبيقها ، فقد طالبت المملكة المتحدة بالتقيد بنصوص هذه المعاهدة وذلك فى مذكرة تاريخها ٨ من مارس ١٩٤٢ بتوقيع الماجور « ر . ر . ي . » الفنصل البريطانى فى مسقط وموجهة الى نائب الامام وتنص على ما يلى

« ان حكومة صاحب الجلالة السلطان قد وجه نظرها الى احداث وقعت فى صور . . وانى اكتب لاجبر سيادتكم بأن هذا الحادث هو اعتداء من جانب عمان على حدود دولة مسقط ونقض لبنود المعاهدة » .

واذا ما اخذنا هذه المذكرة البريطانية بعين الاعتبار وما سير اليه حرفياً الى أن حدود دولة مسقط تنسج فى مدينة ملاصقة للساحل ، وما تشير اليه أيضاً من بشرد والتزامات المعاهدة ، فكيف يمكن للمملكة المتحدة أن تنكر المعاهدة وما هو أشد وأنكر من هذا أن تتحدث عن دولة مسقط وعمان العربية العربية الموقرة .

وأما كان الأمر فنكي ندحض الادعاءات البريطانية فليس
لدينا حجة الفصل من الكاتب البريطاني « أكثر » فبعد أن قام
بدراسة خاصة للمعاهدة - قال الكاتب المذكور :

« ان هذه المعاهدة اعتراف باستقلال الامامة » - وان الكاتب
« أكثر » ليس رجلا عاديا وهو ليس شيوعيا أو معاديا للانجليز .
بل يجب أن نذكر الانجليز بأن هذا الكاتب هو الذي قاد قوات
السلطان ، وبالإضافة الى ذلك فهو شخص واسع الاطلاع فيما
يختص بشئون السلطنة .

وتأكيدا للقول بأن هذه المعاهدة هي معاهدة سلام أبرمت
لإنهاء حرب فعلية استمرت سبع سنوات بين مسقط وعمان .
بعتيس من شهادة القنصل الفرنسي « أفادا » الذي زار مسقط في
نهاية عام ١٩٢٢ للإشراف على اغلاق القنصلية البريطانية فقد أشار
الى هذه المعاهدة بما يلي :

« لقد طلت الحرب مستمرة بين سلطان مسقط وداخلية عمان
لمدة سبع سنوات ولم تخمد نارها الا في سنة ١٩٢٠ حينما وقع كل
من سلطان مسقط وعيسى بن صالح . بصعته ممثلا للقبائل العمانية
المحاربة بواسطة القنصل البريطاني « وبسكيت » .

ليس هذا فحسب بل ان الصحفي البريطاني المستر « موريس »
قد سار في كتابه « سلطان في عمان » الى معاهدة « السيب » بصورة
لا يحل الجدل حيث قال « في سنة ١٩١٣ باز كثير من القبائل
الداخلية ضد السلطان وخاضوا حروبا جمّة ضده والمعاهدة التي
أوقفت هذه الحروب سميت بمعاهدة « السيب » . وقد نصت بتعهد
السلطان بعدم التدخل في شئون عمان الداخلية . فهل يعنى سلطان
مسقط بعد ذلك سلطانا يتمتع بالسيادة القانونية مع كل هذا
التحديد في سلطته ، وقد وصف بعض المراقبين البريطانيين المعاهدة
بأنها قد أوجدت في الحقيقة دولتين منفصلتين وقد وافقهم الامام
على رأيهم هذا « هذه هي الحقيقة التي اكتشفها المستر موريس
الذي رافق السلطان في رحلته الى عمان ، مستغلا بظل المقاتلات
الانعائية البريطانية . وقد كانت هذه الرحلة الاولى التي تكتب في
حياة السلطان بل وفي حياة أمّره . وبسبب هذه الحقيقة وحدها

أخبر المستر « موريس » لكتابه هذا العنوان « اسخر » سلطان
في عمر « نماما كما لو قال خروشوف في لندن » .

وإذا نحينا بخصوص المعاهدة جانباً فسوف نلاحظ أن حقائق
الموقف إنما تشكل خطراً ماحقاً على موقف الحكومة البريطانية .
وأنه من الحقائق النابتة أن سلطان مسقط لم يمارس أية سلطة على
عمان لا قبل إبرام المعاهدة ولا بعدها . وقبل وقوع العدوان
البريطاني كانت عمان دولة مستقلة تمام الاستقلال وتتمتع بكامل
السيادة . في حين كانت مسقط محمية بريطانية أو دولة تابعة أو
أي شيء ، بطبعها بالطابع البريطاني فيما عدا كونها دولة مستقلة .
وهذا ينبئ كيف أن المبادرة كانت دائماً في جانب عمان التي
استمرت في محاسن ولاها لرحمة البريطانيين وصنعهم سلطان
مسقط من البلاد .

ولا يمكننا أن نتصور أو نفكر بأي حال من الأحوال بأن
سلطان مسقط . الذي كان الشعب يطرده دائماً ، يستطيع أن
يمارس أي سلطة على شعب عمان . ولا بد أنه لحسن حظ سعيد
ابن بيمور أنه نجى من غضبة شعبه الثائر .

لقد أخبرنا المستر « همرتون » القنصل البريطاني في زنجبار .
الذي كتب في نحو ١٨٤٦ يقول :

« ان نفوذ حاكم مسقط في داخلية عمان لا وجود له تقريباً
وهو يعرف هذه الحقيقة ويحس بها . لقد حاول سموه الحصول
على بعض الأشخاص من بين القبائل المختلفة في عمان ، ولكنه
لم يستطع أن يحصل على سيف واحد من عمان » .

وكذلك يمكن . مع كل هذه الاعترافات البريطانية ، ان تنكر
بريطانيا الكيان الدولي لعمان وكيف يمكنها أن تسمى سلطنة
مسقط بالسلطنة العربية العريقة الموقرة ، ان هذه ليست حجة
مقبولة ، وإذا كان ثمة أية غرابة بالنسبة لهذه الحجة فهي في
سخافتها وهرائها .

غير أن هذه السخافة لا تغلو من فكاهة . وتأتي هذه الفكاهة
على لسان بريطاني أيضاً . يقول المفتش « واسند » البريطاني

في الاسطول الهندي الذي جاب مناطق عمان الداخلية في خلال
السنة الاتمهر الاولى من سنة ١٨٣١ في وصفه المتبع لاستقباله
بعض زعماء عمان ، ما يأتي :

« بمجرد ان قدمت له رسالة سلطان مسقط وقراها استاذني
في الانصراف قبل ان يرد على سؤالي ، ثم بعد ساعة من الزمن بعث
الى برسالة شفوية يطلب الى فيها مغادرة منطقته بأسرع ما يمكن .
ومن ناحية أخرى ذكر « ولستد » فيما يختص بنفوذ حاكم مسقط
« ان مسقط هي الجزء الوحيد من عمان الذي يتقاضى السلطان منه
دخلا ، أما من داخلية عمان فلا يحصل السلطان على قرش واحد .
ان هذه الحقائق موجودة في سجلات الدوائر البريطانية »

فقد ذكر المعهد الملكي البريطاني للمثنون الدولية في كذب
له بعنوان : « استطلاعات سياسية واقتصادية في الشرق الاوسط » :
منذ القرن الماضي لم تعتمد سلطة سلاطين مسقط المناطق الساحلية ،
في حين ذكر الكاتبين « اكلز » الذي تحظى أقواله عن شئون هذه
المنطقة بالتأييد ، ان نفوذ السلطان الحقيقي منحصر في مسقط وفي
شريط ساحلي يمتد من جهتي الشمال والجنوب التي تتعرض
لتهديد القوارب البريطانية المسلحة . وبعبارة أصح : ان السلطان
ليس له نفوذ على الاطلاق . وان نفوذه يتوقف على الاسطول
البريطاني ، وهو نفوذ يمتد الى حيث يمتد نشاط هذا الاسطول
وعلى هذا الاساس لا يمكن اعتبار مثل هذا النفوذ سيادة دولية الا
اذا شئت المملكة المتحدة ان تجعل من مفهوم السيادة اكذوبة .

وفي الحقيقة لم يكن نفوذ السلطان يعني الا شيئا واحدا .
الا وهو قوة بريطانيا التي كانت دائما موجهة ضد الحق حق شعب
عمان . ومنذ ان أسس البريطانيون علاقات مع سلطان مسقط عام
١٧٨٩ ، كانت المهمة الرئيسية لحكومة المملكة المتحدة هي حماه
السلطان من ثورة شعبه .

وقد حدثنا القائد « هوجارت » الذي اشتهر بمعرفته بمشاكل
هذه المنطقة بمعلومات وافية في هذا الشأن ، فقد ذكر « بأن معاهدة
سنة ١٧٩٨ قد ألزمت بريطانيا بتأييد سلطان مسقط ضد شعب
عمان » .

وليس الرحالة والضباط الانجليز هم الذين كشفوا وحدهم عن انعدام وجود نفوذ السلطان ، بل ان هناك مؤرخين بريطانيين قرروا النتيجة نفسها ، ففي كتاب للبروفسور « كويلاند » بعنوان « غزاة افريقيا الشرقية » ذكر هذا المؤرخ البريطاني الشهير في معرض حديثه عن مسقط ايام الحكم البريطاني لمدينة بومباي الهندية « انه ليس للسلطان اصدقاء في الجزيرة العربية او البلاد المجاورة لها ، غير ان اصدقاءه الوحيدين هم في بومباي » . ان هذه الحقيقة تنطبق على الحالة اليوم اكثر من اى وقت مضى باستثناء ان حكومة بومباي البريطانية لم يمد لها وجود . اما انه لا يوجد للسلطان اصدقاء في الجزيرة العربية فهذا القول اكثر انطباقا على الواقع اليوم منه في اى وقت مضى ، ولقد انتقل اصدقائه من بومباي الى لندن . وان سيادة السلطان الحقيقية هي الآن في لندن . ومن لندن ايضا يستمد هذا الحاكم سلطته .

ومن ناحية أخرى تعتبر سلطة الامام في عمان كسلطة اى حاكم آخر ، وعند ما قطع الرحالة البريطاني المشهور « وونفرد بيسجير » في رحلته مجاهل المنطقة الجنوبية من الجزيرة العربية ، حاول ان يصل الى الجبل الأخضر سنة ١٩٥٠ غير ان الامام - كما علمنا - اغلق الباب في وجهه ، غير ان « بيسجير » قد تمكن من ارباد الاراضي الجنوبية من المملكة العمانية وهو بدلى بالبيانات التالية كشاهد عيان :

اننا ندخل الآن الاراضي التي يديرها بالفعل الامام الذي تعترف به جميع القبائل العمانية المستقرة كحاكم لداخلية عمان . وممثلوه منتشرون في جميع القرى ليقضوا بين الناس ويعبوا الزكاة . كما ان البدو يعتبرون الامام هو سيدهم الاعلى وان عبارة « الله بعد في عمر الامام » ترد على السنتهم ويعبرون بها بصدق . ولما كان الامام هو الذي يقيم العدل فيهم ويفض المنازعات فانه هو الذي حقق لهم العدالة والامن . فهنا يستطيع اى مواطن ان يسير بغير سلاح ويترك جملة بغير حراسة ودون خوف عليه من السرقة » .

وظل « بيسجير » يتحدث عن الامام السابق فيقول

بالحرف الواحد : « منذ سنة ١٩٢٠ ظل الامام يمارس سلطة ادارية فعلية على المناطق القبلية ، التي تمتد لمسافة ٢١٠ أميال شمال وجنوب عاصمته « نزوى » كما يدين له بالطاعة قبائل البدو في جميع المناطق الداخلية » .

فأية صفات وخصائص أعظم من هذه يحتاج الأمر بالنسبة لمفهوم القانون الدولي لاثبات الكيان الدولي لعمان . والكيان غير الدولي لمسقط ، وأخيرا فان سلطة الامام تنبع من ارادة شعبه . انه لا يعتمد على تأييد الحُرَّاب البريطانيين . فتأييد الحُرَّاب البريطانية لحاكم ما ، لا يفيد كبرهانه على السيادة بل هو تحطيم لمفهوم السيادة سواء من الناحية الفعلية او القانونية .

غير أن أهم شاهد عيان في الموضوع هو « جيمس موريس » مرة أخرى ، فحين دخول المستر موريس الى عمان في مكعب السلطان يذكر موريس : « ان جميع الموظفين المحليين يعينون من قبل الامام ، وان جنود السلطان وقضائه ومدرسه وجباة الزكاة والعلمين الذين يعينهم السلطان ، لا يتمتعون بأية سلطة قانونية » . ان أهمية هذه الشهادة تنبع من انها كشف عن السلطة الفعلية للامام قبل بدء الانجليز بعدوانهم على عمان . والآن وعندما أعود بذاكرتي الى قوانين الادلة المعمول بها في بريطانيا فاني اذكر ذلك القانون المشهور ، والذي يقرر ان الحقائق التي تسبق ارتكاب انة جريمة تشكل افضل الادلة واقواها في الادانة .

وعلى أية حال فلما كنت المملكة المتحدة تخشى من أن يكون انكارها لاستقلال عمان سببا كافيا لمدير العدوان لمسح الذي قامت به ، فقد لجأت الى خط دفاع ثان .

لقد زعمت المملكة المتحدة في مجلس الأمن بأن العمليات الحربية، التي قامت بها القوات البريطانية ، إنما كانت استجابة لطلب تقدم به السلطان لمساعدته في إعادة النظام في وجه ثورة كانت تهدد سلطته وكانت تلقى التشجيع والتأييد من الخارج ثم كررت المملكة المتحدة الخرافة نفسها أمام الجمعية العامة .

ان هذا الادعاء فهو ادعاء شنيع من أحد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن والذي نعبر المسؤولية الرئيسية له هي المحافظة

على الأمن والسلام . انه أساس غير قانوني لغرض غير قانوني ،
فمبدأ الأمم المتحدة ينص على أن مجنس الأمن ، وليس المملكة
المتحدة . هو الذى يملك الحق لاتخاذ اجراء ما ، للمحافظة على
السلام . ورد الاعتداء . ولا يحق للمملكة المتحدة أن تنتزع هذا الحق
من الأمم المتحدة . كما لا يحق للمملكة المتحدة أن تقيم من نفسها
حارسا للأمن والسلام الدوليين . ولا يحق للمملكة المتحدة أن تقوم
بعمل فردى مساح مهمات نكرو الأسباب . أن هذا العمل من اختصاص
الأمم المتحدة ، وحدها . وأن مواجهه أى خطر يهدد السلام يجب
أن يتم عن طريق العمل الجماعى .

أن هذا هو المفهوم الكلى للأمم المتحدة - المسؤولية
الجماعية - فإذا كان لكل دولة الحق أن تنزل قواتها فى أى مكان
وتشن هجمات جوية على أية منطقة بدون تفويض من الأمم المتحدة
فمعنى هذا أننا قد رجعنا القهقري إلى النظم التى أدت إلى شوب
حريين عالميتين . أن المملكة المتحدة بعملها هذا قد هدمت الأسس
التي تقوم عليها الأمم المتحدة . سواء كانت عمان دولة مستقلة أو
غير مستقلة ، وسواء كان الإمام صاحب السيادة أو العكس .
وحتى لو فرضنا أن السلطان كان الحاكم الحقيقى لمسقط وعمان
فلا يجوز للمملكة المتحدة أن تؤيده ضد أفراد شعبه أو تساعده
لإعادة النظام والأمن فى المنطقة . أن عالما فى هذه الحالة سوف
يتحول إلى عالم من الفوضى لو أن الولايات المتحدة أو المملكة
المتحدة أو الاتحاد السوفيتى . سمح لهم أن يقوموا بتقديم
مساعات لإعادة النظام فى أية منطقة من العالم . أن الأمم المتحدة
سوف تفقد فى هذه الحالة أسباب وجودها . أن استخدام
القوة لا يمكن أن يتم إلا من أجل قضية نبيلة وعادته ويجب أن
تقدم للشعوب ضد حكامها المستبدين والظالمين لا لحاكم عميل
يقف فى وجه الحرية .

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة نصا صريحا فيما يخص بعملية
استخدام القوات المسلحة ، وأوضح الأحوال التي يصبح فيها هذا
الاستخدام . فلا يجوز استخدام القوة إلا فى حالة الدفاع عن
النفس بأوسع معنى الكلمة ، وأن يتم ذلك بصورة جماعية تحت
إشراف الأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس يعتبر العمل الذى

تقوم به الأمم المتحدة في حد ذاته إجراء دفاعياً ، ولا بد أن يكون تدخلها المسلح للدفاع عن وضع شرعي ، والا فستصبح الأمم المتحدة داعية حرب وأداة للحرب . والمساءلة تغدو أكثر سوءاً إذا ما قامت إحدى الدول الأعضاء بمثل هذا التدخل . وأسوأ من ذلك أن ترتكب التدخل المسامح دولة عضو في مجلس الأمن .

وهكذا فإن القضية التي تفرض نفسها أمام الأمم المتحدة ، هي مسألة هامة وملحة ، بحيث لا تترك أي مجال لقبول نصف حل أو صلح ابتز . إنها مسألة نعم أو لا . أما أن المملكة المتحدة تملك حق التدخل المسلح لتأييد حاكم مسقط ، أو أنها لا تملك ذلك الحق ، فهذه هي المسألة برمتها . وبالنسبة للأمم المتحدة فإن الجواب إما أن يكون بالنفي أو بالإيجاب .

فمن وجهة نظر القانون الدولي ، فإن الإجابة على هذين السؤالين قد تجلت في أوضح معانيها ولا يجوز لاية دولة أن تقوم بتدخل مسلح للدفاع عن أي نظام ، سواء كان نظاماً منداعياً أو تابناً . وما هو السير « هارتلي شوكرس » أعظم حجة قانونية ، والذي كان يشغل منصب المدعي العام للمملكة المتحدة يقول بالحرف الواحد :

« المبادئ الثابتة في القوانين الدولية أنه لا يجوز لاية دولة أجنبية أن تتدخل في شئون دولة أخرى حتى ولو تم مثل هذا التدخل بناء على طلب من حكومة تحاول أن تخمد ثورة شعبية أو تمرداً مسلحاً أو تنفيذا لمعاهدة قائمة تجيز مثل هذا التدخل .. »

ويزيد الفكرة وضوحاً « هابيد » في كتابه القيم عن القانون الدولي ، ولمصلحة وفد المملكة المتحدة فاني أشير إلى الصفحتين ٢٥٣ ، ٢٥٤ من المجلد الأول الذي يمكن به الحكم على التدخل البريطاني المسلح في عمان من خلال البيان التالي :

« ولا يغير من الوضع القانوني كون التدخل قد حصل تنفيذا لمعاهدة ضمان ، أو تلبية لطلب من أي الطرفين لمثل هذا التدخل ، أن التدخل الخارجى أيا كانت الأسس الذي دعت إليه إنما هو عمل موجه ضد قطاع من شعب دولة أجنبية ، مما يشكل إنكاراً لحقه في أن يثور أو يقضى على ثورة ، أو في استخدام أمكانياته للسيطرة على حكومة بلاده أو اثبات تلك السيطرة » .

وهكذا أصبح هذا المبدأ القانوني قاعدة قانونية • أو بالأحرى أصبح بديهية من البديهيات البحتة • وحتى الصحف وقراء الصحف يعتبرون هذا المبدأ من القضايا المسلم بها : ان القراء ليسوا أقل اهتماما بالمسألة ، وان حكمهم عليها هو نفس الحكم • انهم لا يقررون لاية دولة بأن تتدخل تدخلا مسلحا فى أية منطقة خارج حدودها •

وقد كتب المستر « نيس » فى رسالته الى صحيفة « التايمز » اللندنية فى ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٧ يقول ما يأتى بالنسبة لقضية عمان :

« اذا أردنا أن تسود العالم مبادئ القانون ، فانه من المهم لكل حكومة من حكوماته أن تحترم مبادئ «نفاون الدوى السلمية» وتتمسك بها • ان حكومة صاحبة الجلالة - بالعمل الذى قامت به فى عمان - قد خلفت سابقة قد تجيز لاية حكومة اخرى أن يبرر مبدأ التدخل المسلح .. »

ويبدو أن المواطن الانجيزى كان اكر شعلا من حكومته فى اعطاء حكمه فى قضية عمان • أضيف الى ذلك أن مسئولية المملكة المتحدة قد سأت أكثر مما قدمته من تعليقات لعملية التدخل التى اقدمت عليها • لقد كان المستر « سلوين لويڊ » محاميا فاشلا عن قضية فاشلة ، فلكى يدافع عن تهم العدوان استعان بدفاع هو فى حد ذاته انتهاك أكثر منه دفاع • فقد ذكر المستر « سلوين لويڊ » فى بيان عن التدخل العسكرى فى عمان ادلى به فى مجلس العموم بتاريخ ٢٢/٧/١٩٥٧ جاء فيه :

« اننا لا نقوم بهذا العمل على أساس التزامات تفرصها معاهدة بيننا انه ليست هناك التزامات علينا بالنسبة للشئون الداخلية لسلطنة مسقط • ان علينا بعض الواجبات فيما يتعلق بالشئون الخارجية ، اننا نقدم التأييد التام الذى يحتاج اليه صديق حميم ، وهذا هو ملخص قصة المملكة المتحدة • »

ونحن فى الامم المتحدة لا يهمننا أن نعرف من هم اصدقاء المملكة المتحدة الحميمون ومن هم اعداؤها الالءاء • انها تستطيع أن تختار اصدقاءها كما انها تستطيع أن توجه عدوانها الى من تشاء وكيف

نشاء - غير أننا يجب أن نتأكد من شيء واحد . وهو ألا تسمح الأمم المتحدة للسلام العالمى والاستقرار الدولى بأن يصبحا تحت رحمة صداقة أو عداوة المملكة المتحدة . إن الأمم المتحدة يجب ألا تتحمل عواقب ذوق المملكة فى اختيار أصدقائها . إن رغبة المملكة المتحدة فى اختيار أصدقائها وخصومها يجب ألا تترك السلام العالمى تحت رحمة المملكة المتحدة ، وحتى المستر «موريس» المؤلف الذى رافق السلطان فى حملته على عمان سنة ١٩٥٥ لم يجد فى الصداقة « الانجلو مسقطية » مبررا قانونيا للتدخل البريطانى المسلح ، وعلى الرغم من أنه أعاد على سلطان مسقط لقب السلطان الانجليزى « المشرب » فانه عارض التدخل البريطانى بهذه العبارات الصريحة :

« اننى لم أكن مقنعا كل الاقنناع بالشرعية النامة لعملائنا . فقد كان حق السلطان فى اقصاء الامم موضع نزاع . ولا يمكن اطلاقا الادعاء بان موقف البريطانيين من هذه المسألة كان موقفا بريئا كبراءة الاطفال ، أو بهذه البساطة . »

ومما لا شك فيه أن التدخل البريطانى لم يكن بأى حال من الاحوال أمرا بريئا وبسيطا ، انه النهاك سافر مع سبق الاصرار . لقد أصبح الاعتداء على عمان من عادات المملكة المتحدة والتقاليد المحببة اليها . لقد أصبح طريق حياتها . ونظاما لسلوكها وتصرفاتها ويرجع الى احقاب واحقاب قصب . تدعى المملكة المتحدة أن حاكم مسقط الحالى كان فى حاجة الى المساعدة لأنه صديق حميم مجرد صديق حميم . لقد كان أبوه وجده صديقين حميمين أيضا . ومن أجل ذلك ساعدتهم المملكة المتحدة . إن سجل المملكة المتحدة فى هذه المنطقة يتلخص فى استراتيجيات واحدة بعينها . وهى مساعدة الاسرانهاكم ذات الاتجاه الانجليزى فى مسقط وحمايتها . ليس ضد أهل عمان فحسب بل ضد سكان مسقط أنفسهم .

وعلى أى حال تحب الإشارة الى أن الاعتداء البريطانى ضد عمان الذى بدأ عام ١٩٥٥ لم يكن الاعتداء الأول والوحيد . بل انى لاعتقد انه سيكون الاعتداء الاخير . ففي خلال المائة عام الماضية جاء البريطانيون لنجدة السلطان اكبر من ٤٤ مرة على وجه التقريب ،

بل ان اعتقد ان العدد يزيد على ذلك . وارجو الا تعتبروها مبالغة
حتى . .

في سنة ١٨٠٩ شن البريطانيون حملة مسلحة لتأييد سلطان
مسقط ضد قبائل راس الخيمة وغيرها من المناطق . ولان هذه الحملة
قد فشلت فقد كررها الانجليز سنة ١٨١٩ وورس البريطانيون
حمايتهم على رؤساء قبائل الساحل . وقد اشار « لويس » الى حادثة
عجيبة وقعت في أثناء هذه الحملة . لقد قام الانجليز بعمليات سلب
ونهب كبيره . فقد عاد احد الجنود من احدى اندوريات محملا
بالغنائم مع انه لم يمس على هذا الجندي في البلدة اكثر من يوم
واحد فقط . ثم ياتي البريطانيون لرعموا انهم قاموا بهذه
الحملة لمكافحة القرصنة بالنسبة للانجليز فانهم يرون ان
القرصنة في البحر عمل غير قانوني بينما يرون في سلب ونهب
الشعوب باكملها عملا شرعا ومسموحا به . واذا كان وقد المظلة
المتحدة . رغب في أن يعرف هذا الحادث فاني احببه الى لويس في
المجلد الاول صفحة ٦٤٧ .

ومرة اخرى ارسل حاكم مسقط الى حاكم بومباي بتاريخ ٣٠
من يناير سنة ١٨١٠ النداء التالي :

« اني في انتظار سفنكم وجيوشكم المضفرة تحت حماية
السماء » .

وقد لبى البريطانيون هذا النداء ، لقد ارسلوا اساطيلهم
وجيوشهم ولكنها لم تذق طعم النصر .

ففي عام ١٨٢٠ قام البريطانيون بمهاجمة الجانب الآخر من
عمان في جعلان ، وذلك لتأييدهم لسلطان مسقط . ولكن البريطانيين
والسلطان لا قوا هزيمة مدلة لهم ، ثم انتقموا لانفسهم في حملة
اخرى قاموا بها سنة ١٨٢٢ .

وفي معرض اشارة الكاتب « اورمسي » الى هذه الهزيمة
قال :

« لقد انازلت ابناء هذه الكارثة ذهولا كبيرا في الهند . وان تاريخنا
الحري في الهند لا يعرف هزيمة كهذه الهزيمة » . بل اذا نظرنا الى

تاريخ حملاتنا الحربية في الهند فاننا نرى أننا كسبنا على طول الخط ، وضد قوى متفوقة علينا . بينما بالنسبة لهذه المعركة فقد كان عدد جنودنا يساوي عدد القبائل التي كانت تقاومنا ، هذا بالإضافة الى مساعدات السلطان العسكرية لنا ، . لقد كانت تلك هزيمة بالاعتراف أيضا .

في ثلاثينات القرن الثامن عشر دافع الانجليز عن سلطان مسقط في مسقط ذاتها التي تعتبر معلقة على الساحل . لقد قال أحد الموظفين البريطانيين المعاصرين : ان سلامه مسقط في سنة ١٨٣٠ قد ضمنت بشروط ، وأن المدينة قد أنقذت عن طريق تدخل حكومة المملكة المتحدة . وفي سنة ١٨٣٢ حينما صممت الحكومة البريطانية على الاحتفاظ بالسلطان أرسلت قوة بحرية الى مسقط لتحميه ، وفي سنة ١٨٣٤ وجدت بريطانيا نفسها مضطرة الى ممارسة نفوذها لتكبح جماح امام عمان ، وأعلنت ان أية اعتداءات جديدة على أراضي السلطان سوف تعتبر عملا ضد الحكومة البريطانية .

وفي عام ١٨٦٦ قام الطراد البريطاني « هافلان » بقذف عدة نفط على الساحل وذلك انتقاما من الشعب العماني الذي أعلن الثورة ضد السلطان ، وفي عام ١٨٦٦ أعلن الانجليز استعدادهم لمساعدة السلطان بتقديم مساعدات عسكرية من جانب الأسطول البريطاني بالإضافة الى المساعدة المالية التي كانوا قد تعهدوا بها .

وفي سنة ١٨٧٧ ، حينما احتلت قوات الامام أجزاء مسقط نفسها تدخل الطراد البريطاني « ميتزار » وأطلق النار على الغزاة ، وقد نجا السلطان بأعجوبة بل نجت السلطنة بأعجوبة .

وفي شهر اكتوبر سنة ١٨٣٣ ظهر الطراد البريطاني « فيلوسل » على ساحل عمان وأمطر القوات العمانية بوابل من قذائفه ، وبهذا العمل دعم عرش السلطان المتداعي .

في سنة ١٨٦٦ أصدرت الحكومة البريطانية بيانا رسميا أعربت فيه عن تصميمها على تقديم كل تأييد فعلي للسلطان في حالة تعرض مسقط للهجوم .

وفي يونيو ويوليو سنة ١٩١٣ أرسلت الحكومة البريطانية

فصيله من الجيش الهندي اتخذت لها مراكز في مسقط ، وذلك لدعم حكم السلطان .

وفي نوفمبر سنة ١٩١٤ وصلت فوج هديه اخرى لمعزير القوات السابقة . ولم تتمكن هذه القوات من وقف زحف القوات العمانية على مسقط قبل عام ١٩١٥ بعد ان تكبدت الاولى خسائر جسيمة .

وفي عام ١٩١٥ اى فى خلال الحرب العالمية الاولى . ارداد الموقف خطورة . لقد كانت قوات الامام مصممة على غزو مسقط ، وكان السخط على السلطان شديدا ، مما دعا اللورد هاردنج . الى القيام بزيارة مسقط ، ونصح السلطان بالدخول فى صلح مع الامام . وكان مما قاله ، ان الانجليز لم يكونوا يستطيعون ان يدافعوا عنه الى اجل غير مسمى ، وقد اوجز المعتمد البريطانى فى مسقط الوضع يومئذ فى العبارات التالية :

١ - لقد كان مفتاح الموقف فى ايدي الوار . وذلك باحتلالهم لوادى سمائل ، وحصنها مما كان يعتبر ضروريا لانتعاش تجارة مسقط .

٢ - لقد اضطربت الثورة بصيغة دينية . وكان الامام ينادى بالجهاد ، وبالإضافة الى ذلك فقد قتل جنودنا عددا كبيرا من الثوار فى الهجوم الفاشل الذى وقع فى شهر يناير ، مما ادى الى اثاره الشعور ، لدرجة قد يتعذر معها تلطيف الجو .

٣ - لم يكن من المحتمل أن تنجح فكرة تقديم مخصصات مالية للثوار ، وقد لا يستطيع الامام قبول مثل هذه المخصصات بسبب المانع الدينى من ذلك ، فى حين يتمتع الزعيمان الآخران بدخل طيب بحكم مركزهما الحالى ووضع ابيهما على اراضى الدولة فى الداخل .

٤ - ان تجريد الحماية من قونها الاساسيه سيترك السلطان بدون حمايه ، لأن قطع الاسطول البريطانى ليست ، كما كانت أيام الحرب ، على بعد أمتار من مسقط .

لقد اشرت الى هذه البيانات لكى اثبت ان البريطانيين انفسهم

حيما يوبون الى رشدهم كانوا يستفكرون العمل العسكري ويعتبرونه سياسة مقدرا لها الفشل .

غير ان التصرف الهادئ الرزين هذا لم يستمر الانجليز في السير عليه طويلا بعد الحرب العالمية الثانية فقد اخذ مركز السلطان ينهار بحيث اضطر الانجليز الى التدخل لانقاذ الموقف .

وعلى رأى « برترام توماس » وزير خارجية والد السلطان الحالى فى كتابه المسمى « الحكم العربى » اتخذ مساعدة الانجليز لسلطان شكلا آخر يتمثل فى منحه قرضا من حكومة الهند ، وذلك لئلا يهدد الديون المتراكمة عليه ، ولإقامة فرقة من العساكر المشاة تحت قيادة ضابط بريطانى ، ولهذا الغرض عين ضابط بريطانى فى منصب (وزير للسلطان) وهكذا يغدو تاريخ المملكة المتحدة فى المنطقة سلسلة من الحملات العسكرية لتأييد أصدقائه سلاطين مسقط ضد أعدائهم أئمة عمان . وهو لا يزال اليوم كما كان سابقا .

وتكشف سجلات الحكومة البريطانية فى بومباى عن أن حملات القوات البريطانية على عمان كانت تهدف الى ضمان عدم تحول حليف طيب الى عدو خطير . أى نفس السياسة بتعبير آخر . كما حددتها « سلوين أويدي » فى مجلس العموم حين وصف العملية البريطانية بأنها مساعدة من بريطانيا لصديق حميم .

ويجب على أن نعرف . دون أن قدم أى اعتذار . بأن هذا السرد طويل القصة عمان . غير أن تاريخ مملكة المتحدة الطويل فى هذه المنطقة . الذى اسمه زعماء عرب . هو الذى اضطرنا الى أن نتكلم ساعتين . فليس هناك ما يعتبر مبالغا فيه فيما يتصل بمقضية عمان . ان العدوان البريطانى الذى بدأ سنة ١٩٥٥ ليس الا مرحلة واحدة فى السياسة البريطانية ، ويجب أن ينظر الى المسألة من أوسع زواياها . ان المطامع البريطانية ونواياها العدوانية قد ظلت كما هى لا تتغير . لقد تغيرت الاحتمالات البريطانية بتغير الوقت غير أن تصميم البريطانيين على السيطرة على عمان واستغلال مصادرها لم يتغير . كانت عمان فى البدء ضرورية لمطالب الدفاع عن مواصلات الامبراطورية بطريق الهند . وحيما تحررت الهند كانت عمان ضرورية للانجليز بسبب ما فيها من منابع الفحم وغيرها من الثروات المعدنية ، وأخيرا حينما كسب الحلفاء الحرب العالمية الثانية فوق

بحر من البترول وقعت عمان ضحية الخطف البريطاني في معركة البترول واحتكازه .

ان وفد المملكة المتحدة في معارضه لادراج القضية قد انكر انكارا واضحا كون النفط جزءا في الصراع . غير ان الحقيقة البسيطة هي أن الاعتداء على عمان كان جزءا من الحرب من أجل البترول ومن أجل البترول وحده . ويثبت هذا أنه بمجرد ان استولى البريطانيون على « نزوى » عاصمة عمان ارساوا إلى المنطقة رجالهم ومعداتهم النووية وبدأ الحفر . وفي يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ بالذات خرجت الصحف العالمية بعناوين متشابهة . فقد تصدرت صحيفة « النيويورك تايمز » الأمريكية بالعبرة : « النزاع في عمان يثير مخاوف بريطانيا من أجل البترول » . في حين صدرت « الهيرالد تريبون » الأمريكية بالعنوان التالي : « عمان الطريق إلى البترول » اما مجلة « نيويورك تايمز جورنال » فكتبت تقول : « الصراع من أجل البترول وراء الثورة في عمان »

قد تستطيع بريطانيا أن تنكر هذه البلاغات الصحفية ، غير أن الذي لا تستطيع انكاره هو وجود شركة بريطانية تدعى « شركة تنمية بترول عمان المحددة » المتفرعة من شركة بترول العراق . فعينما تكون لديكم شركة عمان المحددة فإن البترول يصبح بالتأكيد هو المسألة . ان التنقيب والحفر لا يجريان في استراليا .

ان هذا مجرد محاولة لتنبية المملكة المتحدة حتى لا يخونها المذاكرة وإذا ما اعتبرنا البترول هدفا أصبح من الضروري نظرية ذاكرة المملكة المتحدة .

ولن يفيد المملكة المتحدة بنى حال من الاحوال ان تستر وراء برمع من الانكارات . اذ أن جشع الانجليز في البترول لا ينحصر داخل أعمدة الصحف الأمريكية . بل تردد أيضا في أروقه مجلس العموم ففي ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٩ احتج المستر « فيليب بنويل بيكر » عضو البرلمان البريطاني على تدخل الحكومة البريطانية المسلح بهذه العبارات الساخنة : « لماذا هذه الحكومة مترددة في الاعتراف بأهمية البترول في عمان لها صلة بالبترول » وكل شيء في الجزيرة العربية له علاقة بالبترول . وبالبطبع فإن الدوافع وراء

العمليات الحربية في عمان هي البترول ، ان المعاهدة التي حققت استقلالاً داخلياً لعمان قد ظلت سارية المفعول مدة ٥٣ عاماً ، وحتى سنة ١٩٥٥ لم تكن حكومة السلطان لتتدخل في شئون عمان الداخلية وكان السلام يخيم على المنطقة . ثم ظهر الامل في البترول ، لقد قرر الامام ان التنقيب والحفر عن البترول في عمان موضوع داخلي يعود اليه نفسه . ولكن السلطان الذي تراوده احلام الثروة والامل في ان يصبح في عداد اصحاب الملايين ، كان له رأى مخائف لهذا الرأى تماماً . أما نحن فقد طاهرنا السلطان عن طريق القوة البريطانية المسلحة .

ان العبارة الاخيرة : « أما نحن فقد طاهرنا السلطان عن طريق القوة البريطانية المسلحة » هي كنه القضية التي نحن بصددھا .

لا شك في انه مما يعضد ويفوى من آمال شعب عمان ان يجدوا من ينبرى للدفاع عنهم واستنكار العدوان البريطاني على بلادهم في البرلمان البريطاني . غير ان الامل الوحيد للشعوب المكافحة هي الامم المتحدة كمظنة دولية يهملها افرار السام وتحقيق العدالة والدفاع عن قضية الحرية والاستقلال .

لهذا عرضت هذه القضية من اجل تحقيق هذه الاهداف .

ان شعب عمان لا يطالب بشيء ليس له حق فيه ، انه لا يطالب باكثر من الحريات الاساسية التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة . ومن اجل تحقيق هذا الغرض لم يدخر العمانيون وسعاً في النجوى الى الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . أما كونهم يخوضون الآن معركة مسلحة فان ذلك هو نتيجة للعدوان المسلح الذي وقع عليهم والذي نظلمته المملكة المتحدة ومولته وسلحته . ولولا الغارات البريطانية على عمان لكان العمانيون يعيشون في سلام في بلادهم ، يقومون بتنمية اقتصادياتهم ويستغلون مصادره الطبيعية . ولكن بدلا من ذلك وبسبب الاعتداء البريطاني والمطامع البريطانية فان عمان اليوم ميدان حرب ، وشعبها يخوض حرباً استقلالية ورمائوها اما في السجون او المنافي .

غير اني يجب ان احذر اللجنة من الوقوع في اي سوء فهم للموضوع الذي نعرضه عليكم . صحيح ان هذه القضية تأتي الى الجمعية العمومية للمرة الاولى ، غير اني اؤكد ان جامعة الدول

العربية بل والامام نفسه لم يتأخروا قط عن محاولتهم في الوصول الى حل سلمى مع المملكة المتحدة .

ففى اكثر من مناسبة اعربت الدول العربية ، عن طريق بعثاتها الدبلوماسية فى لندن ، عن قلقها الشديد بشأن الوضع فى عمان ، فى حين عرضت بعض الدول مساعيها الحميدة . غير ان لندن ظلت متصلبة ومتعنتة . ان هذا يظهر بوضوح ان المملكة المتحدة ضد السلام . وفى عام ١٩٥٧ حينما تدهور الموقف فى عمان عرضت الدول العربية القضية فى مجلس الأمن . وقد اعانت المملكة المتحدة فى ذلك الوقت فى مناهضتها للقضية من وراء الكواليس مما ادى الى تجنب بحثها استنادا الى اسباب فنية .

اما فيما يختص بالامام فانه لم يفوت اية فرصة للعمل من اجل حل كريم يعترف باستقلال بلاده وسيادتها وكما شهدت بذلك صحيفة « النيويورك تايمز » فى ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٩ « بأن الامام لا يمانع فى الوصول الى حل سلمى بالمفاوضات اذا ما اظهر البريطانيون انهم مخلصون فى رغبتهم للتفاوض معه » .

لقد كان هذ موقفا نبلا من الامام . فقد كان نبلا وتسامحا . فقبل ثلاثة شهور من ذلك كان البريطانيون يقيمون مزادا دوليا على رأسه فقد نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية فى ٣ من ابريل ١٩٥٩ بيانا للحكومة البريطانية جاء فيه انها ستكافئ كل من ياتيها بالامام واخيه الاصغر ، بمبلغ ١٣ الف ريال نمسوى ، و ٥٠٠٠ ريال لمن يقبض على شيخ بنى ريام ، وقد كان هذا عرضا جديا فان العملة المعروضة هي الريالات النمسوية والعملة البريطانية تعتبر عملة باثرة فى هذه المنطقة .

وعلى اى حال فان جرح كبرياء الامام بهذه الصورة لم يؤثر فيه . لانه كامام قد نذر نفسه للدفاع عن شعبه حتى الموت . وانه كلما لاح له بريق أمل فى المفاوضات لا يرفض مثل هذه الفكرة على شرط ان تقوم على اساس حق شعبه الطبيعي فى الحرية والاستقلال .

ففى يوليو ١٩٥٩ - وعن طريق بعض الرسل الذين لا داعى لذكر اسمائهم - اعرب البريطانيون عن رغبتهم فى التدخل فى

مفاوضات مع الامام ، وقد رحب الامام بالفكرة ، وقام المعتمد البريطاني في البحرين بمباشرة الامر .
وفي اول الامر اصر البريطانيون على وجوب وقف اطلاق النار من جانب الامام قبل الدخول في المفاوضات ، وبعد ان تشاور الامام مع بقية الزعماء قرر رفض هذا الشرط .

وظلت الامور على هذا النحو حتى يونيو ١٩٦٠ يتخللها وصول بعثات وساطة من جانب الانجليز ، واخيرا سحب الانجليز شرطهم الاول الخاص بوقف القتال ، غير أنهم اصرروا على معرفة شروط الامام .
وفي كلمات صريحة اوضح الامام للرسول البريطانيين بأنه يطلب عودة الامور الى ما كانت عليه قبل العدوان ، والاعتراف باستقلال عمان ، وسحب القوات البريطانية من اراضي عمان .

وفي يوليو ١٩٦٠ وصل مبعوث موفد من المقيم السياسي البريطاني في البحرين ليخبر الامام بأن المملكة المتحدة راغبة في ان تقابل نائب الامام في جنيف ، حتى يتمكن الجانبان من الاطلاع على آراء بعضهم البعض ويتفقا على أساس للمفاوضات المقبلة .

وقد أسفرت هذه الاتصالات عن الاجتماع الذي عقد في بيروت يوم ١٧ من يوليو ١٩٦٠ الذي حضره من جانب الانجليز المستر « نورمان » المعتمد البريطاني بالنيابة . ومثل جانب عمان وفد برئاسة امير الجبل الاخضر .

وفي هذا الاجتماع قدم الوفد العماني بالشروط الالفة كأساس للمفاوضات :

١ - الرجوع الى الاوضاع التي كانت سائدة قبل العدوان ، والاعتراف بحق الشعب العماني في الاستقلال .

٢ - سحب القوات البريطانية .

٣ - اطلاق سراح السجناء السياسيين .

٤ - دفع تعويضات لعمان عن الخسائر والأضرار التي تكبدها العمانيون .

وقد افترق الجانبان للتشاور . وفي ديسمبر ١٩٦٠ عباد

مبعوثو الانجليز للاتصال بالامام معربين عن استعداد المملكة المتحدة لبدء المفاوضات . ولكن على شرطين : الاول - وقف القتال . والثاني - سحب القضية من جدول أعمال الامم المتحدة . اما بالنسبة للشرط الاول فقد اجاب الامم بأنه اذا انسحبت القوات البريطانية من عمان فان لقتال سيتوقف بصورة تلقائية . اما بخصوص الشرط الثاني فقد أوضح الامام ان اللجوء الى الامم المتحدة هو اجراء عادي وعادل وسلمي ، وأنه ليس ثمة معنى لسحب الشكوى من المنظمة فقد اسست بصورة رئيسية لدعم الحلول السلمية للمنازعات الدولية .

واخيرا ، ونتيجة للاتصالات ، تقرر ان يعود الطرفان الى الاجتماع في بيروت يوم ٤ من يناير ١٩٦٦ لبدء المفاوضات . وقد عقد الاجتماع في مقر تولد العماني ببيروت ، وحضره المستر . جون دي سنغا ، رئيس البعثة السياسية في دار المقيم السديسي البحريني .

وكما كان في الاجتماع السابق يادر الوفد العماني الى تأييد موقفه ، واقتراح على ائتمه الطرفان للتفاوض . ثم عاد الطرفان للاجتماع بعد ان تمت اتصالات جديدة لهذا الغرض . وقد عقد هذا الاجتماع في « شتورة » بلبنان يوم ٢٤ من فبراير ١٩٦٦ وقد قدر لهذا الاجتماع بان يكون الاجتماع الاخير بين الطرفين .

با سيدي الرئيس : لقد توقفت المحادثات . ومسئوليه ذلك تقع على كاهل المملكة المتحدة . وقد اكدت هذه المحادثات ما لم نؤكد من قبل ان بريطانيا العظمى ما زالت بحالة سحب كابوس الاستعمار .

وقد بادرت محطه الاذاعة البريطانية الى تشويه اجتماعات بيروت وهكذا فعل الناطقون باسم حكومة المملكة المتحدة . على انه مهما تكن امكانيات المملكة المتحدة في مجال الدعاية فان الحق افوى من ان يقضى عليه ، كما لا يمكن تضليل الرأي العام الدولي . واذا كانت محادثات بيروت قد حققت أي شيء فانها قد فضحت اطماع الحكومة البريطانية فضحا تاما . وجردت الخطط البريطانية حتى اخمص قدميها وكشفتها على حقيقتها .

فعلى المقام الاول قاومت المملكة المتحدة المشروع العماني الخاص بمبدأ الاعتراف باسمهلال عمان كدولة مستقلة . ومفاوضات . وبهذا الاعتراف

فقدت المفاوضات أساسها الجوهرى . ان استقلال عمان حقيقة تاريخية ولا يمكن التوصل الى أى حل سلمى بغير الاعتراف بحق العمانيين فى الحرية والسيادة .

وفى المقام الثانى أصر البريطانيون بان الامامة كنظام يجب انسخى عنها . ومثل هذا الشرط شرط غير قانونى ولا يمكن قبوله باى حال من الأحوال ، لان الامامة هى الرمز المقدس للعمانيين وانهم لن يقبلوا أى تدخل فى شئونهم . ان الامامة فى عمان نظام دينى ومدنى وترمز الى سيادة الدولة وتعبير عن ارادة الشعب . ولانها كانت العقبة الوحيدة فى طريق الاستعمار البريطانى فقد حاول البريطانيون ازلتها من طريقهم .

ومن أجل هذا غان العمانيين شدود المسك بالامامة بوصفها درعا لحريتهم وسيادتهم .

ومن ناحيه ثالثة ، أبدى البريطانيون قبولهم بعودة الامام وزعماء عمان الى مواطنهم . غير ان هذا اعرض لا يمكن ان يفرض هؤلاء الزعماء بالعودة . ان الصراع لا يقوم على أساس عودة الزعماء الى بلادهم بل على أساس عودة الحرية الى عمان . وعودة كيانها الدولى لممارسه كامل الممارسة . هذه معضلة العضلات يا سيدى الرئيس أولا وأخيرا .

وفى المقام الرابع أصر الانجليز على اعتبار معاهدة « السيب » ملغاة . ان معاهدة السيب قد أبرمت بين سلطان مسقط وامام عمان بوساطة البريطانيين . ولا يمكن الغاؤها الا على أساس التراضى ، وبعد ان تعود الامامة الى ممارسة كامل سيادتها . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يمكن النظر فى مثل هذه المسائل . وفى ١٢ من أغسطس ١٩٥٧ أعلنت وزارة الخارجية البريطانية انه نتيجة لثورة الامام فان معاهدة السيب قد أصبحت ملغاة . وعلى الرغم من ان هذا يثبت ان الانجليز هم الطرف الحقيقى فى النزاع . فان هذه المعاهدة لا يمكن ان تفقد شرعيتها لمجرد رغبة طرف واحد فقط ، واننا لا نستطيع ان نعيد كتابة القانون

الدولى ليمشى ومصالح المملكة المتحدة ويحقق رغباتها !!
هذه هى الاسباب التى أدت الى الاطاحة بفكرة المفاوضات وبسبب

هذا الفصل الذي يجب أن يرشد الأمم المتحدة الى الطريق السوى فان على الأمم المتحدة أن تنجح حيث فشلت محادثات شتوره . اننا لم نأت الى الأمم المتحدة لنستصدر منها استنكارا للمملكة المتحدة ، كما اننا لا نبغي أن نوجه الإهانة للمملكة المتحدة أو نجرح شعورها . غير اننا لسنا على استعداد لأن نتخلى عن حقوق شعب عمان أو نتهاون في الدفاع عن قضية عمان ، لقد جئنا نطلب حلا سلميا كريما ، حلا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة .

وكما عبر «الفايكونت ستانكيت» أمام مجلس العموم البريطاني يوم ٢٤/٧/١٩٥٧ ، انه من الواضح اننا (نحن البريطانيون) قد غزونا عمان ، ان عمان هي فريسة الغزو الآن .

ومن هنا ينبغي أن تكون نقطة البدء في أعمالنا بالأمم المتحدة ، يجب أن ندرس القضية باعتبارها غزوا مسلحا ، وعلى هذا الأساس يجب علينا أن نبحث حلا لها . وهذا الحل يمكن أن يتحقق في الأسس الآتية :

١ - يجب وقف العدوان على عمان . وأن تسحب القوات البريطانية من عمان ، وأن تخلى جميع القواعد العسكرية بها .
٢ - الاعتراف بحق العمانيين في الاستقلال والسيادة ، وأن يوضع موضع التنفيذ .

٣ - يجب اطلاق سراح السجناء السياسيين .

٤ - يجب حث الطرفين على التفاوض للوصول الى حل سلمي على أساس حق الشعب العماني في الحرية والاستقلال .

هذا هو الطريق الأمثل ليتحقق السلام في عمان ، كما يعتقد ، ويجدر بالمملكة المتحدة أن تسلك هذا الطريق اذا كانت حقا ترغب في اصلاح العلاقات بينها وبين العالم العربي . لقد كانت المغامرة البريطانية في عمان مغامرة فاشلة . لقد قامت تلك المغامرة على سوء تقدير وسوء فهم . فقد وصف بلاغ رسمي أصدرته الحكومة البريطانية عشية الغزو بتاريخ ٢٧/٧/١٩٥٧ في العبارات التالية :

« ان هيبة بريطانيا في الخليج العربي تتعرض للخطر في

اللعنة الراهنة فلو أجمعت بريطانيا في اتحاد هذه الثورة فسنوف
يقضى علينا في الخليج . ان بريطانيا تمسك ترويه بنزولية هائلة في
الخليج العربي . . .

وباسمنا عمده الغزو . التي سنه الانجليز على امامه عمان .
فان هذا البيان يحوى قدرا كبيرا من الحقيقة .

ان انصاح بريطانيا - وانا نكلم هنا عن المصالح الشرعية
فقط - يمكن انقاذها او تدميرها . وان بريطانيا هي وحدها التي
تستطيع ان تنقذ مصالحها هذه أو تسعى الى تدميرها .

انه يمكن القضاء على بريطانيا في الخليج العربي . وأن الخليج
هو محور الاقتصاد البريطاني . غير أن عزو عمان ليس هو العامل
الذي يجنب بريطانيا هذا الخسر . بل ان هذا الغزو هو الذي سيجلب
الانحمار للمصالح البريطانية جمعاء لا في عمان وحدها ولكن في
المنطقة بأكملها .

وأخيرا وليس آخرا يبرز قضية الأمن والسلام في المنطقة .
ن سلام العالم أجمع من ثورة البترول وهذه هي النقطة التي تواجهها
الأمم المتحدة . والحل لا يحتاج الى معجزات .

فيوم نُسحب بريطانيا من عمان . وفي المدى البعيد ، يوم نجلو
بريطانيا عن جميع شواطئ الجزيرة العربية ، فلن نصان مصالحها
الشرعية فحسب ، بل ان ذلك سيساهم مساهمة عظيمة في اقرار
السلام العالمي . السلام القائم على العدل .

هذه هي الغايات التي عرّضت من أحنيا فضيه عمان على الأمم
المتحدة ، وإلى هذه الغايات يجب أن تنوجه جنود الأمم المتحدة في
تأييد قضية السلام والعدل .

ولكن الجمعية العامة لم تصل الى قرار في هذه الدورة . أي
في أبريل سنة ١٩٦١ « بسبب طاب مذدوب الهند وجن الهند »
الى الدورة التالية .

وفي ٢٢ من نوفمبر ١٩٦١ وقف المسدوبون العرب في
الجمعية العامة ، ينددون بالاستعمار واساليه . وينتظرون الى
قضية عمان .

وقد وافقت اللجنة السياسية في الأمم المتحدة في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ - على الرغم من الاعتراض البريطاني - على اقتراح تقديم مندوبو (١١) دولة عربية كلها أعضاء في الأمم المتحدة ، يطالب اللجنة السياسية بالبحث في قضية عمان ، وحدد لذلك موعداً هو مطلع الأسبوع الثاني . وفي ٢٧ نوفمبر بدأ البحث في القضية العمانية ، وتحدث السيد أحمد الشقيري باسم ١٤ دولة هي : أفغانستان وأندونيسيا والسودان والعراق والجمهورية العربية المتحدة وسوريا ولبنان وليبيا ومالي والمغرب والعربية السعودية واليمن ويوغوسلافيا .

وقال انه يقدم باسم هذه الدول جميعاً مشروع قرار يدعو الى الاعتراف بحق الشعب العماني في الاستقلال ويطالب بانسحاب القوات البريطانية من امامه عمان .

كما بدعى جميع الفرقاء المختصين « اثنى السعى - بالطرق السلمية - لتسوية خلافتهما بغية إعادة الاوضاع الطبيعية الى عمان . »

كما يطالب الجمعية « امة للامم المتحدة » بأن تعرب عن قلقها البالغ ، للوضع في عمان ، وأن تؤيد بيانها ، الذي اتخذته في العام الماضي ، بشأن حق جميع الشعوب في الحياة الحرة .

وحين بدء الجلسة ، طلب المندوبون العرب ، دعوة مندوبي عمان الى اللجنة الخاصة ليسمعوها اثنى مناقساتها ، كما طلبوا السماح للوفد العماني ، الذي ترأسه الشيخ سلمان بن حمير أمير الجبل الاخضر ، بالكلام في اللجنة . فاعترض على ذلك المندوب البريطاني وأيده المندوب الأمريكي واسرائيل وبعض الدول المتشعبة لسياسة الاستعمار .

ودارت معركة جدل عنيفة في الجلسة الاولى ، اسفرت عن الاقتران عن دعوة الوفد العماني ، وخصوصاً أن لمثل هذه الدعوة سوابق كثيرة في تاريخ الأمم المتحدة . ففاز الاقتراح بالأغلبية . ودعى الوفد العماني الى الجلسة .

وبعد انتهاء خطاب الوفود غفدت اللجنة اجتماعاً في ٤ من

ديسمبر ١٩٦١ واقتُرعت الى جانب المشروع وأقرته بأغلبية ٢٧ دولة مؤيدة و٢١ دولة معارضة وامتناع ٢٩ دولة عن التصويت وتغيب مندوبو ١٥ دولة عن الجلسة . وهكذا سقط الاقتراح مؤقتاً واجلت القضية برمتها الى دورة مقبلة .

وفي ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢ وافقت اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع يسلّم بحق الشعب العماني في الاستقلال وتقرير المصير وسحب النفوذ الاجنبية من الاراضي العمانية . وتمت الموافقة بأغلبية ٤١ صوتاً ضد ١٨ وامساح ٣٦ عن التصويت .

وبعد ..

ان المناقشات الدولية وحدها .. لا تحل مشاكل الحرية ..
وانما تساعدنا على أن نتمضي في الطريق لايجاد حل عادل .

ان الحل الحقيقي والدائم هو الذي يفتق مع آمال الشعب العربي في عمان .. الحل الذي يؤمن لهم كامل حقهم في الحياة الحرة الكريمة ، وحق تقرير المصير .

انه يأتي من عمان ذاتها ..

يأتي من كفاح الشعب العماني ، في الجبل الاخضر ، وفي مناطق الشرق ، ونزوى وغيرها .. يأتي كفاح الشعب العربي في الوطن العربي الكبير لتأبّد اخوتهم في عمان والوقوف الى جانبهم والأيّد بيدهم ..

الكفاح مع عمان .. ذاتها .. الى مزيد العون المادي والادبي في معركتها من أجل الحرية والاستقلال .

ان معارك الحرية لا تتجزأ . ولذا يجب على الدول العربية ، والدول الاسيوية والافريقية ، والدول المحبة للسلام والحرية في العالم أن تقف مع شعب عمان العربي في كفاحه لتحرير بلده ، من الاستعمار البريطاني ولتعود ارض عمان وخيرانها لصاحبها الشرعي .. الشعب العماني ..

مسقط وعمان .. ولبوربي



شبه الجزيرة العربية والبحر العربي



أهم المراجع

- ١ - تحفة الاعيان بسيرة أهل عمان تأليف نور الدين عبد الله حميد السالمى
- ٢ - مقدمة ابن خلدون
- ٣ - ابن الاثير (جزء ٥ ، ج ٨)
- ٤ - القضية العمانية تأليف فيصل على فيصل
- ٥ - سلطان واستعمار تأليف فيصل على فيصل
- ٦ - قضية عمان فى المجال الدولى تأليف محمد على الزرقا
- ٧ - عمان قديما وحديثا تأليف محمد على الزرقا
- ٨ - المشكلات العالمية المعاصرة تأليف حمدى حانظ ومحمود الشرقاوى
- ٩ - منشورات مكتب امامه عمان بالقاهرة ودمشق
- ١٠ - جزيرة العرب جان جاك بيربى ترجمة نجدة هاجر سعيد الغز

ونتقدم بأعز الشكر لادارة أعضاء مكتب امامة عمان بالقاهرة لما بذلوه من مساعدات قيمة ، لتسهيل حصولنا على معظم هذه المراجع .

فهرس

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
	الفصل الاول :
٥	عمان ارضا وشعبا
	الفصل الثاني
١١	الامامة في عمان
	الفصل الثالث :
٢٠	كفاح عمان واستقلالها
	الفصل الرابع :
٢٦	العدوان البريطاني على عمان
	الفصل الخامس :
٤٣	الجامعة العربية وقضية عمان
	الفصل السادس :
٥٠	الامم المتحدة وقضية عمان
١٠١	أهم المراجع



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عيسى - روضة العرب

الطبعون { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٤
٤٠٥٨٨ / ٤١١٤ }